الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـيـم العـالي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
التخصص: مالية المؤسسة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالبة: ولدعوالي أمينة
إشراف أ. د: صفيح صادق

لجنة المناقشة:

أ.د. تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د. صفيح صادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
د. بولعرج سهيلة	أستاذة محاضرة أ	جامعة معسكر	ممتحنا
د. سليماني مليكة	أستاذة محاضرة أ	جامعة معسكر	ممتحنا
أ.د. حجماوي توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. محمود العوني	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على

توفيقه لانجاز هذا البحث المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان للأستاذ الدكتور صفيح صادق

لإشرافه على تأطير هذا البحث، وعلى مجهوداته وإرشاداته

وتوجيهاته القيمة وعلى دعمه طيلة فترة انجاز هذا العمل

الشكر والتقدير موصول إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على

تفضلهم بقراءة ومناقشة هذا البحث المتواضع وإثرائه

بملاحظاتهم القيمة

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مساعدتنا

على انجاز هذا العمل

أمينة ولدعوالي

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من قال في شأنهما الله عز وجل

"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى أسباب سعادتي ونجاحي، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى أخي، وأختي وزوجها وابنتهما نور براءة

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل المتواضع

ممزوجا بأسمى آيات الشكر والامتنان

أمينة ولدعوالي

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهارس	II
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي	**1**
تمهيد	2
المبحث الأول: الشمول المالي، الأسس النظرية والمفاهيم	3
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي	3
المطلب الثاني: نظريات الشمول المالي	9
المطلب الثالث: مقومات الشمول المالي	15
المطلب الرابع: أهمية وأهداف الشمول المالي	21
المبحث الثاني: معوقات الشمول المالي وركائز تعزيزه	25
المطلب الأول: سياسات الشمول المالي	25
المطلب الثاني: معوقات تحقيق الشمول المالي وركائز تعزيزه	27
المطلب الثالث: الشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية	32
المبحث الثالث: الجهود الدولية المبذولة في سبيل تعزيز الشمول المالي	39
المطلب الأول: الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والشمول المالي	39
المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي	46
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**54**
تمهيد	55
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
المطلب الأول: الإطار التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
المطلب الثاني: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58
المطلب الثالث: التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تصنيفها وأهميتها	72
المطلب الأول: الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	72

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	75
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	83
المطلب الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها	85
المبحث الثالث: المشكلات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات نجاحها	90
المطلب الأول: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	91
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	97
المطلب الثالث: عوامل ومتطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	99
خلاصة الفصل الثاني	101
الفصل الثالث: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**102**
تمهيد	103
المبحث الأول: فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	104
المطلب الأول: الشمول المالي، الفجوات بين البلدان وداخلها	104
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفجوة الشمول المالي	108
المطلب الثالث: سبل التعامل مع تحديات التمويل وفجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	110
المطلب الرابع: الخيارات المتاحة لتحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية	111
المبحث الثاني: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميته، محدداته، وتجارب الدول	114
المطلب الأول: أهمية تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	115
المطلب الثاني: محددات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	117
المطلب الثالث: نماذج عن تجارب بعض الدول في مجال تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	121
المبحث الثالث: الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدراسات السابقة	132
خلاصة الفصل الثالث	139
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول تأثير الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**140**
تمهيد	141
المبحث الأول: تحليل واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	142
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر	142

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	178
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	191
المطلب الأول: منهج ونموذج ومجتمع وعينة الدراسة	191
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	194
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة	196
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج	203
المطلب الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية	204
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة	207
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	209
خلاصة الفصل الرابع	218
خاتمة عامة	220
المراجع	225
الملاحق	245

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه	18
2-2	حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي	66
3-2	تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68
4-2	تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
5-2	تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية	69
6-2	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	72
7-3	النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية حسب النطاق الجغرافي	106
8-3	نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية من مجموع السكان البالغين في الدول العربية	107
9-3	خبرات دولية في مجال تعزيز الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	121
10-4	تطور عدد فروع البنوك العمومية والخاصة والانتشار والكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020)	150
11-4	تطور عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	153
12-4	ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية في الجزائر خلال سنة 2019	154
13-4	نشاط السحب عبر أجهزة الصراف الآلي	155
14-4	حجم عمليات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني	156
15 -4	تطور حجم الودائع على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري	157
16-4	تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية	158
17-4	تطور حجم القروض على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري	160
18-4	تطور عدد مكاتب البريد والكثافة البريدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	165
19-4	تطور عدد الحسابات البريدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	166
20-4	شبكة توزيع شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	169
21-4	تطور حجم إنتاج التأمين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة (2010-2019)	170
22-4	تطور كثافة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	171
23-4	صيغة التمويل المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	173

24-4	إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من الإنشاء إلى غاية 2019/12/31	173
25-4	صيغ التمويل المتعددة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	175
26-4	القروض الممنوحة حسب الصيغة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 2019/12/31	175
27-4	صيغ التمويل المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	176
28-4	إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية 2019/12/31	176
29-4	النسب المؤوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	177
30-4	التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	181
31-4	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية خلال الفترة (2010-2020)	182
32-4	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال سنة 2020	184
33-4	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2020	184
34-4	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010- 2020)	186
35-4	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة	187
36-4	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2010-2020)	188
37-4	تطور حصيلة التجارة الخارجية ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها خلال الفترة (2010-2020)	190
38-4	توزيع عبارات الاستبيان على الأبعاد في محاور الدراسة	195
39-4	الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي	195
40-4	قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة	195
41-4	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد الوصول إلى الخدمات المالية	197
42-4	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد استخدام الخدمات المالية	198
43-4	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد جودة الخدمات المالية	199
44-4	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	200
45-4	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية	202

46-4	اختبار ثبات استبيان الدراسة	203
47-4	توزيع أفراد العينة حسب متغير الصنف	204
48-4	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	204
49-4	توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المؤسسة	205
50-4	توزيع أفراد العينة حسب متغير قطاع نشاط المؤسسة	205
51-4	توزيع أفراد العينة حسب متغير تصنيف المؤسسة	206
52-4	توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة نشاط المؤسسة	206
53-4	توزيع أفراد العينة حسب متغير التعامل مع المؤسسات المالية	207
54-4	المؤشرات الإحصائية لوصف أبعاد محور الشمول المالي	208
55-4	المؤشرات الإحصائية لوصف محور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	209
56-4	المؤشرات الإحصائية لوصف محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية	209
57-4	اختبار التوزيع الطبيعي	210
58-4	اختبار الانحدار البسيط للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري	211
59-4	اختبار الانحدار البسيط لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري	212
60-4	اختبار الانحدار البسيط لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري	213
61-4	اختبار الانحدار البسيط للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري	214

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	دور البنوك المركزية في ضوء متطلبات الشمول المالي	51
2-4	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	148
3-4	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (DAB) في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)	151
4-4	تطور محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)	152
5-4	شركات التأمين الناشطة في الجزائر إلى غاية 2022	169
6-4	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية خلال الفترة (2010-2020)	183
7-4	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010- 2020)	186
8-4	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل مقارنة بالتشغيل الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)	189
9-4	نموذج الدراسة المفترض	192

قائمة الاختصارات

باللغة الأجنبية	المختصر	باللغة العربية
Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
International Network for Financial Education	INFE	الشبكة الدولية للتثقيف المالي
Consultative Group to Assist the Poor	CGAP	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
Global Partnership for Financial Inclusion	GPFI	الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي
Alliance for Financial Inclusion	AFI	التحالف العالمي للشمول المالي
International Finance Corporation	IFC	مؤسسة التمويل الدولية
International Fund for Agricultural Development	IFAD	الصندوق الدولي لتنمية الزراعة
Basel Committee on Banking Supervisor	BCBS	لجنة بازل للرقابة المصرفية
Committee of Payment and Settlement Systems	CPSS	لجنة أنظمة الدفع والتسوية
Financial Action Task Force	FATF	مجموعة العمل المالي
International Association of Deposit Insurers	IADI	الجمعية الدولية لضامني الودائع
Group of ten	G10	مجموعة العشرة
Financial Inclusion for the Arab Region Initiative	FIARI	المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية
International Labour Organization	ILO	منظمة العمل الدولية
United Nations Industrial Development Organisation	UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتمنية الصناعية
International Organisation for Standardization	ISO	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
Organisation Mondiale du Commerce	OMC	منظمة التجارة العالمية
Distributeur Automatique de Billets	DAB	الموزع الآلي للأوراق النقدية
Terminale de Paiement Electroniques	TPE	محطات الدفع الإلكتروني
Universal Postal Union	UPU	الاتحاد البريدي العالمي
Agence Nationale d’Appui et de Développement de L’Entrepreneuriat	ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
Agence Nationale de Gestion des Micros Crédits	ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Caisse Nationale d’Assurance Chomage	CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
Produit Interieur Brut	PIB	الناتج الداخلي الخام

مقدمة عامة

مقدمة:

يحتل القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي دورا محوريا في اقتصاديات الدول، ذلك لدوره البارز والمهم في دعم النشاط الاقتصادي للدولة من خلال ما يتوفر عليه هذا القطاع من أدوات فنية ومالية تجعله قادرا على تلبية حاجات القطاعات والفئات المختلفة، الأمر الذي أكسبه اهتماما خاصا من قبل الدول تجسد في تنفيذ إصلاحات شاملة مسته قصد توسيع التعاملات من خلاله والاستفادة من مزاياه.

إلا أن مواطن النقص والقصور في الأسواق جعلت من الصعب التعامل في إطار هذا القطاع، فضلت الخدمات المالية التي يقدمها بعيدة عن متناول شريحة واسعة من المجتمع، وأمام هذا الواقع، وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي تفجرت بنهاية سنة 2008 وتوجه الاهتمام نحو احتواء الخطر والحفاظ على الاستقرار المالي، زاد الاهتمام دوليا بتحقيق ما يعرف بالشمول المالي –الذي يشير إلى المرور من الاستبعاد أو الحرمان المالي الذي لا تستطيع في ظله شرائح المجتمع المهمشة بما يشمل الفقيرة وذات الدخل المنخفض والقاطنة بالمناطق النائية والشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة الاستفادة من المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع المالي من حسابات وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والائتمان، إلى تمكين الأفراد والوحدات الاقتصادية بمختلف فئاتها الدخلية من الوصول إلى واستخدام كافة الخدمات المالية بما يتناسب واحتياجاتهم ومتطلباتهم بجودة عالية وتكاليف مقبولة– وهذا انطلاقا من هدف بسيط مفاده السعي نحو امتلاك كل شخص في العالم حسابا نشطا في مؤسسة مالية رسمية، يكون بمثابة نقطة انطلاق للوصول إلى مجموعة أوسع نطاقا من الخدمات المالية.

إن هذا السعي نحو بناء قطاعات مالية شاملة أو باختصار تحقيق الشمول المالي، نبع من الادراك للفرص الكبيرة الكامنة التي يمكن تحقيقها من خلال هذا المستهدف، اذ اتضح جليا قدرته على دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع، وخلق فرص العمل مما يساهم في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة بما يخدم التنمية المستدامة، فضلا عن كونه عنصرا أساسيا من عناصر الاستقرار المالي، فأصبح الشمول المالي هدفا استراتيجيا تسعى البنوك المركزية لتحقيقه، وبات من أولويات واهتمامات دول العالم والهيئات العالمية، وتجسد ذلك في التزام الجهات الرسمية بتبني برامج وسياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام فئات المجتمع المختلفة للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل السليم، وعملت على تحفيز والزام مزودي هذه الخدمات بتوفير خدمات مالية متنوعة وتقديم حلول مبتكرة مع التركيز على خفض

تكلفتها بما يساعد على تخطي الحواجز التي تحول دون الوصول اليها واستخدامها، وضرورة تثقيف هؤلاء العملاء ماليا لكون المستهلك الواعي أكثر إدراكا للمكاسب المرتبطة بالخدمات والمنتجات المالية، كما بادرت أكثر من 60 دولة باتخاذ خطوات لانشاء استراتيجيات وطنية للشمول المالي كل حسب خصوصيتها وظروفها المحلية ودرجة تطور قطاعها المالي، وتم انشاء التحالف العالمي للشمول المالي، وأطلق البنك الدولي قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي لتقييم جهود الاقتصاديات حول مدى سعيها لتحسين مستويات الشمول المالي، كما بادرت مجموعة العشرين بتأسيس رابطة عالمية للشمول المالي بغية تكثيف العمل على تطبيقه.

ومن جانبها، تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد من قبل جميع دول العالم، ذلك أنها تمثل قطاعا ضخما وتؤدي دورا حيويا في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، اذ تشكل النسبة الأكبر من المؤسسات العاملة في الدول وتشكل نسبا مرتفعة من النسيج الاقتصادي بها، وتستوعب الجزء الأكبر من العمالة، وتساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام وتعزيز التجارة الخارجية من خلال الرفع من حجم الصادرات وتقليص قيمة الواردات، كما تعتبر النواة الأساسية لنشاط المؤسسات الكبيرة، فضلا عن كونها احدى أهم أدوات التنمية المستدامة، الأمر الذي عزز الاهتمام –في السنوات الأخيرة– بتحقيق الشمول المالي لها، فأصبح يشكل تحديا لكثير من البلدان ذلك لما يحققه من منافع تعود على المستوى الاقتصادي والمالي الكلي للدولة وعلى هذه المؤسسات نفسها.

وعلى المستوى المحلي، ونظرا لوجود نسبة كبيرة من السكان مستبعدة ماليا، وانطالاقا من القناعة بدور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعترافا بالأهمية التي يحضى بها الشمول المالي، تعتزم السلطات العمومية ممثلة في بنك الجزائر تنفيذ العديد من الإجراءات التي تدخل في اطار التفكير في الطرائق العملية الواجب انتهاجها في مسائل الشمول المالي، وذلك بالتنسيق مع كل الفاعلين الماليين، بدءا بتوسيع شبكات البنوك والمؤسسات المالية عبر كل ربوع الوطن، فتنظيم مبادرات للتثقيف المالي، والمساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تنظيم حملات ترويجية وتحسيسية قصد التعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة المبتكرة منها، فضلا عن استحداث عدة لوائح تنظيمية لتعزيز الشمول المالي وتعميقه.

1-إشكالية الدراسة:

لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن من أهم الدعامات التي تعول عليها الدول في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك وادراكا منها لهذا الدور، سعت الجزائر إلى النهوض بهذه المؤسسات، ذلك من خلال تهيئة الظروف المساعدة لممارسة نشاطها، فعمدت إلى إرساء قوانين وتشريعات ووضع برامج واستراتيجيات تنموية وانشاء مجموعة من الهيئات قصد ترقيتها ومرافقتها في انجاز مشاريعها ومحاولة التخفيف من المشاكل التي تعترضها.

وبالمقابل، فقد شهدت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الشمول المالي، اذ تمكنت من توسيع شبكات العديد من المؤسسات المالية عبر مختلف مناطق الوطن بما يضمن تزويد العملاء بمختلف الخدمات المالية، كما عملت على عصرنة قطاعها المالي وفق المتطلبات التكنولوجية الحديثة، فضلا عن مبادرتها بانشاء آليات وبرامج للدعم المالي موجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

انطلاقا مما سبق، تتمحور إشكالية بحثنا في السؤال التالي:

هل يساهم مستوى الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة على الاشكالية المحورية سوف نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما تعريف الشمول المالي وما هي أهم المعوقات التي تعرقل انتشاره وتعزيزه؟
- ما هي أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي أهم التحديات التي تواجهها؟
- ما هي أهم الأليات التي يمكن ان يساهم بها الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستعانة ببعض التجارب الدولية؟
- هل يؤثر مستوى الشمول المالي في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الاشكالية السابقة سوف نعتمد على الفرضية الوحيدة التالية:

يوجد تأثير ايجابي للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية البالغة والحيز الكبير الذي يشغله مفهوم الشمول المالي لدى الهيئات الدولية والمختصين الماليين والباحثين والأكاديميين على حد سواء، لذا فإن التطرق إلى هذا الموضوع وأثره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر هي الأخرى من القطاعات الحيوية التي تعول عليها الدولة للإرتقاء بإقتصاداتها يعتبر إضافة جديدة وذات أهمية، تضاف إلى جملة الأدبيات التطبيقية الباحثة في هذا الشأن.

4- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الإحاطة بأهم المساهمات النظرية والتطبيقية التي تناولت كلا من الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لضبط المفاهيم المتعلقة بهذين المتغيرين؛
- رصد بعض التجارب الرائدة في مجال تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فحص بعض المؤشرات الدالة على واقع الشمول المالي في الجزائر؛
- الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في بعض المؤشرات الإقتصادية؛
- تحديد أثر أبعاد الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؛
- الكشف عن أهم العقبات التي تحول دون تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة مع مؤسسات القطاع المالي.

5- مبررات اختيار الموضوع:

يمكن حصر أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

- توافق الموضوع مع تخصصنا العلمي؛
- الإهتمام العالمي المتزايد بالشمول المالي بإعتباره من بين المحركات الرئيسية لعجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول؛

- قلة الأبحاث العلمية –على حد علمنا –في الجزائر التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم إضافة باللغة العربية بالاستناد إلى أكبر قدر ممكن من المساهمات العلمية باللغتين العربية والأجنبية لصالح الباحثين المهتمين بموضوع الشمول المالي.

6- منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، وبقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة التي قام عليها هذا البحث وبلوغ الأهداف المرجوة، سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهذا في الجانب النظري، والإعتماد على أدوات التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها بإستعمال الإستبيان وتحليلها بالإعتماد على برنامج SPSS، ثم عرض النتائج المتوصل إليها وهذا في الجانب التطبيقي.

7- حدود الدراسة ومصادر جمع البيانات:

تتكون حدود الدراسة في هذا البحث من إطارين هما:

- **الإطار المكاني:** شملت هذه الدراسة العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الغرب الجزائري.
- **الإطار الزماني:** يتمثل الإطار الزماني الذي شملته دراستنا في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023م.

فيما يعتمد المجهود البحثي في هذه الدراسة على نوعين من المصادر لجمع البيانات هي:

- **مصادر البيانات الثانوية:** تميل الدراسة إلى التنقيب في الدراسات المنشورة في الكتب والمجلات والدوريات والأطروحات والتقارير باللغتين العربية والأجنبية من أجل الوصول إلى المصادر الحديثة التي غطت متغيرات الدراسة .

- **مصادر البيانات الأولية:** يعد الإستقصاء الأسلوب المتبع في جمع البيانات الأولية حيث سيتم تصميم إستبيان كأداة موجهة لإستجواب عينة من مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولايات الغرب الجزائري.

8- صعوبات الدراسة:

من المتعارف عليه أن أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في إطار بحثنا نذكر:

- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع من مصادرها الرسمية، مع تضارب في الإحصائيات وعدم تطابقها بين جهة أو هيئة وأخرى، الأمر الذي إستوجب الإعتماد على بعض المصادر دون غيرها؛
- صعوبة توزيع الإستبيانات وكذا صعوبة إسترجاعها خاصة وأن المستجوبين هم مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لإرتباطاتهم الإدارية الكبيرة؛
- تماطل بعض مسؤولي المؤسسات في الإجابة على الإستبانة ورفض الآخرين الإجابة عليها.

9-هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، وبغية الإلمام بكل جوانب الموضوع، سنقوم بتقسيم البحث إلى أربعة فصول (ثلاثة فصول نظرية وفصل دراسة تطبيقية)، مراعين في ذلك الطريقة التي تمكن في ترابط أجزاء الدراسة وتجانسها وتكامل أفكارها وتسلسلها وذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول: سيشمل الإطار المفاهيمي للشمول المالي، وذلك من خلال إبراز مفهومه، نظرياته، أبعاده، ومؤشرات قياسه، ومعوقات تحقيقه وركائز تعزيزه وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، فضلا عن عرض الجهود الدولية المبذولة في سبيل تحقيقه والإرتقاء بمستوياته.
- الفصل الثاني: سنتعرض فيه إلى عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسنحاول من خلاله التطرق إلى العوامل التي تعترض محاولات ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطرق إلى تعريفات بعض المنظمات والدول مع الوقوف على المحاولات الجزائرية في وضع تعريف معتمد لهذه المؤسسات، ثم نعرض السمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، كما سنستعرض المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات والعوامل والمتطلبات التي يتوقف عليها نجاحها.
- الفصل الثالث: سيشتمل هذا الفصل على فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل التعامل معها، وأهمية تحسين الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنافع المتأتية من جراء

ذلك، كما سنعرض من خلاله بعضا من تجارب الدول الرامية إلى تعزيز الشمول المالي لهذه الفئة من المؤسسات.

- الفصل الرابع: سيخصص هذا الفصل لدراسة واقع كلا من الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما سيتضمن عرض المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة الميدانية، وعرض وتحليل نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات، ودراسة الأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للشمول المالي

تمهيد:

يعتبر موضوع الشمول المالي من المواضيع الشابة التي ازداد الاهتمام الدولي بها في السنوات الأخيرة نظرا لدوره الفعال في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، وذلك من خلال استهدافه المباشر للفئات المستبعدة ماليا والعمل على إدماجها تحت مظلة النظام المالي الرسمي.

وتعزيزا له، أقدمت الأطر والمؤسسات الدولية على إصدار معايير وإنشاء برامج وهيئات عالمية تعنى بمتابعة قضايا الشمول المالي، ودأبت العديد من الدول على إطلاق استراتيجيات وتبني سياسات واتخاذ خطوات فعالة لتحسين فرص النفاذ إلى التمويل والخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع.

من خلال هذا الفصل سنحاول استعراض الإطار النظري للشمول المالي عبر ثلاثة مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية الشمول المالي، وفي المبحث الثاني إلى معوقات الشمول المالي وركائز تعزيزه، في حين خصص المبحث الثالث إلى إبراز الجهود الدولية المبذولة في سبيل تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: الشمول المالي، الأسس النظرية والمفاهيم

حضي الشمول المالي–والذي يعتبر من المفاهيم الحديثة في الأدبيات الاقتصادية والمالية– في مطلع الألفية الثانية باهتمام متزايد من قبل المختصين الماليين وصانعي القرار والهيئات الدولية، وأصبح بمثابة هدف مشترك للكثير من الحكومات والبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ذلك لما له من أهمية على تحقيق استقرارها المالي والاقتصادي، فضلا عن مساهمته في تحقيق التنمية الاجتماعية بها، الأمر الذي دفعنا إلى تخصيص هذا المبحث للتعرف على مفهومه، ونظرياته، وأبعاده ومؤشرات قياسه، وكذلك الإحاطة بأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

من أجل التعرف على ماهية الشمول المالي سنتطرق في هذا العنصر إلى نشأته وتطوره، ثم إلى مختلف التعاريف والمفاهيم التي أعطيت له من قبل البنوك المركزية والهيئات والمنظمات الدولية المختصة في هذا المجال.

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي وتطوره

على مدى العقود العديدة الماضية، نما الشمول المالي من جذوره المتمثلة في القروض الصغيرة البسيطة ليشمل الخدمات المالية الأساسية التي توفر مستقبلا سليما للملايين حول العالم. ففي منتصف السبعينات وبالتحديد عام 1976 برز الائتمان الأصغر "Microcrédit"[1] عندما قدم محمد يونس أول قرض بمبلغ 27 دولار من جيبه لمجموعة من النساء العاملات في النسيج في بنغلادش، فامتدت منهجية الائتمان الأصغر إلى خارج آسيا لتشمل مناطق أخرى كأمريكا اللاتينية. وبمرور الزمن تطور مفهوم الائتمان الأصغر إلى التمويل الأصغر "Microfinance"[2] والذي عكس حاجة الأفراد منخفضي الدخل إلى ما هو أكثر من الائتمان، فهم بحاجة إلى خدمات مالية تتضمن المدخرات والتأمين وتأجير الأصول والمعاشات التقاعدية وما إلى ذلك[3]. وفي

---

[1] الائتمان الأصغر: يشير الائتمان الأصغر إلى منح الائتمان بمبالغ صغيرة إلى الفقراء الذين يستبعدون ماليا، نظرا لافتقارهم إلى الضمانات أو الوظائف.

[2] التمويل الأصغر: يعني مصطلح التمويل الأصغر تقديم الخدمات المالية كالائتمان والادخار والتحويلات والخدمات والمنتجات المالية الأخرى إلى العملاء الفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية.

[3] عن الموقع: https://indiacsr.in/a-brief-history-of-financial-inclusion/ تاريخ الاطلاع: 2020/09/20.

العام 1993 تطرق (Leyshon & Thrift) إلى مفهوم الاستبعاد المالي وذلك في دراستهم التي تناولت وصول سكان جنوب شرق انجلترا المحدود إلى الخدمات المصرفية إثر إغلاق فرع أحد البنوك في المنطقة، ليستخدم مصطلح الشمول المالي في العام 1999 لأول مرة لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة[1].

ومع التطور الحاصل في اقتصاديات الدول وفي ظل وجود الكثير من المشاريع والأفراد المحرومين من الخدمات المالية، بالإضافة إلى حدوث الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007، ازداد الاهتمام الدولي بالسعي نحو تحقيق الشمول المالي، حيث التزمت الجهات الرسمية (الحكومية) بتحقيقه من خلال تنفيذ سياسات لتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية الرسمية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، كما تم تصميم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة، وبادرت حوالي 60 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجيات وطنية للشمول المالي. وتعزيزا له تم إنشاء التحالف العالمي للشمول المالي سنة 2008، والذي ضم أكثر من 122 مؤسسة عالمية[2]، وقد كان أول انعقاد للمؤتمر السنوي له في 2009 في نيروبي، من قبل البنك المركزي لكينيا، ثم عقد بعد ذلك في كل من اندونيسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوبا جو، موزنبيق وفيجي، ومصر عام 2017[3]. كما تم إنشاء الشراكة العالمية للشمول المالي من قبل مجموعة العشرين في عام 2009 بالإضافة إلى إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تحقيق الشمول المالي على المستويين المحلي والدولي.

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

أولا لا بد من التوضيح بأن هناك أكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالي فهناك من يطلق عليه لفظ الاشتمال المالي وهناك من يطلق عليه لفظ الإدماج المالي أو التضمين المالي أو التمويل الشامل، ومهما

[1] ياسمين مجدى رجب عثمان، محمد أحمد محمد صالح، تأثير تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي: دراسة تطبيقية، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة حول: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 20-21 ديسمبر، 2018، ص 142.

[2] صندوق النقد العربي، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص 2.

[3] بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 18، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018، ص 72.

تعددت الألفاظ لهذه الكلمة فالمعنى واحد. ولقد اختلف تعريف الشمول المالي باختلاف الجهات التي قدمت تلك التعريفات، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى أهم التعريفات.

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" على أنه: "نسبة الأفراد والمؤسسات التي تستخدم الخدمات المالية"[1].

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي[2]، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[3].

ويعرف الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) الصادر في عام 2017 تحت عنوان" قياس الشمول المالي في العالم العربي" على أنه: "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية من مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان وتأمين.. بجودة عالية وأسعار معقولة، مع وجوب توفيرها بمسؤولية وبشكل مستدام من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية ومنظمة تنظيما جيدا"[4].

ويعرف فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية الشمول المالي أنه: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر

---

[1] The World Bank, Global Financial Development: Financial Inclusion, Washington DC, 2014, p 15.

[2] التثقيف المالي: يقصد بالتثقيف المالي اكتساب المعارف والمهارات الخاصة بالسياق المالي والقدرة على استخدامها لإدارة الشؤون المالية بكفاءة لتحقيق الرفاهية المالية للفرد.

[3] سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين، 2016، ص 16.

[4] CGAP & Arab monetary fund, Financial Inclusion Measuring in The Arab World, Working paper, 2017, p 3.

ملائمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة"[1].

ويعرفه كل من البنك المركزي الكويتي والبنك المركزي العراقي أنه: "مجموعة الإجراءات والسياسات التي تستهدف إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وذات الدخل المحدود أو الضعيف، وأصحاب الوظائف والأعمال الخدمية والحرفية البسيطة، وأصحاب الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع مراعاة أن تكون وفق ما تتطلبه احتياجاتهم وظروفهم وأن تتسم بالعدالة والشفافية"[2].

ويعرف بنك الجزائر المركزي الشمول المالي أنه: "توافر واستخدام كافة الخدمات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة بما في ذلك المؤسسات والأفراد من خلال القنوات الرسمية، والتي تشمل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين والتمويل والائتمان بأسعار تنافسية ومعقولة، والتي تهدف إلى حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ودعمهم حتى يتمكنوا من إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي لجوء بعض المستهلكين إلى استخدام القنوات غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وتفرض أسعار مرتفعة نسبيا"[3].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة التفريق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية، إذ يشمل الشمول المالي نسبة الأفراد والمؤسسات الذين يستخدمون الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان، فعدم استخدام هذه الخدمات لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول عليها، فقد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على الخدمات لكنهم لا يميلون إلى استخدامها بسبب انعدام الحاجة إليها، أو لأسباب

[1] صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 1.

[2] عبد الحليم عمار غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، العدد 10، قطر، 2019، ص 35.

[3] Rakhrour Youssef, Daham Said Redouane, Financial Inclusion in Algeria : Reality and outlook, Strategy and development review, Volume 11, N° 4, 2021, p 480.

ثقافية أو عقائدية[1]، كما يجب التفريق بين التخلي القصري والتخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية، فالمعنيين بالشمول المالي ينحصر اهتمامهم في استهداف من تم إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب عن أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية[2].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الشمول المالي هو عملية تعزيز وصول واستخدام الأفراد والمؤسسات للمعاملات المالية من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي، الخاضعة للرقابة والإشراف والتي تقدم خدمات مالية بمسؤولية واستدامة، وتتسم بالشفافية والعدالة، بما يتناسب واحتياجات المتعاملين بتكاليف ميسورة وجودة عالية، كما تعمل على حماية حقوقهم، وتمكنهم من إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل صحيح.

بعد تطرقنا لمصطلح الشمول المالي ومختلف التعريفات التي حضي بها، كان لا بد من التعرض إلى مصطلح الاستبعاد المالي والذي يعتبر مصطلح معاكس تماما للشمول المالي، حيث عرف أنه: "الحالة التي يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول إلى واستخدام الخدمات والمنتجات المالية في السوق الرئيسية، والتي تناسب احتياجاتهم وتمكنهم من عيش حياة كريمة في المجتمع"[3]، وعرف أيضا على أنه: "انعدام فرص وصول شرائح معينة من المجتمع إلى الخدمات المالية الضرورية بالجودة والتكلفة المناسبة"[4]. ولقد تم رصد عدة أسباب تؤدي إلى الاستبعاد المالي، نذكر منها ما يلي:

- **الأزمة المالية العالمية:** والتي جعلت المؤسسات المالية أكثر حذرا فيما يخص قدرة العملاء على رد القروض مما زاد من صعوبة حصول الفقراء على السيولة عن طريق البنوك؛
- **القوانين والتشريعات المعقدة:** تعاني بعض الدول من توافر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تؤدي إلى تعقيد الحياة وبالتالي عدم استفادة بعض فئات المجتمع من الخدمات المالية؛

[1] كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010– 2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 63، جامعة كربلاء، العراق، 2020، ص 84.

[2] سمير عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص 15.

[3] European commission, Financial Services Provision and Prevention of Financial Exclusion, The Directorate-General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities, 2008, p 9.

[4] أمير علي المرسي شوشة، دور الكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 02، 2019، ص 201.

- **الحروب والصراعات:** إن الصراعات العديدة التي يعاني منها العالم اليوم جعلت من الصعب التفكير في الشمول المالي، حيث يكون كل التفكير منصب على توفير الأسلحة للقوات أو المجموعات المتحاربة ومحاولة البقاء حيا؛
- **أسباب دينية:** حيث يبتعد بعض الأفراد عن الشمول المالي بسبب عدم توفر منتجات مناسبة لهم من الناحية الدينية، كعزوف المسلمين عن التعامل مع البنوك التقليدية؛
- **الفقر والمجاعة:** فتدني مستوى دخل الأفراد مع تدني مستوى معيشتهم يؤدي إلى استبعادهم ماليا[1]؛
- **الاستبعاد الذاتي:** ويشير إلى تردد بعض الأفراد من التعامل مع مقدمي الخدمات والمنتجات المالية بسبب الخوف من الرفض أو وجود حواجز نفسية أو ثقافية؛
- **الاستبعاد المرتبط بالتسويق:** وينتج عن استبعاد بعض الفئات من السوق المستهدف من جانب مقدمي الخدمات والمنتجات المالية[2]؛
- **الاستبعاد الجغرافي:** حيث تُستبعد شرائح معينة من المجتمع بسبب بعد المسافة[3].

ويترتب عن الاستبعاد المالي عدة عواقب يمكن تلخيصها فيما يلي[4]:

- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول عليه من المصادر غير الرسمية بتكاليف مرتفعة؛
- تراجع مشاريع القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي؛
- ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي؛
- الانخفاض العام في الادخار والاستثمار؛
- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وانتشار الفقر والفساد والجريمة وزيادة معدلاتها.

---

[1] طارق محمد إبراهيم لاشين، تطور أنشطة بنك ناصر الاجتماعي بما يعكس الشمول المالي، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة حول: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 20-21 ديسمبر 2018، ص ص 114، 117.

[2] رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 1، 2020، ص 277.

[3] أمير علي المرسي شوشة، مرجع سابق، ص 201.

[4] ياسر عبد طه الشرفا، حنين بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة –البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)،Global Journal of Economics and Business ، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 6.

المطلب الثاني: نظريات الشمول المالي

في ظل إدلاء بعض صناع السياسات بعدم ضرورة نظريات الشمول المالي واعتقاد آخرين أن بناء نظريات للشمول المالي يعتبر مضيعة للوقت، أقدم Ozili على بناء مجموعة من النظريات التي تساعد على فهم بعض قضايا الشمول المالي وقام بتقسيمها إلى ثلاث فئات، تمثلت في نظريات المستفيدين من الشمول المالي، نظريات تقديم الشمول المالي، ونظريات تمويل الشمول المالي، وفيما يلي سنتطرق إلى كل هذه النظريات بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: نظريات المستفيدين من الشمول المالي

تضاربت وجهات النظر حول من يستفيد من نتائج الشمول المالي، فجادل البعض بأن جميع الأفراد في المجتمع يستفيدون من الشمول المالي، وجادل آخرون أن الأفراد الذين كانوا في السابق ضمن القطاع المالي الرسمي وانسحبوا منه هم المستفيدون من الشمول المالي، واعتقد آخرون أن الفقراء والنساء وكبار السن هم من يستفيدون من نتائج الشمول المالي، بينما اعتقد البعض الآخر أن الأنظمة الفرعية هي من يستفيد من نتائج الشمول المالي، وفيما يلي سنتطرق إلى أربع نظريات تفسر من يستفيد من الشمول المالي.

أولا: نظرية الصالح العام للشمول المالي

ترى نظرية الصالح العام للشمول المالي أن تقديم الخدمات المالية الرسمية يجب أن ينظر إليه على أنه منفعة عامة، بمعنى يجب إتاحة الخدمات المالية الرسمية لجميع أفراد المجتمع، وأن لا يقلل توفرها لفئة معينة من توفرها للآخرين، من أجل إدخال الجميع ضمن القطاع المالي الرسمي، وبالتالي فحسب هذه النظرية يستفيد جميع الأفراد من الشمول المالي ولا يستبعد أحد. وبموجب هذه النظرية، يمكن أن يستفيد الأفراد والمؤسسات الصغيرة التي تفتح حسابا مصرفيا رسميا من بطاقات خصم مجانية، كما يمكنهم استخدام أجهزة الصراف الآلي لإجراء المعاملات دون رسوم، كما تتحمل المؤسسات المالية تكاليف تقديم الخدمات المالية الرسمية، على أن تقدم لها الحكومة إعانات لمساعدتها على التعامل مع المشاكل الناتجة عن تقديم الخدمات المالية الرسمية المجانية للعملاء.

ولنظرية الصالح العام بعض المزايا، نذكر منها أن:

- الجميع يستفيد من الشمول المالي بغض النظر عن مستوى الدخل والاختلافات الاجتماعية؛

- تدعم الحكومة تكلفة تقديم الخدمات المالية الرسمية لأفراد المجتمع.

كما تشوبها بعض العيوب، منها:

- تقديم الخدمات المالية الرسمية على أنها منفعة عامة لا يعالج السبب الرئيسي للاستبعاد المالي؛
- تقديم الخدمات المالية الرسمية على أنها منفعة عامة يتطلب من الحكومة دعم تكلفة تقديم هذه الخدمات وهو ما يمكن أن يؤدي إلى استنفاذ الأموال العامة وعدم كفايتها لتمويل المشاريع الهامة؛
- تفترض نظرية الصالح العام أن تقديم الخدمات المالية الرسمية باعتبارها "منفعة عامة" مجانية أو بتكلفة جد منخفضة.

ثانيا: نظرية عدم الرضا عن الشمول المالي

ترى نظرية عدم الرضا عن الشمول المالي أن برامج الشمول المالي في أي بلد يجب أن تستهدف أولا جميع الأفراد الذين كانوا في السابق ضمن القطاع المالي الرسمي لكنهم انسحبوا منه بسبب عدم رضاهم عن قواعد المشاركة فيه، أو بسبب بعض التجارب الشخصية السيئة عند التعامل مع مؤسساته كتعرضهم للاحتيال، أو ارتفاع تكاليف المعاملات والرسوم المصرفية، أو انتظار المودعين فترات طويلة لسحب أموالهم. فهذه النظرية تجادل أنه من السهل إعادة هذه المجموعة من الأفراد من خلال إقناعهم بإصلاح جميع مجالات عدم الرضا، بدلا من جلب أولئك الذين لم يسبق لهم التعامل مع القطاع المالي الرسمي، فالمعنى الضمني لهذه النظرية هو أن الأفراد الذين انسحبوا من القطاع المالي الرسمي يجب أن يكونوا الهدف الأول للشمول المالي قبل توسيع برامجه لأفراد آخرين.

من مزايا نظرية عدم الرضا عن الشمول المالي نذكر:

- تتعامل النظرية مع مشكلة "الاستبعاد المالي الطوعي" وتحاول التقليل منه؛
- سهولة تحديد الأفراد المستبعدين ماليا من خلال الاطلاع على البيانات المخزنة في المؤسسات المالية؛
- وفقا لهذه النظرية لا يتطلب تحقيق الشمول المالي استخدام التمويل العام بل يعتمد بشدة على مهارات وقدرات الإقناع بين الأشخاص.

ومن عيوب نظرية عدم الرضا عن الشمول المالي نذكر:

- تفترض النظرية أن السبب الرئيسي للاستبعاد المالي الطوعي هو عدم رضا العملاء عن قواعد المشاركة في القطاع المالي الرسمي، غير أنه في بعض الأحيان قد يمتنع الأفراد عن التعامل مع القطاع المالي الرسمي لأسباب دينية أو شخصية؛
- يستثنى من الشمول المالي الأشخاص الذي لم يسبق لهم التعامل مع القطاع المالي الرسمي.

ثالثا: نظرية المجموعات الضعيفة للشمول المالي

تجادل نظرية المجموعات الضعيفة للشمول المالي، أن الشمول المالي يجب أن يستهدف الفئات الضعيفة في المجتمع كالفقراء والشباب والنساء وكبار السن، فهم في الغالب الأكثر تضررا من الأزمات المالية والركود الاقتصادي، وبالتالي من المنطقي إدخال هؤلاء الأشخاص الضعفاء ضمن القطاع المالي الرسمي.

من مزايا هذه النظرية:

- تقليل مشكلة الاستبعاد المالي من خلال إدخال الفئات الضعيفة ضمن القطاع المالي الرسمي؛
- سهولة تحديد الأفراد المستبعدين ماليا من السكان؛
- من حيث التكلفة، قد يكون استهداف الفئات الضعيفة فقط من أجل إدخالها تحت مظلة الشمول المالي أحسن مقارنة بتحقيق الشمول المالي لجميع السكان.

ومن عيوبها:

- أنها تتجاهل الأشخاص غير المستضعفين خارج القطاع المالي الرسمي؛
- قد يؤدي تحقيق الشمول المالي من خلال استهداف الأشخاص المستضعفين فقط إلى زيادة عدم المساواة الاجتماعية، حيث تصمم سياسات اجتماعية ومالية لصالح هؤلاء الأشخاص على حساب الآخرين.

رابعا: نظرية أنظمة الشمول المالي

تنص نظرية أنظمة الشمول المالي أن نتائج الشمول المالي يتم تحقيقها من خلال الأنظمة الفرعية الحالية التي يعتمد عليها هذا الأخير مثل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ونتيجة لذلك، سيكون للشمول المالي الأكبر فوائد ايجابية تعود على هذه الأنظمة. بمعنى، حسب هذه النظرية فان الأنظمة الفرعية الموجودة في بلد ما هي المستفيد النهائي من نتائج الشمول المالي، فكفاءة وفعالية الأنظمة الفرعية ستحدد نجاح أو فشل أجندة الشمول المالي، ويعود ذلك على عمل الأنظمة الفرعية التي يعتمد عليها.

لنظرية أنظمة الشمول المالي بعض المزايا وتتمثل في:

- تعترف النظرية بدور الأنظمة والهياكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية القائمة في بلد ما في تعزيز الشمول المالي؛
- تقدم النظرية منظورا كليا للشمول المالي مقارنة بالنظريات الأخرى ذات المنظور الجزئي؛
- تنظر النظرية في العلاقة المتبادلة بين نتائج الشمول المالي والأنظمة الفرعية التي يعتمد عليها.

وتتخللها بعض العيوب:

- تغفل نظرية أنظمة الشمول المالي تأثير العوامل خارج النظام التي يمكن أن تؤثر على نتائج الشمول المالي؛
- تفترض النظرية أن هناك علاقة مباشرة بين نتائج الشمول المالي والأنظمة التي يعتمد عليها.

الفرع الثاني: نظريات تقديم الشمول المالي

تعددت الآراء حول من يجب أن يقدم الخدمات المالية الرسمية للأفراد؛ لذلك سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى بعض النظريات التي فصلت في هذا الإشكال.

أولا: نظرية المستوى المجتمعي للشمول المالي

حسب نظرية المستوى المجتمعي للشمول المالي، فإن مسؤولية تشجيع وإقناع الأفراد المستبعدين ماليا بالانضمام إلى القطاع المالي الرسمي تقع على عاتق قادة المجتمع باعتبارهم يتمتعون بقوة التأثير على السكان ويحضون بثقتهم، الأمر الذي يؤدي إلى دخول المزيد من الأفراد إلى القطاع المالي الرسمي.

وتتميز نظرية المستوى المجتمعي للشمول المالي بكون قادة المجتمعات قادرون على التأثير على أفراد المجتمع للانضمام إلى القطاع المالي الرسمي وبالتالي الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، ويعاب عليها في أن قادة المجتمعات قد يتعرضون لضغوط من قبل مروجي الشمول المالي، فيتخذون قرارات لا تصب في مصلحة أفراد المجتمع.

ثانيا: نظرية الخدمة العامة للشمول المالي

تجادل نظرية الخدمة العامة للشمول المالي على أن الشمول المالي مسؤولية عامة تدين بها الحكومة لمواطنيها، بمعنى أن الحكومة –من خلال المؤسسات العامة– وحدها تلعب دورا فعالا في تحقيق الشمول المالي.

من مميزات نظرية الخدمة العامة للشمول المالي سيطرة الحكومة على النظام المالي والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدولة واستخدمها لتحقيق أهداف الشمول المالي، حيث يمكن للحكومة، على سبيل المثال، إنشاء بنوك عامة في أكثر المناطق النائية في البلاد للوصول إلى السكان المستبعدين في تلك المناطق، ومن عيوبها أنها لا تأخذ في الاعتبار مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية الرسمية للمواطنين.

ثالثا: نظرية الوكيل الخاص للشمول المالي

تجادل نظرية الوكيل الخاص للشمول المالي بأن وصول الأفراد للخدمات المالية الرسمية قد تواجهه بعض الصعوبات، كبعد المنطقة الجغرافية التي يقطن بها هؤلاء الأفراد عن أماكن تواجد المؤسسات المالية؛ لذلك هناك حاجة إلى الاستعانة بجهات مختصة في منح هذا النوع من الخدمات، فظهر الوكلاء الخاصين، والذين غالبا ما يكونون بنوكا محلية أو مؤسسات غير مصرفية أو منظمات خاصة يتم إنشاؤها لغرض وحيد وهو تحقيق أهداف الشمول المالي.

تتمتع نظرية الوكيل الخاص للشمول المالي ببعض المزايا منها:

- الاستعانة بالوكلاء الخاصين لتقديم الخدمات المالية الرسمية تتيح للحكومة التركيز على قضايا وطنية أخرى؛
- لا يوجد غموض بشأن أهداف الشمول المالي التي يتعين تحقيقها.

كما أن هناك بعض العيوب التي تشوب نظرية الوكيل الخاص للشمول المالي، ومنها:

- في بعض الحالات يمكن للوكيل الخاص التخلي عن برنامج الشمول المالي.

رابعا: نظرية التدخل التعاوني للشمول المالي

تنص النظرية التعاونية للشمول المالي على أن جذب السكان المستبعدين إلى القطاع المالي الرسمي يحتاج إلى جهد مشترك للعديد من أصحاب المصلحة.

وتتميز النظرية التعاونية للشمول المالي بعدة مزايا نذكر منها أن:

- نهج أصحاب المصلحة المتعددين يشجع لتحقيق الشمول المالي؛
- لدى أصحاب المصلحة المتعاونين شعور بالرضا كونهم مساهمين مهمين في برنامج الشمول المالي.

ومن عيوبها نذكر أنه:

- من الصعب تحديد العدد الأمثل للمتعاونين اللازمين لتحقيق أهداف الشمول المالي؛
- قد يصبح بعض المتعاونين غير نشطين تاركين المهمة لعدد قليل من المتعاونين النشطين.

خامسا: نظرية محو الأمية المالية للشمول المالي

تنص نظرية محو الأمية المالية للشمول المالي على أن التثقيف المالي سيزيد من رغبة الأفراد في الانضمام إلى القطاع المالي الرسمي.

ومن مزايا هذه النظرية نذكر:

- تزيد محو الأمية المالية من الوعي بالخدمات المالية الرسمية المتاحة؛
- قد تستخدم محو الأمية المالية كإستراتيجية وطنية للشمول المالي ذلك أنها لا تتطلب توفر أموال ضخمة.

ومن عيوبها نذكر:

- أن نظرية محو الأمية المالية للشمول المالي تزيد "الرغبة" وليس "القدرة" على الانضمام إلى القطاع المالي الرسمي، فالقدرة تشير إلى امتلاك أموال يمكن استخدامها لإجراء المعاملات المالية، وهذا يعني أن الأفراد الذين لا يملكون المال (نقص القدرة) لا يمكنهم المشاركة في القطاع المالي الرسمي حتى لو كانوا متعلمين ماليا.

الفرع الثالث: نظريات تمويل الشمول المالي

تباينت وجهات النظر حول الجهة المسئولة عن تمويل برامج الشمول المالي، فجادل البعض أنه يتعين تمويل برامج الشمول المالي من خلال الأموال العامة، بينما ارتأى آخرون أن برامج الشمول المالي يجب أن يتم تمويلها بشكل مشترك بين القطاعين العام والخاص.

أولا: نظرية المال العام للشمول المالي

تجادل نظرية المال العام للشمول المالي أن برامج الشمول المالي يجب أن تمول من خلال الميزانيات الحكومية. وتشتمل هذه النظرية على عدة مزايا، من بينها إمكانية فرض ضرائب من الحكومة على الأغنياء لتوليد الأموال لبرامج الشمول المالي لصالح المجتمع، بالإضافة إلى منع بعض الأفراد من توجيه برامج الشمول المالي لمصالحهم الشخصية باعتبار هذه البرامج ممولة باستخدام المال العام، كما تتخلل هذه النظرية بعض العيوب كتعرض الحكومات التي تفتقر إلى الأموال الكافية لضغوط للحصول على الأموال لتمويل برامج الشمول المالي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى مديونية الدولة.

ثانيا: نظرية صندوق التدخل للشمول المالي

تنص نظرية صندوق التدخل للشمول المالي أن أنشطة وبرامج الشمول المالي يجب أن تمول من خلال تدخلات خاصة من قبل ممولين متنوعين. وكباقي النظريات فان لنظرية صندوق التدخل للشمول المالي مزايا وعيوب، فمن مزاياها أنها تتجاوز البيروقراطية السياسية المرتبطة بتخصيص المال العام للمشاريع العامة، ومن عيوبها أن استخدام أموال التدخل من الحكومات الأجنبية لتمويل مشاريع التنمية في بلد ما قد يؤدي إلى الإضرار بسمعة هذا البلد لأنه يشير إلى أن الحكومة غير قادرة على استخدام أموالها لتحفيز التنمية لشعبها[1].

المطلب الثالث: مقومات الشمول المالي

إن الدور التنموي البالغ الأهمية للشمول المالي؛ جعل من الضروري قياس مستواه اعتمادا على مجموعة من الأبعاد والمؤشرات، كما استدعى ضرورة رسم مبادئ بغية تهيئة بيئة تنظيمية تتيح النفاذ إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع.

[1] Peterson K. Ozili, Theories of financial inclusion, Uncertainty and challenges in contemporary economic behaviour, Emerald publishing limited, 2020, p p 94, 103.

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

تطور الشمول المالي خلال العقد الماضي ليشمل أربعة أبعاد رئيسية، تمثلت في: سهولة الوصول إلى التمويل لكل العائلات والمشاريع، استرشاد المؤسسات المالية بالقواعد التنظيمية والرقابية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للمؤسسات، والمنافسة بين مجهزي الخدمات لتقديم أفضل البدائل إلى الزبائن، كما اعتمد قديما على نسبة السكان المستفيدين من فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي، الودائع والقروض بواسطة العوائد محدودة الدخل والمشاريع المتوسطة والصغيرة لقياس مستوى الشمول المالي، أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فقد استخدما مؤشرات مختلفة لقياسه. وبالتالي، فغياب طريقة معيارية لقياس الشمول المالي، والاستخدام لمؤشرات متباينة من قبل المنظمات الدولية لهذا الشأن أدى إلى قيام مجموعة العشرين بدمج مختلف المؤشرات ومن ثم التصديق على مجموعة متكاملة من المؤشرات تندرج تحت ثلاثة أبعاد: وهي الوصول، الاستخدام والجودة، كما ازداد اهتمامها بالمبادرات والسياسات الخاصة بالشمول المالي، حيث وافقت في قمة "كان" المنعقدة في مدينة كان الفرنسية عام 2011 على توصية الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم الجهود الخاصة في بيانات الشمول المالي العالمية والوطنية، وفي قمة "لوس كابوس" المنعقدة في المكسيك عام 2012 أقرت مجموعة العشرين الأبعاد الرئيسية للشمول المالي المقدمة من قبل الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي.

وقبل التطرق إلى الأبعاد ومؤشرات القياس، لا بد من توضيح المبادئ التي وضعتها رابطة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (FIDWG) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، والمقترح توفرها في مؤشرات تلك الأبعاد[1] كما يلي:

- **الفائدة والملائمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛
- **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (استخدام الخدمات المالية)؛
- **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متاحة لتقليل التكلفة والجهد؛

[1] ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، Journal of economics and Administrative sciences، المجلد 26، العدد 119، 2020، ص 327.

- **المرونة:** نظرا لاختلاف الظروف والموارد من دولة إلى أخرى، فإن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، وبالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كافي من المرونة في اختيار التعريفات واستخدام مؤشرات بديلة؛
- **الطموح:** يتطلب قياس الشمول المالي بدقة بذل جهود وموارد إضافية، ولكن من منطق مبدأ المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، مع ضرورة تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية[1].

وتتمثل أبعاد الشمول المالي في:

1- الوصول إلى الخدمات المالية

يتعلق بعد الوصول إلى الخدمات المالية بالقدرة على استخدام الخدمات المالية المتاحة التي تقدمها المؤسسات الرسمية، وتحديد مستويات الوصول يتطلب معرفة وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكاليف والقرب من نقاط تقديم الخدمات المصرفية، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات المالية.

2- استخدام الخدمات المالية

لا يقتصر هذا البعد على مدى استخدام العملاء للخدمات المالية فحسب، بل يركز بشكل أكبر على مدى انتظام وتواتر استخدام هذه الخدمات أو المنتجات المالية عبر فترة زمنية معينة.

3- جودة الخدمات المالية

يعكس بعد الجودة مدى ملائمة وتطابق سمات المنتجات أو الخدمات المالية مع احتياجات العملاء، ويتضح ذلك من خلال موافقتهم وآرائهم تجاه المنتجات المتاحة لهم[2].

وسيتم إدراج المؤشرات الخاصة بكل بعد في الجدول التالي:

---

[1] جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي –الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 2.

[2] Alliance for Financial Inclusion AFI, Mesurer L'inclusion Financière Pour les Organismes régulateurs: Conception et Réalisation d'Enquêtes, Bangkok, Thaïlande, 2010, P 4.

الجدول (1-1): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول لكل من10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛ • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛ • حسابات النقود الالكترونية؛ • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛ • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛ • عدد المتعاملين بسياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛ • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛ • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر ؛ • نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛ • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛ • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛ • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف:** • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور ؛ • متوسط الرسوم السنوية الاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ • متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛ • نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهظة الثمن. **الشفافية:** • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛ • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

	حماية المستهلك: • مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ • مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية؛ • نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **الراحة والسهولة:** • نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية؛ • متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. **التثقيف المالي:** • حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع؛ • النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر. **المديونية:** • نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض؛ • كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء، الأقارب، بيع الأصول، أو قرض بنكي. **العوائق الائتمانية:** • نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات؛ • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي؛ • مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المصدر: حنين عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص ص 16، 18.

الفرع الثاني: مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية

أصدرت مجموعة العشرين في "قمة تورنتو" المنعقدة في يونيو2010 ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، والتي تستخدمها الدول في إستراتيجيتها الوطنية للاشتمال المالي، هذه المبادئ تهدف إلى تبني سياسات للتمكن من تهيئة بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل نفاذ كافة شرائح المجتمع للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة، وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي:

1- القيادة: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر؛

2- التنوع: تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات[1]؛

3- الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية مع ضرورة تحسين البنية التحتية، فابتكار تقنيات جديدة يعتبر من أكثر الطرق فعالية للوصول إلى الفئات المستبعدة ماليا؛

4- الحماية: ضرورة إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة، ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء[2]؛

5- التمكين: تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية للأفراد، لتمكينهم من تحقيق أقصى استفادة من الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح؛

6- التعاون: خلق بيئة مؤسسية ذات خطوط واضحة للمساءلة لنشر الخدمات المالية المبتكرة، إضافة إلى تشجيع الشراكة والاستشارات المباشرة بين الجهات الحكومية والقطاعات المالية؛

---

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية حول الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، 28-29 نوفمبر، 2018، ص 36.

[2] يسر برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب–، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 8.

7- المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة لوضع سياسة قائمة على الأدلة، وقياس مدى التقدم في تقديم خدمات ونماذج أعمال جديدة؛

8- التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يتناسب مع المخاطر التي تنطوي عليها المنتجات والخدمات المبتكرة، قادر على استيعاب الثغرات والحواجز الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة وتجاوزها[1]؛

9- الإطار: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية لضمان بيئية تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب[2].

المطلب الرابع: أهمية وأهداف الشمول المالي

من خلال ما سيأتي سنتعرف على أهمية الشمول المالي والأهداف التي يسعى صانعو السياسات تحقيقها من خلال الشمول المالي.

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

لقد حضي الشمول المالي باهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية، هذا لما له من أهمية على النمو والاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من جهة، وعلى درجة تطور القطاع المالي والمصرفي من جهة أخرى، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

1- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

حيث يساهم الشمول المالي في دفع معدل النمو الاقتصادي، وتمكين الأفراد من تنفيذ استثماراتهم المنتجة، فترتفع الإنتاجية والدخول التي بدورها تؤدي إلى توسيع الاستهلاك وتحريك العجلة الاقتصادية[3]، كما

---

[1] عن الموقع: https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20 تاريخ الاطلاع: 2020/09/07.

[2] صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 214.

[3] محمد زيدان إبراهيم، شريف سعد الصعيدي، دور الشمول المالي في تنشيط سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المصرية)، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة حول: التنمية المستدامة والشمول المالي (الرؤى والآثار والتداعيات)، جامعة طنطا، 15 أبريل 2019، ص 11.

يساهم في تنمية المجتمع وخلق فرص العمل وخفض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوى المعيشة[1] من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة ومحدودي الدخل والتعليم وتمكين المرأة اقتصاديا عن طريق تذليل كل ما يعترضها من عقبات من أجل تمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية بعدالة وشفافية وبأسعار مقبولة تحقيقا لمبدأ المساواة[2]، كما يسهم توسيع النفاذ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي[3].

2- تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي

إن الاستبعاد المالي لبعض فئات المجتمع يجعل القرارات والتعاملات المالية لهذه الفئات تتم باستقلال عن السياسات النقدية للبنوك المركزية مما يحد من فعالية السياسات النقدية، وبالتالي فإن دمج الفئات المستبعدة ضمن النظام الرسمي سيزيد من فعالية استخدام أسعار الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية[4].

3- أتمتة النظام المالي

إن استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية[5]، ستفيد كلا من العملاء والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات،

[1] يسر برنية وآخرون، مرجع سابق، ص 9.

[2] أحمد عايش عطية، تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال استخدام الحوسبة السحابية وتأثير ذلك محاسبيا، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة حول: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 20-21 ديسمبر 2018، ص 466.

[3] محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 122.

[4] رمضان عارف رمضان محروس، مرجع سابق، ص ص 280-281.

[5] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 107.

بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية، والعمليات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب[1].

4- تعزيز استقرار النظام المالي

حيث يعمل الشمول المالي على تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته[2]، وذلك من خلال تنوع محافظ الأصول والالتزامات لدى المصارف والمؤسسات المالية مما يؤدي إلى توزيع المخاطر وتفادي تركزها[3]، كما يحسن الشمول المالي عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، فاتساع قاعدة عملاء البنك يؤدي إلى زيادة درجة التفاؤل في مؤشرات ميزانيته مما يدفع التوجه نحو أنشطة استثمارية جديدة[4]، كما أنه يساعد القطاع المصرفي في بناء قواعد بيانات تؤثر في إمكانيات طرح منتجات جديدة تتناسب واحتياجات مختلف شرائح المجتمع[5].

5- تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية

وذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها، على أن تكون ذات جودة عالية لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات[6].

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

إن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي أو تحقيق الشمول المالي ليس هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق غاية، فصانعوا السياسات يسعون من خلال الشمول المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نوجزها فيما يلي:

1-إنشاء مؤسسات مالية مناسبة ذات لوائح واضحة المعالم تقوم على المعايير العالية للصناعة المالية؛

---

[1] حدة بوتبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية –بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول حول: التنمية والإبداع المحاسبي دعامة أساسية للتنمية المستدامة، 2018، ص 9.

[2] يسر برنية وآخرون، مرجع سابق، ص 10.

[3] حدة بوتينة، مرجع سابق، ص 8.

[4] رمضان عارف رمضان محروس، مرجع سابق، ص 280.

[5] محمد زيدان إبراهيم، شريف سعد الصعيدي، مرجع سابق، ص 12.

[6] بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، مرجع سابق، ص 74.

2-تعدد مزودي الخدمات المالية للأفراد وتقديمهم خدمات مالية ميسورة التكلفة مما يعزز المنافسة بينهم، ويتيح للعملاء مجموعة واسعة من البدائل؛

3-تحسين الثقافة والمعرفة المالية للأفراد، مع زيادة توعيتهم بالفوائد المترتبة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية؛

4-تقديم حلول مالية رقمية للفئات المحرومة والتي تعيش في مناطق نائية من البلاد[1]؛

5-الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات الادخار والإيداع، خدمات الدفع والتحويل، والائتمان والتأمين[2]؛

6-تكوين سوق أكبر للنظام المالي يلبي متطلبات واحتياجات المجتمع ويفتح الطريق أمام المستثمرين الجدد في القطاع المالي؛

7-القضاء على الفقر وتحقيق سبل العيش المستدامة[3]؛

8-الرفع من فعالية السياسة النقدية، حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار، مما يجعل إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الإقراض[4]؛

9-تحسين معدلات الأداء المصرفي -السيولة والربحية وجودة الأصول وكفاية رأس المال[5]- من خلال التغلغل في الأسواق المحلية والدولية وتقديم العديد من الخدمات والمنتجات المالية؛

---

[1] عن الموقع: https://www.bankbazaar.com/personal-loan/financial-inclusion.html تاريخ الاطلاع: 2020/10/09.

[2] Thiruma Valavana, Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion –an Empirical Study with Special Reférence to Canara Bank, Indian Journal of research, Volume 4, Issue 9, 2015, p 182.

[3] أحمد عايش عطية، مرجع سابق، ص ص 464 - 465.

[4] محمد طرشي وآخرون، مرجع سابق، ص 122.

[5] كفاية رأس المال: تعني قدرة رأس مال البنك على مجابهة ومواجهة سحوبات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك.

10-الحفاظ على قاعدة العملاء الحالية بالمؤسسات البنكية، وتوسيع قاعدة العملاء المستهدفة [1].

المبحث الثاني: معوقات الشمول المالي وركائز تعزيزه

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول لتوسيع نطاق الشمول المالي، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون بلوغه المستوى المطلوب، الأمر الذي يتطلب توافر جملة من الركائز لإزالة تلك العراقيل وتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: سياسات الشمول المالي

بغية تعزيز الشمول المالي، وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني خمس وثلاثين حلا وسياسة موجها نحو هذا الغرض، ووجد أن ست سياسات منها فعالة للشمول المالي، أربعة قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة، وحلان يلعبان دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي، ويمكن تلخيص هذه السياسات كما يلي[2]:

1- الوكيل البنكي

أثبتت سياسات تمكين البنوك من التعاقد مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفيين كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها لا تكون مجدية اقتصاديا، هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة القائمة وتحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك لا وبل إلى وكلاء للشمول المالي. فالتعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث ساهمت التكنولوجيا في تخفيض تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء المعاملات المالية، إلى جانب تبسيط إجراءات فتح الحسابات وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة، مثل التحويلات النقدية وايلاء العناية الواجبة للعملاء ما يؤدي إلى ارتفاع عددهم بشكل كبير، الأمر الذي عالج حاجز الوصول المادي للخدمات المالية ومكن العديد من الدول من تحقيق نجاحات باستخدام آلية الوكيل البنكي للشمول المالي.

---

[1] محمد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح لقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي -دراسة تطبيقية-، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 624.

[2] Alfred Hanning, Stefan Jansen, Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, ADBI Working Paper N° 259, Tokyo, 2010, p p 14, 20.

2- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول

إن انتشار الهواتف المحمولة فتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية الأساسية للفقراء، حيث قللت هذه التكنولوجيا الجديدة بشكل كبير من تكاليف المعاملات المالية، وعملت على توسيع نطاق نقاط الوصول، وقللت الحاجة إلى حمل النقود نتيجة ظهور النقود الالكترونية، كما عملت على جذب العملاء غير المتعاملين مع البنوك من قبل.

3- تنويع مقدمي الخدمات

اعتمد صناع السياسات استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر الترخيص لمجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات الإيداع والتأمين، سميت بإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر، وتشمل:

- تراخيص للمؤسسات المتخصصة في مجال الإيداع الصغير؛
- تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية؛
- تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

4- إصلاح البنوك الحكومية

في العديد من البلدان، لا تزال البنوك الحكومية تلعب دورا رئيسيا في القطاع المصرفي، وفي تقديم الخدمات المالية للفقراء، وغالبا تعتبر البنوك العمومية ذات الفروع الكبيرة أنها المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية، ذلك لأن الحكومات تستخدم هذه البنوك بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في المجالات ذات الأهمية التجارية الأقل.

5- حماية المستهلك

يؤدي تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية إلى نتائج سلبية تضر بمصالح هؤلاء المستهلكين، ويزداد أثر هذا التباين كلما قلت خبرة العملاء وازداد تعقيد المنتجات؛ وعلى الرغم من سعي العديد من المؤسسات المالية تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، إلا أن البعض منها أساء استخدام ميزة المعلومات لتعظيم أرباحهم على حساب المستهلكين الذين قد يجدون أنفسهم مثقلون بالديون أوليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم. بشكل عام يعتبر الفشل في حماية المستهلك استجابة تنظيمية لفشل

السوق، وعليه يتوجب على التنظيمات تصحيح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع التوسع المستدام للسوق من خلال الإفصاح عن المعلومات للعملاء في الوقت المناسب، وهو ما يساعد العملاء على معرفة حقوقهم وواجباتهم بشكل أفضل.

6- سياسة الهوية المالية

في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط إذا تجاوز مبلغ القرض حد معين، مما يستبعد العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن هؤلاء العملاء قد لا يمتلكون حتى الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب مصرفي، الأمر الذي ألزم صناع السياسات على معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء إلى الخدمات المالية من خلال تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بالحسابات المصرفية وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك تمنح هذه السياسات العملاء ذوي التاريخ المالي وتحول تاريخ معاملاتهم المالية إلى أصول مالية يمكن استخدامها لزيادة الوصول للخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

المطلب الثاني: معوقات تحقيق الشمول المالي وركائز تعزيزه

على الرغم من الوعي المتزايد بأهمية الشمول المالي في اقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من العقبات التي تحول دون تحقيقه والتي يجب مواجهتها لبلوغ مستويات مقبولة من الشمول المالي.

الفرع الأول: معوقات تحقيق الشمول المالي

لقد أشارت عدة دراسات إلى وجود مجموعة من العوامل التي تعوق اتساع رقعة الشمول المالي، وفيما يلي سنورد أهمها:

1- ضعف مستوى الثقة في المؤسسات المالية، ما يؤدي إلى استبعاد العملاء من القطاع المالي الرسمي؛

2- الاعتبارات الدينية والتي ينجم عنها الاستبعاد عن التعامل مع بعض الخدمات المصرفية خاصة في المجتمعات الإسلامية؛

3- انخفاض مستويات الدخل ومحدودية القدرات المالية [1]؛

4- إحجام البنوك عن الإقراض بسبب صغر حجم الأعمال، ما يؤدي إلى توسع قاعدة الاقتصاد غير الرسمي؛

5- المعرفة المحدودة بالمنتجات المالية، وانخفاض مستوى التثقيف المالي؛

6- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية[2]؛

7- تطبيق قوانين وإجراءات رقابة صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ما يؤدي إلى استبعاد الشركات والمستهلكين الشرعيين من النظام المالي[3]؛

8- الوصول الجغرافي، حيث يعتبر بعد المسافة عقبة كبيرة أمام ساكني المناطق الريفية للوصول إلى الخدمات المالية الأساسية خاصة في ظل انخفاض دخولهم وارتفاع تكاليف الحصول على هذه الخدمات[4]؛

9- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، حيث لا تزال هذه الأخيرة تفتقر لوجود المقومات الأساسية من نظم كفئة للاستعلام الائتماني[5] والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

10- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركز[6].

---

[1] Amra Babajic, Jasmina Okicic and Meldina Jukan, Identification of Barriers to Financial Inclusion Among Youth, International Business Research, Vol 11, N° 7, 2018, p 123.

[2] Peter J. Morgan, Yan Zhang and Dossym Kydyrbayev, Overview of Financial Inclusion, Regulation, Financial Literacy, and Education in Central Asia and South Caucasus, ADBI Working Paper N 878, Tokyo, 2018, p 13.

[3] World Bank ,financial inclusion ,Global Financial Development Report, Washington DC, 2014, p 35.

[4] Shallu Aggarwal, Barriers of Financial Inclusion with Reference to Literature, Think India Journal ,Vol 22, Issue 14, 2019, p 32.

[5] نظم الاستعلام الائتماني: يعرف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض، ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني، أما أنظمة الاستعلام الائتماني فهي نظم تتألف في جوهرها من قواعد بيانات عن المدينين، إلى جانب الإطار المؤسسي والتكنولوجي والقانوني الذي يدعم كفاءة أداء قواعد البيانات هذه، وبالتالي اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقات الائتمان والقروض.

[6] حنين عجور، مرجع سابق، ص 25.

الفرع الثاني: ركائز تعزيز الشمول المالي

تتطلب إتاحة مجموعة من الخدمات المالية الجيدة والمناسبة لمختلف فئات المجتمع توافر جملة من الركائز نوجزها فيما يلي:

1- دعم البنية التحتية المالية

يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي من أهم الركائز لتحقيق بيئة ملائمة له من خلال:

- **بيئة تنظيمية:** أي توفير بيئة قانونية ملائمة تدعم الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل وتطوير الأنظمة والتعليمات واللوائح؛
- **الانتشار:** بمعنى تعزيز الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، ودعم إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها بما يتوافق وقوانين الدولة؛
- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** مما يسهل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛
- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** بالعمل على تطوير وتحسين الاتصالات وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر وسائل الكترونية من أجل تيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى؛
- **توفير قواعد بيانات شاملة:** تتضمن هذه الأخيرة سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2- الحماية المالية للمستهلكين

يتعين على البنوك حماية الأصول المالية للعملاء والتي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خلال وضع الأطر التنظيمية التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة، ما يكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي، وحصولهم على حقوقهم وعدم الإضرار بمصالحهم، بهدف زيادة ثقتهم في القطاع المصرفي والمالي وبالتالي تعزيز الشمول المالي، وترتكز حماية المستهلك على عدة نقاط أهمها:

- **المعاملة بعدل ومساواة:** يتعين على البنوك عند تعاملها مع العملاء أن تتسم تعاملاتها بالعدل والمساواة والإنصاف، كما يتعين عليها أن تعطي مزيدا من الاهتمام للعملاء ذوي الدخل المحدود وكذا كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة دونما تمييز بين الجنسين؛
- **الإفصاح والشفافية:** يتعين على البنوك تزويد عملائها بجميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم، مع ضرورة إبلاغهم بالمزايا والمخاطر المرتبطة بها، كما يجب أن تتسم هذه المعلومات بالدقة والشفافية والوضوح؛
- **التوعية والتثقيف المالي:** يتعين على البنوك رفع مستوى الوعي والتثقيف لدى عملاءها الحاليين وكذا المحتملين، من خلال وضع الخطط والبرامج والآليات المناسبة لتطوير ونشر المعارف المالية والبنكية لديهم، مما يمكنهم من التعرف على كافة الجوانب المتعلقة بما يقدم إليهم من خدمات أو منتجات بنكية، ومن ثم مساعدتهم في اتخاذ قرارات مدروسة، كما يتعين على البنوك تعريف العملاء بحقوقهم ومسؤولياتهم وخاصة العملاء محدودي الدخل والتعليم؛
- **السلوك المهني:** يتوجب على البنوك أداء عملها بأسلوب مهني مسئول، آخذة في الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء باعتبارها مسئولة عن حمايتهم فيما قدم إليهم من خدمات أو منتجات بنكية، ويأتي على قمة هذه السلوكيات النزاهة والمصداقية وملائمة الخدمات والمنتجات المطروحة لإمكانيات واحتياجات العميل، مع التأكد من توافر التدريب الكافي لموظفي البنك الذين يتواصلون مع العملاء ويقدمون الخدمات البنكية لهم؛
- **حماية العملاء ضد الاحتيال المالي:** وذلك من خلال وضع أنظمة للرقابة الداخلية الفعالة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس وحماية ودائع العملاء ومدخراتهم، والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغيرات في الأساليب الاحتيالية؛

- **حماية الخصوصية وسرية المعلومات:** تتمتع التعاملات مع البنوك بالسرية ولا يجوز الاطلاع عليها أو كشفها إلا وفق ما ينظمه القانون والتشريعات السارية، لذلك يتوجب على البنوك وضع أنظمة رقابية وآليات تكفل حماية المعلومات المالية والشخصية لعملائها؛
- **معالجة شكاوى وتظلمات العملاء:** وذلك من خلال وضع آليات واضحة ومحددة لمتابعة ومعالجة تلك الشكاوى بطريقة عادلة ومستقلة وضمن إطار زمني معقول[1].

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء

وذلك بتصميم منتجات وخدمات تراعي احتياجات ومتطلبات العملاء وتوسيع الخيارات المتاحة لهم، مع تسيير وصولهم إلى الخدمات المالية بأقل تكلفة وأعلى فاعلية.

4- نشر الثقافة المالية

يتطلب نشر الثقافة المالية تضافر جهود أصحاب المصلحة من المؤسسات المالية، المستهلكين، والجهات الرقابية، وذلك من خلال الأخذ بآراء المستهلكين حول الخدمات المالية المقدمة لهم، وتوفير المؤسسات المالية لبيئة صالحة لحماية المستهلك، كما يتعين على الجهات الرقابية توفير الإشراف والرقابة لتلبية احتياجات المستهلكين والمؤسسات المالية، وتعزيز الثقة في النظام القائم، كما يجب تثقيف العملاء الجدد مع مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم، وذلك من خلال توفير برامج توعية العملاء[2].

5- تقديم قضايا الشمول المالي في أولويات السياسات الاقتصادية

لم يحظ هذا الموضوع بالاهتمام الكافي من قبل السلطات الإشرافية وصانعي السياسات الاقتصادية والمالية في العديد من الدول، وغالبا ما كان ينظر لمثل هذه القضايا على أنها جوانب أو خدمات اجتماعية غير رئيسية، إلا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتداعياتها أبرزت مخاطر تركز الوصول إلى التمويل والخدمات

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب–، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، 2018، ص ص 748، 750.

[2] فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، 2019، ص 11.

المالية، وأثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي دفع إلى زيادة الاهتمام بمسائل الوصول إلى التمويل وتطوير الخدمات المالية للارتقاء بمستويات الشمول المالي[1].

6- تبني استراتيجيات وبرامج عمل وطنية للشمول المالي

إن تبني وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية شاملة لتحسين الوصول للتمويل والخدمات المالية يتشارك فيها كافة الأطراف المعنية يعتبر المحور الأهم لتعزيز الشمول المالي، ذلك أن تطوير الأطر القانونية للقطاع المالي وتحسين بنيته التحتية، يجب أن يكون في إطار إستراتيجية متكاملة تسعى لتحقيق أهداف معينة، تنبثق من واقع وأوضاع وخصوصيات كل دولة، وتشمل عناصر هذه الإستراتيجية ما يلي:

- جمع البيانات والمعلومات بصورة مستمرة وإجراء التحليلات والدراسات عن أوضاع الشمول المالي في الدولة؛
- تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قابلة للقياس والعمل على تحقيقها؛
- صياغة الإستراتيجية وبناء خطة عمل؛
- الإجراءات المتعلقة بالسلطات الإشرافية؛
- الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية؛
- الإجراءات المتعلقة بمتابعة التنفيذ[2].

المطلب الثالث: الشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

أو ما يطلق عليه نظرية ال I-SIP والتي تهتم بالعلاقات المتبادلة بين العناصر التي تكمل بعضها البعض لتحقيق الارتباط الأمثل بينها من خلال الوصول لأعلى قدر من التآزر وأقل قدر من المفاضلات، بغية الوصول إلى قطاع مستقر يتمتع بقدر عال من النزاهة ويهتم بحماية حقوق العملاء.

[1] محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 2012، ص ص 32 – 33.

[2] محمد يسر برنية، مرجع سابق، ص ص 41 – 42.

الفرع الأول: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي

أثبتت عدة دراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الآخر وفيما يلي سنتطرق لمفهوم الاستقرار المالي وعلاقته بالشمول المالي.

أولا: مفهوم الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي هدفا متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية[1]، حظي باهتمام واسع من قبل العديد من الجهات الدولية والإقليمية التي عنت بتحقيقه والحفاظ عليه، وهو ما ترتب عليه عدم وجود اتفاق على تعريف وحيد له، فالبنك المركزي الأوروبي عرف الاستقرار المالي أنه: "الوضع الذي يكون فيه النظام المالي الذي يشمل الوسطاء الماليين والأسواق والبنى التحتية للأسواق قادراً على مواجهة الصدمات وتحمل الاختلالات المالية المفاجئة، مما يقلل من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية وتخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة"[2]، وعرفه صندوق النقد الدولي أنه: "قدرة النظام المالي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، وتوجيه النشاطات الاقتصادية نحو الفعالية المثلى، وتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية، وضمان أداء وظائفه الرئيسية في ظل الصدمات الخارجية أو في ظل تراكم الاختلالات المالية والاقتصادية من خلال آليات التصحيح الذاتي التي يتمتع بها"[3].

مما سبق يمكن القول أن النظام المالي يكون مستقرا إذا ما اتسم بإمكانية تبديد الاختلالات المالية الداخلية والخارجية غير المتوقعة والاستمرار –حتى مع التعرض للصدمات وتراكم الاختلالات– في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في توجيه الموارد المالية نحو الفرص الاستثمارية المنتجة والفعالة، والقيام بعملية الوساطة المالية وتسوية المدفوعات بكفاءة، وكذا تحديد المخاطر المالية وإداراتها بأسلوب سليم.

[1] مشتاق محمود السبعاوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي –دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، مجلة جامعة كركور للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، العدد 2، 2012، ص 69.

[2] Banque Centrale Européenne, Rapport annuel, 2012, p 257.

[3] بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان، أربيل العلمية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الإدارية والمالية، 2018، ص 108.

ثانيا: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

إن طبيعة العلاقة الرابطة بين كلا من الشمول المالي والاستقرار المالي تجعل من الصعب تحقيق أحدهما على غرار الآخر، فيكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية، وهذا ما يوحي وجود ارتباط في كلا الاتجاهين.

❖ **اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي:**

يتمثل التأثير الايجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي فيما يلي:

- يساعد الشمول المالي الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ورفع مستوياتهم المعيشية، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي؛
- يساهم الشمول المالي في توسيع وتنويع قاعدة العملاء في النظام المالي مما يحسن الوساطة بين المدخرين والمقترضين (الودائع والاستثمارات)، وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي مما يدعم فاعلية السياسة النقدية ؛
- وجود قطاع مالي شامل يتميز بقاعدة ودائع مستقرة نتيجة تنوعها، واتجاه المدخرين ذوي الدخل المنخفض إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية والتي تعتبر مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها يؤدي إلى زيادة الاستقرار. بمعنى أن تحقيق نطاق واسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، مما يؤثر إيجابا على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام؛
- إن زيادة الشمول المالي من خلال تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى مستويات عالية من الاستقرار، نظرا لتدني حجم الخسائر الناتجة عن هذه القروض مقارنة بالقروض الكبيرة؛

- يؤدي الشمول المالي إلى تغيير بنية النظام المالي من خلال ما يتم استحداثه من منتجات ومعاملات، وما ينشأ عنها من مخاطر، إضافة إلى ما يتم إنشاءه من مؤسسات في الأسواق[1]؛
- إن زيادة حجم الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن البنوك من تنويع محفظتها الاستثمارية، مما يقلل من المخاطر الإجمالية للبنوك[2]؛
- إن السعي نحو إدراج أكبر شريحة من السكان ضمن القطاع المالي الرسمي، قد يؤدي إلى استعانة البنوك بمصادر خارجية لنشر حلول مبتكرة قد تساهم في رفع الكفاءة العامة للاقتصاد والاستقرار المالي[3].

كما تجدر الإشارة إلى أن التوسع في الشمول المالي قد يكون سببا رئيسيا في انخفاض مستويات الاستقرار المالي بدلا من زيادتها، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

- قد يؤدي توسيع قاعدة المقترضين إلى تدني معايير الإقراض، الأمر الذي كان واضحا في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- إن التوسع الائتماني المفرط يمكن أن يؤثر سلبا على الاستقرار المالي، فليس كل شخص جدير بالثقة أو قادر على التعامل مع الائتمان وشروطه بصورة كفؤة ومسئولة؛
- قد يترتب على استعانة البنوك بمصادر خارجية في أداء أعمالها المختلفة ارتفاع المخاطر التي تواجه سمعتها[4]؛
- إن استخدام الأدوات المالية المبتكرة في غياب التنظيم والإشراف يمكن أن يهدد قطاع الخدمات المالية[5].

---

[1] صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015 ص ص 3، 8.

[2] Md. Nur Alam Siddik, Sajal Kabiraj, Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 12, Issue 1, 2018, p 36.

[3] H.R.khan, Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coins?, Address by Shri H.R.Khan, Deputy Governor, Reserve Bank of India at BANCON, Organized by Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai, India, November 2011, p p 556 - 557.

[4] بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 112.

[5] Mohammad O.Al-Smadi, The Role of Financial Inclusion in Financial stability: Lesson from Jordan, Banks and Bank Systems, Volume 13, Issue 04, 2018, p 32.

❖ **اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي:**

يمكن توضيح تأثير الاستقرار المالي على الشمول المالي في النقاط التالية[1]:

- يعزز الاستقرار المالي ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي؛
- يؤثر الاستقرار بشكل ايجابي على عدة عوامل كالتضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية وبالتالي إتاحة الخدمات المالية بتكاليف معقولة.

مما سبق يمكن القول أن الشمول المالي والاستقرار المالي وجهان لعملة واحدة، لكن يتوجب اعتماد إطار عمل قوي للتخفيف من المخاطر التي تهدد أوجه التكامل بينهما لضمان عدم عملهما في أغراض متقاطعة.

الفرع الثاني: الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية

يعتبر الاستبعاد المالي من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية.

أولا: مفهوم النزاهة المالية

يشير مفهوم النزاهة المالية إلى مكافحة الجريمة المالية، والمتمثلة أساسا في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من أجل تحقيق بيئة اقتصادية كلية سليمة، والحفاظ على استقرار النظام المالي وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي. الهدف من ذلك هو تحقيق الشفافية في القطاع المالي من خلال إلزام المؤسسات المالية بإجراء الفحص النافي للجهالة لعملائها مع الحفاظ على معلومات العملاء والمعاملات المنفذة من قبلهم في سجلات وجعلها متاحة للجهات الرقابية والإشرافية[2].

ثانيا: العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية

يمكن القول أن الشمول المالي والنزاهة المالية هدفان متكاملان، يعزز أحدهما الآخر بحيث أن النزاهة المالية تعزز الثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل، وتشجع الانضمام للقطاع المالي الرسمي وبالتالي تحقيق

[1] كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، 2019، ص ص 367 – 368.

[2] Nader Albert, Financial Inclusion, Stability, Integrity and Protection (I-SIP), Stabilitty, Integrity and Protaction (I-SIP), 2019, p 8. available at :https://ssrn.com/abstract=3335904

مستويات أعلى من الشمول، كما أن التشجيع على الاستفادة من النظام المالي الرسمي يعزز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقليص القطاع غير الرسمي وذلك بجلب المزيد من العملاء والمعاملات من عالم النقد غير القابل للتعقب إلى عالم الخدمات المالية الرسمية الذي يمكن تتبعه وتعقبه، كل هذا يجب أن يكون في ظل التطبيق الفعال والمرن للسياسات والقواعد الخاصة بكل من الشمول المالي والنزاهة المالية – بالخصوص–، فالتنفيذ غير الصحيح والمفرط لمعايير النزاهة المالية والمصممة من طرف مجموعة العمل المالي، قد تكون له تبعيات سلبية، فقد يؤدي إلى استبعاد العديد من المستفيدين الشرعيين وأصحاب الدخول المنخفضة من النظام المالي الرسمي، وبالتالي يخلق أنظمة غير رسمية موازية يمكن استغلالها في طرق غير مشروعة ويعيق الجهات الرقابية على تتبع حركة الأموال[1].

الفرع الثالث: الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك

يعتبر تحقيق الحماية المالية للمستهلك من أولويات القطاع المصرفي، ذلك لما لها من أثر في بناء الثقة في القطاع وبالتالي تحقيق الشمول المالي.

أولا: مفهوم الحماية المالية للمستهلك

يعرف البنك المركزي الأردني حماية المستهلك المالي أنها: "الحالة التي يتم من خلالها الحفاظ على حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال وجود إطار تشريعي واضح يحدد العلاقة بين كل من مقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستهلكي تلك الخدمات، وذلك لضمان حصول المستهلكين على حقوقهم من حيث العدالة والشفافية وحقهم عند التظلم، إضافة إلى رفع وعي العملاء وتشجيعهم على تحسين معرفتهم المالية مما يمكنهم من إدارة أموالهم بكفاءة واتخاذ القرارات المالية بشكل سليم"[2].

ويتضمن توفير الحماية المالية للمستهلك لدى تقديم الخدمات المالية ما يلي[3]:

---

[1] صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص 8.

[2] البنك المركزي الأردني، نبذة عن حماية المستهلك المالي، متاح على الموقع:
https://www.cbj.gov.jo/pagrs/viewpage.aspx?pageID=135 تاريخ الاطلاع: 2020/11/22.

[3] ياسر أحمد شاهين، دور الشمول المالي في توفير الحماية للمستفيدين من الخدمات المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني – الفترة (2013–2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 3، العدد 6، غزة، فلسطين، 2019، ص ص 96 – 97.

- **الممارسات السوقية العادلة والمساواة في المعاملة:** يتعين على مقدمي الخدمات المالية مراعاة تقديم معاملات مالية عادلة للمستهلكين دون ممارسة أي ضغوط للتأثير عليهم، وترويجها لهم بطرق سهلة الفهم، وكذلك تيسير حصول العملاء على الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم وإمكانياتهم، كما يجب على مقدمي الخدمات المالية التأكد من وضوح شروط العقد للمستهلكين؛
- **الإفصاح:** بمعنى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات بما في ذلك أسعار الفائدة الفعلية وشروط الإقراض مع ضرورة استخدام لغة سهلة الفهم؛
- **الإنصاف:** من خلال وضع آليات لمعالجة شكاوى المستهلكين وضمان وصولها للجهات المسئولة؛
- **التثقيف المالي للمستهلك:** يتعين تثقيف المستهلكين ماليا وتوعيتهم لتحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين –وبالأخص العملاء الجدد– ومقدمي الخدمات المالية؛
- **تقديم المشورة الائتمانية:** في حالة زيادة المديونية فإن خدمات المشورة الائتمانية تكون فعالة في تقديم المساعدة للعملاء غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

ثانيا: العلاقة بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك

تعتبر الحماية المالية للمستهلك من العناصر الأساسية لتحقيق الشمول المالي، حيث أن وجود إطار شامل لحماية المستهلك يؤدي إلى زيادة الثقة والتنافسية في النظام المالي والمصرفي وتحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء، كما يساهم في تشجيع الأفراد وزيادة إقبالهم على استخدام الخدمات المالية[1]، كما يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق معايير الحماية المالية للمستهلك، بحيث لا يتمتع مستخدمو الخدمات المالية غير الرسمية بالحماية[2].

بعد التطرق لعلاقة الشمول المالي بكل من الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك، تجدر الإشارة إلى أن صانعو السياسات قد تعترضهم العديد من التحديات المتمثلة في اهتمام بعض الجهات الرقابية بتحقيق هدف واحد دون إدراك أهمية تحقيق الأهداف الأخرى أو مدى ارتباط هذا الهدف بالأهداف الأخرى، والذي قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات قائمة على بعض المفاضلات الخاطئة ما يؤدي بدوره إلى حدوث

[1] ياسر أحمد شاهين، مرجع سابق، ص 96.

[2] CGAP, Financial Inclusion and The linkage to Stability, Integrity and protection: Insight from The South African Experience, Working Paper, 2012, p 11.

نتائج سلبية[1]، وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين مختلف الجهات لتحقيق ارتباط متكامل بين أهداف الI-SIP، والتغلب على نظرية محاولة تحقيق كل هدف على حده، للوصول إلى أعلى قدر من التآزر، كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه لا يتم السعي إلى تحقيق أهداف الI-SIP لذاتها، وإنما لتحقيق أهداف قومية أوسع نطاقا، كخلق فرص العمل والحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي[2].

المبحث الثالث: الجهود الدولية المبذولة في سبيل تعزيز الشمول المالي

يتطلب تطبيق الشمول المالي والارتقاء بمستوياته تضافر جهود جميع الهيئات والمؤسسات المالية، دولية كانت أم محلية، ناشطة في القطاع العام أم الخاص، وذلك للاستفادة من الفرص الكبيرة الكامنة للأفراد والمشاريع والمؤسسات المالية والدولة ككل.

المطلب الأول: الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والشمول المالي

بات موضوع الاشتمال المالي في أولويات واهتمامات معظم دول العالم والهيئات العالمية باعتباره أحد الركائز الأساسية لأجندة التنمية العالمية، خاصة في ظل استبعاد آلاف الملايين من الأشخاص من النظام المالي الرسمي والذي يعتبر بمثابة تحدي عالمي، ما دفع مجموعة العشرين عام 2010 بالمصادقة على خطة عمل بشأن الشمول المالي (FIAP)، وإطلاق الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) كمنبر رئيسي لتنفيذ الخطة، ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذيين الثلاثة الرئيسيون: التحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) بالإضافة إلى انضمام مجموعة البنك الدولي ومنتدى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عام 2012، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2013 والصندوق الدولي لتنمية الزراعة (IFAD) كشركاء تنفيذيين[3]. كما ازداد اهتمام الهيئات المعنية بوضع معايير القطاع المالي –والتي تتباين تركيبتها ونطاقات اختصاصاتها ودرجات ارتباطها– بتحقيق الشمول المالي، بدعم وتشجيع كبير من حكومات الأعضاء وغير الأعضاء، ومجموعة الخبراء المعنية بالاشتمال المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية للاشتمال المالي التي

[1] صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص 2.

[2] نفسه، ص 20.

[3] عن الموقع: https://www.gpfi.org/about-gpfi تاريخ الاطلاع: 2020/12/08.

خلفتها، والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل الأميرة "ماكسيما" أميرة هولندا، ومجموعة البنك الدولي، وآخرين كثيرين[1]، وتتمثل هذه الهيئات[2] في:

- لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS
- لجنة أنظمة الدفع والتسوية CPSS
- مجموعة العمل المالي FATF
- الجمعية الدولية لضامني الودائع IADI

الفرع الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وتكونت من ممثلي ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة " Group of ten" المتمثلة في "بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية"، وذلك بعد تفاقم الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي تعرضت لها البنوك الأمريكية والأوروبية من قبل نظيرتها اليابانية بسبب تدني رؤوس أموال تلك البنوك[3]، فأرست اللجنة مجموعة من المبادئ تمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، والتي تعطي بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلا عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات الرقابة الحذرة، وسبل تطوير الرقابة المصرفية، ومعايير الإفصاح، وتحديد السلطات الرسمية للمراقبين، وشروط سلامة النظام المصرفي العالمي[4].

---

[1] CGAP, Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the poor (Toword proportionate Standards and Guidance), White Paper, 2011, p p 7 - 8.

[2] على الرغم من أن هذه الهيئات الخمسة ليست هيئات وضع المعايير الوحيدة، إلا أن المعايير والإرشادات التي تصدرها هذه الجهات لها تأثير على الشمول المالي، وقد أفاد فريق خبراء مجموعة العشرين المعني بالشمول المالي أن لكل منها صلة مهمة سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، ولكل منها أنشطة وإجراءات ومنتديات تتناول قضايا الشمول المالي.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص 252.

[4] ماجد محمود محمد أبودية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر–غزة، 2016، ص 24.

وتمثلت الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل فيما يتعلق بالمصارف العاملة في السوق المصرفي العالمي في[1]:

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث، بسبب زيادة انتشار المصارف وخاصة الأمريكية وتوسعها في تقديم القروض لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية؛
- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال المصارف؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف؛
- تسهيل عملية جمع وتداول المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة بين السلطات النقدية المتمثلة في المصارف المركزية ومحافظي هذه المصارف؛
- تكوين مناهج أكثر استيعابا وأحسن معالجة للمخاطر المصرفية، تلاءم جميع المصارف في كافة أنحاء العالم؛
- تشجيع تعاون البنوك المركزية على حل مشاكل القطاع المصرفي.

ولقد أقرت لجنة بازل سنة 1988 اتفاقية بازل 1 التي استهدفت وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها في البنوك لمواجهة كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وشملت الاتفاقية وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول البنكية وفقا لمخاطر الائتمان، ووضع حد أدنى بقيمة 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها[2]، وأطلق على هذه النسبة "نسبة بازل" أو "نسبة كوك"[3] الذي اقترح هذه النسبة[4].

وبعد تطبيق اتفاقية بازل 1 شهدت الساحة العالمية تطورات عديدة تمثلت في التطور التكنولوجي الهائل في مجال الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة، بالإضافة إلى انفتاح الأسواق على بعضها البعض

[1] مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص ص 61 – 62.

[2] ماجد محمود محمد أبو دية، مرجع سابق، ص 24.

[3] كوك Cook: خبير مصرفي انجليزي كان محافظا سابقا للبنك المركزي الانجليزي.

[4] مريم هاني، مرجع سابق، ص 64.

وغيرها من العوامل التي أدت إلى تزايد المخاطر المصرفية في ظل عجز الإطار القديم عن ملاحقتها، فأصدرت اللجنة إطار جديد لمتطلبات كفاية رأس المال (اتفاقية بازل 2)، مقدم في المقام الأول إلى البنوك دولية النشاط، في حين أن الأسس المتعلقة به تستوجب التطبيق على كافة البنوك. ويقدم الإطار الجديد تحليلا لأساليب أكثر تقدما لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر بغية تحديد مستويات رأس المال التي تتماشى معها، وهذا يجعل رأس المال مرتبطا أكثر بدرجة المخاطر، وهو ما يترتب عليه في النهاية جعل النظام المصرفي أكثر أمانا وسلامة[1]. لكن بروز الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم وتداعياتها، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في اتفاقية بازل 2 وتعديلها، وبالتالي ميلاد اتفاقية جديدة سنة 2010 أكثر صرامة وانضباط وهي اتفاقية بازل 3[2].

على الرغم من أن معايير بازل قد تم وضعها في البداية بالتركيز على بنوك كبرى ودولية نشطة في بلدان متقدمة، إلا أنها أصبحت تطبق الآن عن نطاق واسع في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء على البنوك الكبيرة والصغيرة، هذا ما يدل على أن تركيز اللجنة انصب على البنوك الواقعة تحت مظلة النظام المالي الرسمي، وأن مخاطر الاستبعاد المالي لم تؤخذ في الحسبان. وعلى نحو مماثل، لم تكن هناك نظرة شاملة على:

- المنافع والمخاطر المتغيرة لزيادة الاشتمال المالي وذلك على ضوء أنواع جهات تقديم الخدمة المعنية؛
- أثر السياقات القطرية شاسعة التباين (وخاصة المستويات المتباينة لقدرات الإشراف) على تنفيذ معايير وإرشادات اللجنة.

ومع ذلك قدمت اللجنة إرشادات مبدئية بشأن الشمول المالي تجاوزت البنوك والنشاط المصرفي، فالشمول المالي له آثار واسعة النطاق على أنشطة مؤسسات تلقي الودائع غير المصرفية، حيث يتيح التوسع في الفروع وقنوات تقديم الخدمة الجديدة وتقديم ابتكارات مالية سبلا لدخول مدخرات السكان المستعبدين والمحرومين من الخدمات إلى نظام الوساطة المالية الرسمي وتوجيهها إلى الاستثمار[3]. كما أصدرت لجنة بازل وثيقة بعنوان "أنشطة التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية بشأن الإشراف الفعال على البنوك"، والتي اعتبرت الوثيقة الأولى من نوعها التي أصدرتها بازل بشأن الشمول المالي، والتي أعطت إرشادات بشأن تطبيق مبادئ بازل الأساسية على مؤسسات التمويل الأصغر التي تتلقى الودائع.

---

[1] نفسه، ص ص 75 – 76.

[2] سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامية–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2016–2017، ص 58.

[3] CGAP, op cit, p p 14 - 15.

الفرع الثاني: لجنة أنظمة الدفع والتسوية (CPSS)

تأسست اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية عام 1990، من قبل حكام مجموعة العشرة G10، وهي هيئة معنية بوضع المعايير لأنظمة الدفع والمقاصة وتسوية الأوراق المالية، كما أنها بمثابة منتدى لأعضائها لرصد وتحليل نظم المدفوعات والتسويات[1]، فهذه الأخيرة تمثل إحدى اللبنات المهمة في النظام المالي والمصرفي الخاص بكل بلد، إذ من خلالها تتم عمليات الدفع بين الأشخاص والمؤسسات، وكذلك تخليص الأموال المستحقة على كل الأطراف عبر عمليات تصفية المعاملات وتسويتها، كما أنه غالبا ما يتم إنشاء هذه النظم من أجل تغطية احتياجات الأطراف المعنية لتسهيل عمليات الدفع والتسوية التي تتطلب السرعة في الأداء من أجل انتقال الأموال المستحقة بين هذه الأطراف. ومع التطور الحاصل في ميدان أدوات الدفع غير المادية، وكذلك الأنظمة الالكترونية وتطور البرمجيات المختلفة، عرفت نظم الدفع تطورات كبيرة حيث توسع نطاق عملها ليشمل إنشاء أنظمة للبطاقات البنكية ونظم تسوية الأوراق المالية بالإضافة إلى أنظمة الدفع المباشرة، ما أدى إلى تزايد مضطرد ومتواصل في عدد العمليات المنفذة عبر هذه الأنظمة[2].

إن هذا التطور الهائل الذي شهدته أنظمة الدفع والتسوية عزز الحاجة لمتابعتها والإشراف عليها لما قد تحمله من مخاطر كبيرة قد تؤثر على كفاءة وسلامة النظام المالي والمصرفي، الأمر الذي دفع اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية إلى وضع مبادئ أساسية للإشراف الفعال[3] والتي شملت خمسة مبادئ تتمحور حول الشفافية في الإشراف، واستخدام المعايير الدولية، وتوفر القدرات والصلاحيات اللازمة لممارسة الإشراف، واتساق عمليات الإشراف دون تمييز بين الأنظمة المشابهة، وأخيرا التعاون مع الجهات الإشرافية الأخرى[4].

ركزت اللجنة عبر تاريخها على نظم المدفوعات الكبيرة القيمة والمهمة من الناحية المنهجية (نظم الدفع المنتظمة)، إلا أنها في السنوات الأخيرة عملت على توسيع نطاق انخراطها في أنشطة تركز بصورة محددة على قضايا مدفوعات الأفراد ذات الصلة المباشرة بالشمول المالي، مثل التحويلات ومدفوعات الأفراد المبتكرة والأدوات المبتكرة. ومن حيث المبدأ، هناك ارتباط ايجابي محتمل بين كل ما تقوم به هذه اللجنة وتحقيق هدف

[1] Klaus Lober, The International Agenda for Payment and Settlement Systems, CPSS Secretariat, Bank for International Settlements, Cartagena, Colombia, 2013, p 4.

[2] صندوق النقد العربي، الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، 2012، ص 4.

[3] صندوق النقد العربي، مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2011، ص 20.

[4] نفسه، ص 6.

الاشتمال المالي في حدود أن يؤدي تنفيذ معايير وإرشادات اللجنة إلى استفادة نسبة أكبر من السكان من تحسين جودة نظم المدفوعات مع خفض التكاليف. وتتناول معايير اللجنة قضايا ذات أهمية كبرى بالنسبة للاشتمال المالي وتتمثل في:

- كفاءة تكاليف المدفوعات من خلال تشجيع البنوك المركزية على تقديم خدمات أكثر فعالية لأسواق محددة، وضمان خدمات تسوية ومقاصة تتسم بالكفاءة، وكذلك التشجيع على تهيئة ترتيبات لإقامة بنية أساسية فعالة تعمل على خفض تكاليف انجاز العمليات؛
- الأمان والثقة في المال كوسيلة للتبادل من خلال تشجيع نظم التسوية والمقاصة وأدوات الدفع الآمنة؛
- الابتكار في المدفوعات وما يتبع ذلك من تشجيع للبنوك المركزية لمعالجة المعوقات القانونية والتنظيمية التي تقف كحاجز أمام الابتكار ؛
- أسواق مدفوعات قادرة على المنافسة من خلال مطالبة البنوك المركزية بتشجيع سلوكيات المنافسة في الأسواق؛
- تشجيع الوصول المنفتح والعادل إلى نظم المدفوعات بشرط تطبيق تدابير كافية للتخفيف من المخاطر لضمان عدم قيام المشاركين بتهديد سلامة وأمن النظام[1].

الفرع الثالث: مجموعة العمل المالي (FATF)

هي منظمة حكومية دولية تم تأسيسها من قبل قمة مجموعة السبعة (G-7) المنعقدة في باريس عام 1989، لمواجهة التهديد المتزايد لغسيل الأموال على النظام المصرفي والمؤسسات المالية، كما وسعت المجموعة نطاق تركيزها ليشمل مكافحة تمويل الإرهاب وذلك بعد هجمات 11 سبتمبر 2001[2].

تهدف المجموعة إلى وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي[3]، وفي هذا الصدد وضعت الهيئة عام 1990 سلسلة من التوصيات المتعلقة بغسيل الأموال، وفي عام 2001 سلسلة من

[1] CGAP, op cit, p p 17 - 18.
[2] Sara De Vido, Soft Organizations, Hard Powers: The FATF and the FSB as Standard-Setting Bodies, Global Jurist, Volume 19, Issue 02, 2018, p 3.
[3] عن الموقع: https://www.Fatf-gafi.org/about/whatwedo تاريخ الاطلاع: 2020/12/17.

التوصيات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب والمعروفة مجتمعة بتوصيات (40+9) والتي يتم مراجعتها واستحداثها باستمرار[1].

ونظرا للأهمية التي اكتسبتها قضايا تعزيز الشمول المالي، أقرت مجموعة العمل المالي منذ 2009 أن الاشتمال المالي يرتبط على نحو وثيق ومتكامل مع الهدف الأساسي لها والمتمثل في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فالشمول المالي يجلب المزيد من العملاء والمعاملات من عالم المعاملات النقدية الذي لا يمكن تتبعه إلى عالم الخدمات المالية الرسمية الذي يمكن تتبعه، ودعمت المجموعة هذه النقطة من خلال وثيقة الإرشادات الرائدة لعام 2011 بعنوان "تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاشتمال المالي"، وهي أول حالة لهيئة معنية بوضع المعايير تحدد على نحو صريح مخاطر الاستبعاد المالي. إلا أنه وبالرغم من التكامل المحتمل بين الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا تزال متطلبات تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي تعمل على استمرار الاستبعاد المالي بفرض تكاليف غير ضرورية ومعوقات تنظيمية على مقدمي الخدمات، وكذلك بتطبيق الاشتراطات الخاصة بالعناية الواجبة بشأن العملاء والتحقق من هويتهم، وهي اشتراطات لا يستطيع العديد من أصحاب الدخول المنخفضة استيفاءها، لذا يتعين على مجموعة العمل المالي تصميم توصيات مرنة، بما يساعد الدول على توفير نظام رقابي فعال ومناسب يأخذ في الاعتبار تعزيز انتشار الخدمات المالية لكل القطاعات وبأقل التكاليف[2].

الفرع الرابع: الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI)

شهدت السنوات الأخيرة، وخاصة في سياق الأزمة المالية العالمية، اعترافا متزايدا بالدور بالغ الأهمية الذي تقوم به النظم الصريحة لتأمين الودائع في تعزيز ثقة الجماهير في النظم المالية، فتأمين الودائع المخصص لحماية المودعين يؤدي إلى زيادة ثقتهم في النظام المالي، الأمر الذي قد يسهم في تحقيق الشمول المالي[3].

[1] عن الموقع: https://www.anti-moneylaundering.org/FATF.aspx تاريخ الاطلاع: 2020/12/18.

[2] CGAP, op cit, p p 3, 21.

[3] عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص 14.

تأسست الجمعية الدولية لضامني الودائع في مايو2002 بموجب القانون السويسري، وهي منظمة غير ربحية تضم حاليا 85 شركة تأمين على الودائع[1]. وفي إطار هدفها المتمثل بتعزيز فعالية نظم التأمين على الودائع، أصدرت الجمعية بالتعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية "المبادئ الأساسية لنظم التأمين الفعال على الودائع" سنة 2009، كما أصدرت منهجية لتقييم الامتثال لهذه المبادئ سنة 2010، والتي تستخدم من قبل السلطات القضائية كمقياس لتقييم جودة أنظمة التأمين على الودائع وتحديد الفجوات في ممارسات التأمين وقياسها والتعرف عليها، كما تستخدم المبادئ الأساسية أيضا من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار برامج تقييم القطاع المالي، لتقييم فعالية النظم واختصاصات التأمين على الودائع[2].

أما فيما يتعلق بالشمول المالي، ففي عام 2010 شكلت الجمعية اللجنة الفرعية للاشتمال المالي والابتكار، لدراسة القضايا ذات الصلة بالاشتمال المالي وتأمين الودائع، كما تقوم الجمعية بصفة دورية بعمل عروض تقديمية وإجراء مناقشات بشأن الموضوعات ذات الصلة بالاشتمال المالي في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية[3].

المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي

من بين المؤسسات المالية التي اضطلعت بدور كبير في تعزيز الشمول المالية نذكر:

الفرع الأول: دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي

يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، وذلك من خلال إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي لجميع شرائح المجتمع. ولتحقيق ذلك اعتمدت مجموعة البنك الدولي نهجا موحدا لتيسير الحصول على التمويل وتعميم الخدمات المالية على نحو مسئول، كما بادرت بالعمل مع الشركاء –مؤسسات التنمية والمانحين والنظراء الحكوميين وشركات القطاع الخاص– لتسريع وتيرة الإصلاحات الضرورية لتهيئة المجال، والتي شملت أساسا:

- اشتراط فتح حسابات مصرفية للفقراء والغير المتعاملين مع النظام المالي؛

[1] عن الموقع: https://www.iadi.org/en/ تاريخ الاطلاع: 2021/08/08.

[2] International Association of Deposit Insurers (IADI), IADI Core Principles For effective Deposit Insurance Systems, 2014, p 5.

[3] CGAP. op cit, p 24.

- تسهيل اشتراطات الهوية المتعلقة بفتح الحسابات مع ضمان يسر التكاليف؛
- السماح بدخول أطراف فاعلة غير مصرفية بغرض بث النشاط وروح الابتكار وإتاحة آليات أقل تكلفة لتقديم الخدمات؛
- إتاحة إمكانية استخدام شبكات الوكلاء لتوسيع مظلة مقدمي الخدمات المالية، ومساعدتهم على تقديم المنتجات والخدمات المالية بتكلفة أقل؛
- ضمان إعلام العملاء الجدد بالخدمات المالية المتاحة أمامهم، مع ضرورة توفير الحماية لهم.

وفي نفس السياق، تساند مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع استراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية تتيح لها إطارا لتطبيق الإصلاحات الضرورية وضمان تنفيذها من قبل الجهات المعنية على نحو فاعل وشامل، كما أطلقت مجموعة البنك الدولي في عام 2013 إطار مساندة تعميم الخدمات المالية بغرض تسريع عجلة تعميم الخدمات المالية عن طريق تحقيق الأهداف والالتزامات الوطنية، والتزمت المجموعة بمساعدة ما لا يقل عن 10 بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية لبلوغ أهدافها المتعلقة بتعميم الخدمات المالية، كما أنها تعتزم توسيع نطاق مساندتها لما لا يقل عن 10 بلدان أخرى مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

كما تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية والتي تتيح بيانات عن تعميم الخدمات المالية، ومن هذه الدراسات المسحية نجد قاعدة البيانات العالمية لتعميم الخدمات المالية، ومسح أنظمة الدفع العالمية الذي يغطي البنية التحتية للقطاع المالي المرتبطة بالمدفوعات والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في 142 بلدا، والمسح العالمي للحماية المالية للمستهلك والتوعية المالية والذي يتيح نظرة فاحصة عن الترتيبات القانونية والمؤسسية في خدمات الإيداع والائتمان في 114 بلدا، كما تساند مجموعة البنك الدولي في إعداد دراسات تشخيصية ومسوح في أنحاء شتى من العالم حول تنمية القطاع المالي وتمويل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وحماية المستهلكين[1].

[1] عزة عبد المتعال، دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي في إطار رؤية مصر المستقبلية 2030 "دراسة تحليلية"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة حول: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 20-21 ديسمبر 2018، ص ص 782، 786.

الفرع الثاني: دور صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي

يسعى صندوق النقد العربي لدعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال العديد من الأنشطة والمحاور[1]، تتمثل فيما يلي:

- **تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية:** تضمن برنامج العمل المستقبلي لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المضي قدما في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية، إضافة إلى دراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية؛
- **إنشاء فريق العمل الإقليمي[2] لتعزيز الشمول المالي:** تأسس الفريق بناء على قرار مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عام 2012 بهدف تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وذلك من خلال المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي، تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية فيما يتعلق بقضايا الشمول المالي، وزيادة مستويات التثقيف المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية؛
- **المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI):** أطلق صندوق النقد العربي المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية في عام 2017 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي وبمشاركة مجموعة البنك الدولي، ويتمثل الهدف الرئيس للمبادرة في بناء منصة إستراتيجية للمؤسسات المشاركة والجهات المانحة لتعزيز وتطوير الشمول المالي ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. كما تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل لجميع القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والشباب، كما تتضمن المبادرة دعم جهود الحكومات والسلطات في الدول العربية الرامية لتعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية بما يساعد على مواجهة تحديات البطالة وإرساء العدالة الاجتماعية، إضافة إلى زيادة وتكثيف الدعم المتاح لتطوير الشمول المالي في المنطقة العربية.

[1] حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2020، ص 18.

[2] فريق العمل الإقليمي: ينبثق الفريق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويضم في عضويته المدراء والمسئولين المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى تلك المصارف، إضافة إلى صندوق النقد العربي.

كذلك، تولي المبادرة اهتماما خاصا بتعزيز جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في مجالات حماية مستهلكي الخدمات المالية، وتطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة، ويخدم أغراض التوعية والتثقيف المالي من جهة أخرى. كما كان للمبادرة إسهام آخر لعله الأهم، تمثل في إعداد نموذج شامل للمسوحات الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية لكلا من قطاع الأفراد والأسر وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فهذه المسوحات تمثل معونة فنية للدول العربية لإعداد إحصاءات موثوقة وبناء مؤشرات ذات دلالة يمكن على ضوئها تطوير السياسات والبرامج الملائمة؛

- **مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة:** أنشأ صندوق النقد العربي المجموعة الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في عام 2018 لدراسة مواضيع التقنيات المالية الحديثة ومتابعة تطوراتها وبلورة الرؤى المختلفة لتنشيطها وتنظيمها في الدول العربية[1]؛
- **اليوم العربي للشمول المالي:** بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2016، وبعد إدراكه للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا الشمول المالي وفي ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهميته ومحاوره ومتطلباته لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى اعتماد يوم 27 أبريل من كل عام كيوم عربي للشمول المالي، هذا اليوم يعد بمثابة تظاهرة عربية لتأكيد أهمية الشمول المالي، تنظم فيه الدول العربية عدد من الفعاليات الهادفة والتي تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة منها إطلاق المبادرات الخاصة بالشمول المالي، وإقامة ندوات تثقيفية، وبرامج مرئية ومسموعة هدفها الوصول بمفهوم الشمول المالي إلى المواطن العربي[2]؛
- **إطلاق منصة "بُنى" لتسوية المدفوعات العربية:** استكمالا لجهود صندوق النقد العربي لإرساء مقومات التكامل الاقتصادي العربي، باشر الصندوق في عام 2018 مرحلة تنفيذ نظام المقاصة العربية الذي أسفر عن إطلاق منصة "بُنى" لتسوية المدفوعات العربية بهدف تسهيل عملية تسوية المدفوعات العربية البينية، بما يساعد على خفض الوقت والكلفة الناجمة عن تسوية المعاملات المالية العربية، ورفع مستويات الشمول المالي وتعزيز الاستثمارات والتجارة العربية البينية[3].

[1] يسر برنية وآخرون، مرجع سابق، ص ص 24، 32.

[2] حنان الطيب، مرجع سابق، ص 19.

[3] نفسه، ص 19.

الفرع الثالث: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

حظيت البنوك المركزية منذ نشأتها بمكانة مهمة في جميع الاقتصاديات، ذلك لدورها الفعال في إرساء السياسات النقدية السليمة ذات الفاعلية العالية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي للدول، واستقرار المستوى العام للأسعار، إلى جانب الاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار أسعار الصرف، بالإضافة إلى سعيه نحو توفير بيئة مصرفية مناسبة وضمان سلامة الأوضاع المصرفية. إلا أنه وبمرور الزمن تطور دور البنوك المركزية ليضطلع بدور أكبر[1] يتمثل في قيادة الجهود الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول، حيث يرتبط ذلك بصفتها سلطة إشرافية ورقابية ومنسق لسياسات القطاع المالي والمصرفي.

❖ **دور البنوك المركزية كسلطات إشرافية ورقابية:**

إن للبنوك المركزية باعتبارها سلطات تنظيمية وإشرافية ورقابية على القطاع المالي والمصرفي، العديد من القضايا التي يتعين عليها التعامل معها للمساهمة في تعزيز الشمول المالي، وتشمل ما يلي[2]:

- توفير بيئة قانونية من شأنها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية؛
- تطوير وتفعيل أنظمة مكافحة غسل الأموال؛
- تعزيز التثقيف والتعليم المالي.

❖ **دور البنوك المركزية كمنسق لسياسات القطاع المالي:**

تتمثل الجوانب الأساسية لدور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي كمنسق لسياسات القطاع المالي فيما يلي[3]:

- قيادة الجهود الوطنية المتعلقة بإعداد استراتجيات الشمول المالي، من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفر الخدمات) أو حول جانب الطلب (نوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات)؛

[1] أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص ص 49 – 50.

[2] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص ص 70 – 71.

[3] محمد يسر برنية، مرجع سابق، ص ص 53، 55.

- التنسيق مع السلطات الإشرافية والأطر الأخرى كوزارة المالية وهيئات الرقابة والإشراف الأخرى على القطاع المالي وشركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، والتي باتت تمثل عنصرا حيويا في توسع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها؛
- التنسيق مع الأطر والهيئات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي، ويأتي ذلك بالنظر لكون أغلب الأطر والمؤسسات الدولية الفاعلة في هذه المسائل على ارتباط وثيق بالمصارف المركزية؛ والمصارف المركزية معنية بالتنسيق مع هذه الجهات ليس فقط لارتباط أنشطتها بها، بل كذلك لما قد تؤثر به المبادئ والإرشادات التي تصدر عن هذه التجمعات الدولية على ممارساتها الرقابية وكذلك على أنشطة وعمليات المؤسسات المالية والمصرفية الخاضعة لإشرافها.

الشكل (1-1): دور البنوك المركزية في ضوء متطلبات الشمول المالي

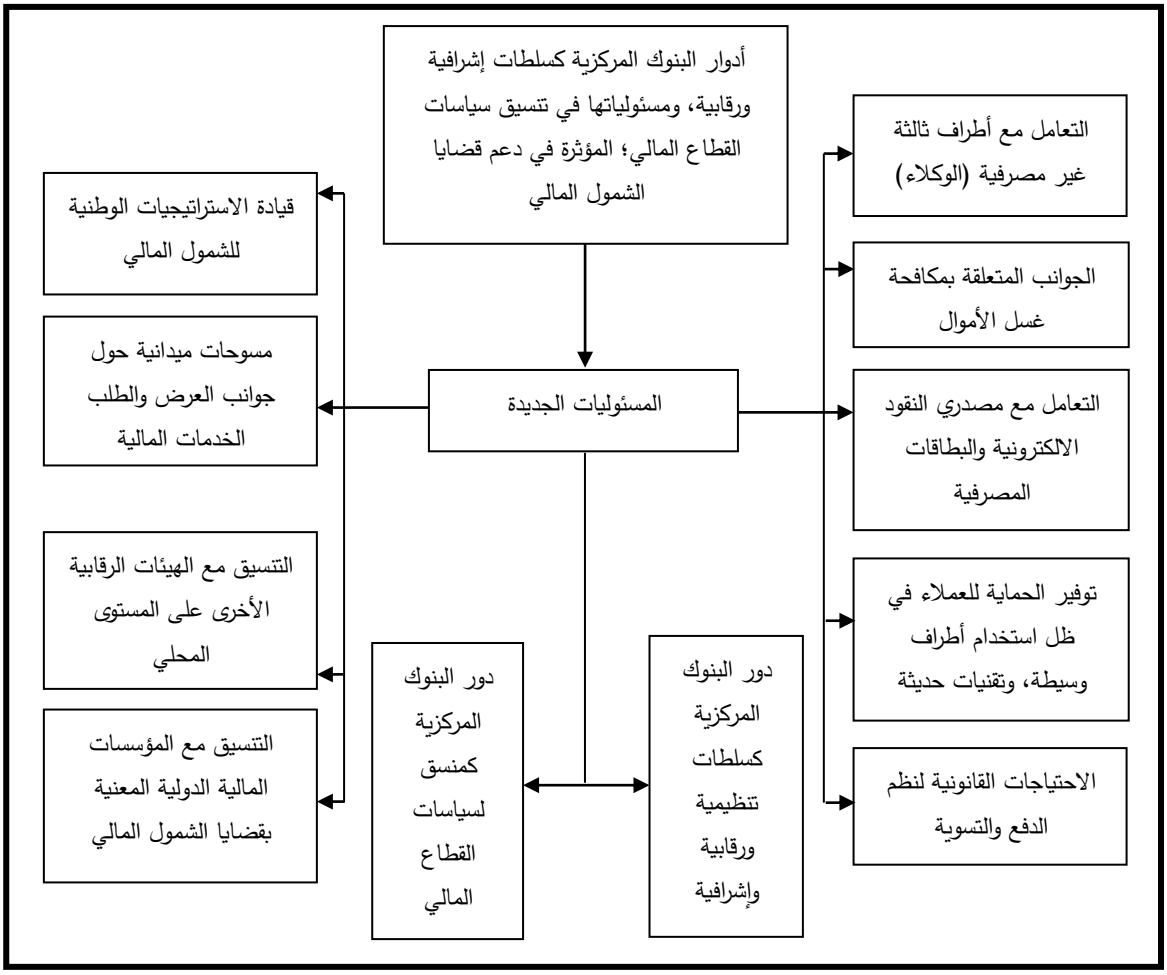

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص 72.

الفرع الرابع: تعزيز الشمول المالي من خلال الصناعة المالية الإسلامية

إدراكا للأهمية الكبيرة لتعزيز الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في ترسيخ الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، وفي ظل بقاء شريحة واسعة من العملاء مستبعدة ماليا لعدم رغبتها في التعامل بالخدمات المالية التقليدية (الربوية)، حظيت الصناعة المالية الإسلامية باهتمام العديد من السلطات الرقابية –في مختلف الدول العربية والإسلامية بل وتخطى ذلك ليصل إلى دول أخرى– في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي[1]، لما تمثله هذه الصناعة كنافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل.

فالتمويل الإسلامي يحقق قيمة مضافة إلى قضية الشمول المالي بطرق عديدة، فتصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات الأفراد والشركات سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات والمنتجات، إضافة لذلك فإن وجود أدوات تمويلية يجري فيها مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، كما أن احتواء النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروة مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن من شأنها أن تحدث تكاملا مع الأدوات الإسلامية الأخرى لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع، وبالتالي دمجهم في النظام المالي الرسمي[2].

[1] رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 5.

[2] نفسه، ص 2.

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل تسليط الضوء على الشمول المالي من خلال عرض الأسس النظرية والمفاهيم المرتبطة به، إذ خلصنا إلى أنه مفهوم جديد يشير إلى العملية التي يتم من خلالها طرح وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بين جموع المواطنين على اختلاف شرائحهم بجودة عالية وتكاليف معقولة، مع وجوب توفيرها بمسئولية واستدامة من خلال مجموعة متنوعة من قدمي هذه الخدمات، وأن للشمول المالي دور فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من جهة وتطوير القطاع المالي والمصرفي من جهة أخرى الأمر الذي جعله يحضى باهتمام العديد من المؤسسات الدولية والحكومات.

كما اتضح من خلال هذا الفصل أنه على الرغم من الوعي المتزايد بأهمية الشمول المالي في جميع الاقتصاديات إلا أنه يعاني الكثير من العراقيل التي تحول دون تحقيقه والتي تستدعي توافر جملة من الركائز لمواجهتها.

الفصل الثاني

عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تنامي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتبرت تنميتها من القضايا الهامة التي شغلت أصحاب القرار والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، ذلك لأهميتها ودورها المحوري في اقتصاديات الدول والذي ينبع من مساهمتها الفاعلة في الرفع من الطاقة الإنتاجية وزيادة القدرة التصديرية والتنافسية للاقتصاد، الأمر الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قدرتها على التجديد والابتكار وخلق فرص العمل، فضلا عن تدعيمها للكيانات الاقتصادية الكبرى.

لكن رغم المكانة الهامة التي حظيت بها هذه الأخيرة، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تعيق نموها وتطورها، ما يستدعي توافر مجموعة من العوامل والسياسات تساعدها على تخطي هذه العقبات من أجل البقاء والاستمرار.

تبعا لما سبق، ارتأينا إفراد هذا الفصل لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى تصنيفاتها وأهم خصائصها، ثم الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجهها ومن ثم عوامل ومتطلبات نجاحها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم كافة، إلا أن تحديد تعريف موحد وشامل لها تتفق عليه كل الأطراف والجهات المعنية لا يزال يكتنفه الغموض، ذلك أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم فئات عريضة من المؤسسات الاقتصادية غير متجانسة الأحجام والفروع والتقنيات، كما أن الحكم على مؤسسة كونها صغيرة، متوسطة أو كبيرة تحكمه جملة من المعايير، فضلا عن اختلاف مستويات النمو الاقتصادي بالدولة وتباين الظروف التي تعمل بها المؤسسة وبيئتها.

المطلب الأول: الإطار التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مثلت الثورة الصناعية نقطة تحول رئيسية في التاريخ، فتأثر كل جانب من جوانب الحياة بطريقة ما خصوصا الجانب الاقتصادي، فبعد أن كان الاقتصاد العالمي يتكون بالأساس من الأعمال الصغيرة، بدأت تظهر المشروعات الكبيرة وتعززت مكانتها خاصة ببروز الاتجاه القائل أن "التكنولوجيا الحديثة أكثر قابلية للتطبيق في الوحدات الكبيرة"، الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإهمالها وإهمال حاجاتها وخصوصياتها.

لكن في السنوات الأخيرة ونتيجة للتقدم التكنولوجي والعلمي ظهر اتجاه جديد ينص على "زيادة إمكانية تجزئة العمليات والمراحل على نحو يجعل من الممكن توزيعها على وحدات مختلفة صغيرة الحجم"، هذا الاتجاه جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتشر في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وعليه وانطلاقا من نقطة التحول هذه بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأسلوب إنتاج واستثمار تتوسع عالميا، وازداد الاهتمام بها من جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي.

الفرع الأول: الجانب النظري

إلى غاية سبعينيات القرن الماضي، لم يأخذ البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكله ومكانته اللازمة، ولم يمثل هذا الصنف من المؤسسات موقع بحث مستقل بذاته، وإنما كان يتم تناولها بطريقة تتجاهل بشكل عام أي خصوصية لها، إلا أن الأبحاث التي اهتمت ب "أثر النمو على مرفولوجية المؤسسة" ونتائجها التي أجملت على أن "المؤسسة تمر خلال نموها التدريجي بمراحل متعاقبة تتميز كل مرحلة بقطيعة تنظيمية تميزها على المرحلة السابقة، فالنمو يحدث تغيرا مرفولوجيا للمؤسسة، أي تغير الحجم يتزامن مع تغير في طبيعة المؤسسة"، قادت إلى فكرة أساسية مفادها أن المؤسسة الصغيرة الحجم ليست مختلفة عن المؤسسة كبيرة الحجم

فحسب (تغير درجة الحجم) وإنما هي متميزة عنها (تغير في الطبيعة)، وعليه فالمؤسسة الصغيرة ليست الشكل المصغر للمؤسسة الكبيرة، ولا يمكن اعتبارها مجرد مرحلة من مراحل تطور المؤسسة الكبيرة وإنما هي مؤسسة لها خصوصياتها.

وبالنسبة لقضية التميز فانتقلت في مطلع الثمانينات من مجرد رصد الفروق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة إلى البحث عن الصفة النمطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي التركيز على تجميع الصفات المشتركة بينها (التنميط)، فهذا التشابه يمثل أساس فكرة تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد مثلت نظرية التميز قطيعة نهائية مع وجهة النظر التي ترى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي الشكل المصغر للمؤسسة الكبيرة، وابتداء من هذه اللحظة أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوع مختلف ومستقل عن المؤسسات الكبيرة، حظيت باهتمام كبير من قبل الحكومات والمفكرين الاقتصاديين والباحثين تجلى في انعقاد عدد هائل من المؤتمرات العلمية الدولية والدوريات العلمية وإعداد رسائل جامعية يتمحور موضوعها حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: الجانب التطبيقي

كانت المؤسسات الصغيرة الحجم أسرية الطابع ولسنوات عديدة الوحدات الأساسية بل الوحيدة التي قام عليها اقتصاد العالم في كافة الحضارات والمجتمعات، إلا أنه ومع بداية الثورة الصناعية في القرن 18 بدأ العالم يعرف الأعمال الكبيرة والتي سرعان ما انتشرت نتيجة لما وفرته من مزايا، فوجدت المؤسسات الصغيرة نفسها أمام شركات عملاقة منافسة، الأمر الذي أدى إلى انسحابها تدريجيا من السوق.

لكن تغير الوضع وبدأ الاهتمام بالأعمال الصغيرة في الدول الصناعية في الغرب يطفو إلى السطح ثانية في النصف الأول من القرن العشرين، ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما:

أولا: سبب إيديولوجي يتعلق بافتراضات هاته الدول حول النمو السليم للاقتصاد، والذي يتطلب من وجهة نظرهم سوق تنافسي لا تهيمن عليه أعمال تحتكره (المشاريع الكبيرة) ويخضع لقوى السوق وعوامل العرض والطلب بدون تدخل الدولة.

ثانيا: هذا السبب يتعلق بشعور الدول الصناعية الغربية بأن المشروعات الكبيرة بدأت تبتلع الأعمال الصغيرة وبالتالي ستتحول السوق إلى سوق احتكاري.

بالإضافة إلى العاملين السابقين يمكن إرجاع عودة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عوامل أخرى منها ما هو خاص بالمؤسسات الكبرى، ومنها ما هو نابع من الخصوصية والمزايا التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه العوامل نذكر:

- اتجاه الاقتصاد الدولي إلى ما يعرف باقتصاد الخدمات أين تراجع دور اقتصاديات الحجم الكبير تدريجيا وأصبح من السهل البدء في الأعمال الصغيرة؛
- الهيكل التنظيمي المبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يجعلها تنفرد بتقديم خدمات مميزة لا تقدمها لهم المؤسسات الكبرى؛
- ظهور اتجاه حديث بين العاملين في الشركات العملاقة يدفعهم إلى ترك هذه الشركات والبدء في مشروعاتهم الخاصة التي يوظفون فيها خبراتهم المكتسبة في مناصبهم السابقة؛
- اتجاه العديد من المؤسسات الكبيرة إلى تقليص حجمها بالتخلص من العديد من الأنشطة والعمال إما لتدهور الحالة الاقتصادية أو لتطبيق استراتيجيات جديدة من قبل هذه المؤسسات.

هذه العوامل عززت الاتجاه نحو زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لفعاليتها الاقتصادية العالية بالإضافة إلى دورها البارز في التخفيف من حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة[1].

المطلب الثاني: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز الغرض من وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم سنتطرق إلى القيود التي تتحكم في وضع هذا التعريف.

الفرع الأول: الغرض من وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر صياغة تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية، وذلك للأسباب التالية[2]:

- التمكن من قياس إسهام هذه المؤسسات في الاقتصاد القومي؛

[1] خوني رابح، حساني رقية، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 17، 23.

[2] مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية –حالة ولايتي قالمة وتبسة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945 –قالمة، الجزائر، 2014–2015، ص ص 25 – 26.

- تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية، وتقديم الاستشارات لهذه المؤسسات حول الفرص الاستثمارية المتاحة والتحديات والعقبات التي يمكن أن تعترض طريقها؛
- توضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- تعريف القطاع بدقة يمكن من رقابة وتقييم الإصلاح التنظيمي والإجراءات التمويلية وغير التمويلية تقييما دقيقا إضافة إلى تحليل التكاليف بدقة وكذا اقتراح إجراءات التصحيح.

الفرع الثاني: صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعترض العديد من العوامل محاولة إيجاد صيغة مضبوطة يتحدد من خلالها مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من عوامل اقتصادية وتقنية وسياسية، فضلا عن تشعب معايير التعريف، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الآتي:

أولا: العوامل الاقتصادية

وتضم ما يلي:

1- اختلاف مستويات النمو

إن عدم تكافؤ مستوى تطور قوى الإنتاج، واختلاف معدلات النمو الاقتصادي، والتفاوت في المستوى التكنولوجي بين اقتصاديات الدول، كلها عوامل تؤثر على تصنيف وحجم المؤسسات الاقتصادية، فالمؤسسة التي تصنف أنها صغيرة أو متوسطة في دولة متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تصنف على أنها كبيرة في إحدى الدول النامية، كما أن تباين شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي من فترة إلى أخرى أيضا يؤدي إلى تغير حجم المؤسسات، فالمؤسسات التي تعد صغيرة أو متوسطة في فترة زمنية ما قد تصبح مؤسسة كبيرة في فترة لاحقة[1].

2- تنوع الأنشطة الاقتصادية

[1] عبد الرحمن كساب عامر، جسور التنمية...المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار كتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 14 - 15.

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن تصنف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى (صناعية، تجارية، زراعية، خدمية)، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية ولإقامة استثماراتها أو التوسع فيها تحتاج لرؤوس أموال ضخمة ويد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا نجده في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة، وكذلك على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها من خلال توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات تحتاج إلى هيكل تنظيمي معقد عكس المؤسسات التجارية التي تحتاج مستوى تنظيمي يتسم بالبساطة نظرا لسهولة اتخذا القرارات فيها[1].

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالجملة وتجارة التجزئة، كما ينقسم حسب مستوى الامتداد إلى تجارة داخلية وتجارة خارجية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى صناعة استخراجية، تحويلية...الخ، وبالتالي تختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه، وذلك بسبب تحديد الأيدي العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة في مجال التعدين قد تكون كبيرة في مجال تجارة التجزئة أو الصناعة الغذائية، ومما لاشك فيه أن المؤسسات الصغيرة تمتاز بمحدودية وضعف الإمكانات فضلا عن محلية النشاط ما يجعلها غير قادرة على فرض أي نوع من الاحتكار في السوق.

ثانيا: السياسة العامة

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات لها ومواجهة الصعوبات التي تعترض طريقها، ويعمل العامل السياسي على تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدوده، والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بهذا القطاع وشؤونه.

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 17.

ثالثا: العوامل التقنية

وتتمثل بمستوى وجودة التكنولوجيا المستخدمة، ومدى قدرة المؤسسة على الاندماج مع غيرها من المؤسسات، فعملية الاندماج هذه تساعد على توحيد الأنشطة والعمليات وتمركزها في مصنع واحد، ثم يتجه حجم المؤسسة إلى التوسع، ومن ثم تظهر عدة مؤسسات بأحجام مختلفة[1].

رابعا: تباين معايير التعريف

لقد تم وضع العديد من المعايير–منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي (وصفي)– للوصول إلى تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1– المعايير الكمية

تعتبر المعايير الكمية من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تضم مؤشرات اقتصادية، تقنية وأخرى نقدية، ونذكر منها:

- **معيار رأس المال المستثمر:** يعتمد هذا المعيار في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مقدار رأس المال المستثمر في المؤسسة، وطبقا له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصى معين، يختلف من دولة لأخرى آخذا في الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة. غير أن هذا المعيار تعترضه مشكلة تحديد المقصود برأس المال المستثمر، فهل هو رأس المال الثابت (الأرض، المباني، الآلات) والذي يعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، أم أنه رأس المال العامل (العناصر الإنتاجية المتغيرة التي تمول بها المؤسسة أصولها المتداولة من مخزون سلعي وأجور...الخ)، أم أنه رأس المال المستثمر الكلي من ثابت وعامل، بالإضافة إلى صعوبة الفصل بين أموال صاحب المؤسسة الخاصة والأصول الرأسمالية للمؤسسة ذاتها، وعدم إفصاح صاحب المؤسسة الصغيرة عن بعض مكونات رأس المال المستثمر، كما يعاب على هذا المعيار أيضا عدم كفايته لوحده في التمييز بين الأحجام المختلفة

[1] عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 11 – 12.

للمؤسسات نظرا لاختلاف الفن الإنتاجي من مؤسسة لأخرى ومن قطاع إنتاجي لآخر داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة[1].

- **معيار العمالة:** وهو من أكثر المعايير استعمالا في التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، فهو يمتاز بالبساطة وسهولة القياس والمقارنة، إلا أنه يعاب عليه اختلافه من دولة لأخرى وأنه لا يأخذ في الاعتبار التفاوت في مستوى التكنولوجيا المتبعة في الإنتاج والتي قد تتسبب في تخفيض العمالة[2].

قد يستخدم المعيارين السالفي الذكر معا كما هو الحال في بعض الدول مثل المملكة المتحدة وباكستان وبعض الدول العربية كالسعودية والكويت، ويرجع ذلك إلى أن الاعتماد على أي منها منفردا قد يؤدي إلى عدم الدقة في تحديد حجم المؤسسة، وذلك للأسباب التالية:

– قد يكون عدد العمال بالمؤسسة قليل جدا، إلا أن حجم رأس مالها كبير نسبيا وتستخدم طرق ذات كثافة رأسمالية عالية، فتصنف على أنها مؤسسة كبيرة نسبة إلى معيار رأس المال.

– وقد يكون رأس المال المستثمر قليل نسبيا، بينما تستخدم المؤسسة وسائل إنتاجية ذات كثافة عمالية مما يؤدي إلى تصنيفها كمؤسسة كبيرة[3].

- **معيار معامل رأس المال:** بغية تفادي النقص الذي يمكن أن يسببه معياري رأس المال وعدد العمال في حالة استخدام أحدهما على غرار الآخر، كان لابد من الجمع بين المعيارين للخروج بمعيار نسبي جديد سمي بمعيار معامل رأس المال، يأخذ في الاعتبار كلا المعيارين ويعبر عن حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد من خلال العلاقة:

معامل رأس المال = رأس المال الثابت /عدد العمال

وبالتالي يمكن القول أن المعيار المزدوج يقلل من عيوب استخدام كل معيار على حدى، بالرغم من عدم خلوه هو الأخر من بعض العيوب والانتقادات.

---

[1] فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية –دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ،2017–2018، ص ص 8 – 9.

[2] أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 18 – 19.

[3] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 16 – 17.

- **معيار رقم الأعمال:** يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية في الأسواق، إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص، ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة قد يرجع إلى ارتفاع أسعار البيع وليس لعدد الوحدات المباعة[1].
- **معيار كمية أو قيمة الإنتاج:** يعطي البعض أهمية لمعيار قيمة الإنتاج أو كمية ومستوى جودته للتميز بين المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات كبيرة الحجم، وحسب هذا المعيار تحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تتصف بصغر وتوسط إنتاجها من حيث الكمية والقيمة وذلك لارتباطها بأسواق صغيرة، كما يتصف المستهلكين فيها بانخفاض مستويات دخولهم على عكس المؤسسات الكبيرة ذات الإنتاج الواسع الذي يتجاوز الأسواق المحلية والإقليمية[2].

2- المعايير النوعية

نظرا لقصور المعايير الكمية وحدها عن وضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولأجل توضيح الحدود الفاصلة بين هذه الأخيرة وباقي المؤسسات الاقتصادية، وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي نورد أهمها فيما يلي:

- **معيار الملكية:** يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير النوعية فغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون تابعة للقطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو أموال، تعود لفرد واحد أو لعائلة ويكون المدير فيها في الغالب مالك المؤسسة وصاحب القرار[3].
- **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص، وحسب هذا المعيار

[1] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 14.

[2] هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 27.

[3] كربوش محمد، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2013- 2014، ص 3.

تتموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نطاق شركات الأفراد وشركات الأشخاص العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة[1].

- **معيار الاستقلالية:** ونعني به استقلالية المؤسسات الصغيرة عن أي تكتلات اقتصادية، وأن يكون مالك المؤسسة هو المدير ويتمتع بالمسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير، وينفرد باتخاذ القرارات داخل المؤسسة دون تدخل أي أطراف خارجية.
- **معيار محلية النشاط:** ونعني به أن يقتصر نشاط المؤسسة على مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي لمنتجاتها إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.
- **معيار الحصة السوقية:** تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حصة محدودة من السوق، وذلك للأسباب التالية:
  - صغر حجم المؤسسة؛
  - صغر حجم الإنتاج؛
  - ضآلة حجم رأس المال؛
  - محلية النشاط؛
  - المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف.

ونظرا للأسباب سالفة الذكر، لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تفرض هيمنتها على الأسواق ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى التي تمكنها ضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية من السيطرة على الأسواق واحتكارها[2].

[1] هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 27.

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص ص 22 – 23.

المطلب الثالث: التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتختلف معانيها من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى داخل الدولة، وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة[1]. وفيما يلي سنعرض بعض التعاريف المقدمة لهذه المؤسسات حسب الدول والمنظمات ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنظمات

أولا: تعريف منظمة العمل الدولية (ILO)

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال، والمؤسسات المتوسطة هي تلك المؤسسات التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 عاملا تعد مؤسسات كبيرة[2].

ثانيا: تعريف البنك الدولي

يعتمد البنك الدولي في تصنيفه لهذا النوع من المؤسسات على ثلاثة معايير تتمثل في عدد العمال، الأصول وحجم المبيعات السنوية، وبموجب التعريف فيجب أن تستوفي المؤسسة معيارين على الأقل من هذه المعايير الثلاث لتصنف كمؤسسة صغيرة أو متوسطة، وفي بعض الحالات قد تلجأ إدارة الأسواق المالية العالمية بمؤسسة التمويل الدولية إلى استخدام حجم القروض كمعيار رابع[3].

ثالثا: تعريف منظمة الأمم المتحدة للتمنية الصناعية (UNIDO)

أخذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد العمال كمعيار أساسي، فاعتبرت المؤسسة المصغرة بأنها تلك المؤسسة التي توظف 5 عمال أو أقل، والمؤسسة

---

[1] عزت خيرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "تصميم مشروعات التنمية – جدوى المشروع"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 7.

[2] ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 18.

[3] كعواش جمال الدين وآخرون، أهمية العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سد فجوة تمويل هذه المؤسسات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، 2018، ص 76.

الصغيرة توظف من 6 إلى 19 عامل، أما المؤسسة المتوسطة فتوظف بين 20 إلى 99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة توظف 100 عامل فأكثر[1].

رابعا: تعريف الاتحاد الأوروبي

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي بالتركيز على ثلاثة معايير أساسية متمثلة في عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والميزانية السنوية، والجدول الموالي يوضح الحدود بين المؤسسة المتوسطة، الصغيرة والمصغرة حسب الاتحاد الأوروبي[2].

الجدول (2-2): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
متوسطة	أقل من 250	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو
صغيرة	أقل من 50	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو
مصغرة	أقل من 10	أقل من 2 مليون أورو	أقل من 2 مليون أورو

Source: Economic and Social commission for Asia and The Pacific (ESCAP), Globalization of Production and the competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises in Asia and the Pacific: Trends and Prospects, United Nations, New York, 2009, p 5.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول

أولا: تعريف كندا

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا أنها مؤسسات تهدف إلى الربح، توظف أقل من 500 عامل وتدر عائدات سنوية تقل عن 50 مليون دولار أمريكي[3].

[1] Bedman Narteh, SME bank selection and patronage behaviour in the Ghanaian banking industry, Management Research Review, Vol 36, Iss 11, 2013, p 1063.

[2] غربي حمزة، براق محمد، نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان –الجزائر، 2018، ص 19.

[3] Allan Riding, Barbara Orser, Les Petites et Moyennes entreprises du Québec, Programme de recherche sue le financement des PME, Gouvernement du Canada, 2007, p 1.

ثانيا: تعريف دول جنوب شرق آسيا

في دراسة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قام الباحثان Bruch et Hiemenz بتصنيف هذه المؤسسات بالاعتماد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي، فأصبح هذا التصنيف معترف به بصورة عامة في هذه البلدان، ويمكن توضيح هذا التصنيف كما يلي:

- تعتبر المؤسسة عائلية وحرفية إذا كان عدد العمال من 1 إلى 10 عامل؛
- تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العمال من 10 إلى 49 عامل؛
- تعتبر المؤسسة متوسطة إذا كان عدد العمال من 49 إلى 99 عامل؛
- تعتبر المؤسسة كبيرة إذا كان عدد عمالها أكثر من 100 عامل.

كما أستند أيضا على بعض المعايير النوعية في التميز بين الأشكال السابقة الذكر، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث تعرف نوع من تقسيم العمل، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير فيظهر بذلك نوع من تنظيم الوظائف، هذا التنظيم يكون أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة[1].

ثالثا: تعريف بلجيكا

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 200 عامل[2].

رابعا: تعريف بريطانيا

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي تفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي؛
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عاملا.

[1] سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2011، ص 81.

[2] Oliver Torrès, Les PME- Diversité et Spécificité, DOMINOS Flammarion, Paris, 1999, p 4.

اتضح فيما بعد أن هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط، حيث أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون كذلك في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية[1] لذلك تم معالجة هذه الفروقات من خلال إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (2-3): تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المجال	معيار القياس كحد أدنى
التصنيع	200 عامل
تجارة التجزئة /تجارة الجملة	323750 دولار أمريكي
البناء	25 عامل
المناجم /التعدين	25 عامل
تجارة السيارات	638750 دولار أمريكي
خدمة متنوعة	323750 دولار أمريكي
شركات النقل	5 سيارات

المصدر: عامر خربوطلي، مرجع سابق، ص 51.

خامسا: تعريف ماليزيا

اعتمدت ماليزيا في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة و حجم المبيعات السنوية كمعيارين رئيسيين مع الأخذ في الاعتبار قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة[2]، ونفصل ذلك في الجدول التالي:

[1] عامر خربوطلي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 51.

[2] OECD: Financing SME and Entrepreneurs 2016, Edition OECD, 2016, p 327.

الجدول (2-4): تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	المؤسسات العاملة في مجال الصناعة		المؤسسات العاملة في الخدمات وباقي القطاعات	
	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي
مصغرة	أقل من 5 عمال	أقل من 300000 رينجت ماليزي	أقل من 5 عمال	أقل من 30000 رينجت ماليزي
صغيرة	من 5 إلى أقل من 75 عامل	من 300000 إلى أقل من 15 مليون رينجت ماليزي	من 5 إلى أقل من 30 عامل	من 30000 إلى أقل من 3 مليون رينجت ماليزي
متوسطة	من 75 إلى 200 عامل	من 15 مليون إلى 50 مليون رينجت ماليزي	من 30 إلى 75 عامل	من 3 مليون إلى 20 مليون رينجت ماليزي

Source: OECD, op cit, p 327.

سادسا: تعريفات بعض الدول العربية

تباينت مواقف الدول العربية فيما يتعلق بوضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجد أن هناك عدد من الدول يتوفر لديها تعريف لهذه المؤسسات ويرتكز على قانون، غير أنه يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لتباين المعايير المستخدمة، وتباين مستوى القياس المستخدم لكل معيار، بينما لا تزال دول أخرى تسعى لوضع التعريف المناسب. والجدول الموالي يعرض بعض التعريفات المعتمدة في بعض الدول العربية.

الجدول (2-5): تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

الدولة	المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	-	من 5 إلى 20	من 21 إلى 100
	رقم الأعمال السنوي	-	أقل من 1 مليون دينار	من 1 إلى 3 مليون دينار
الكويت	عدد العمال	-	من 1 إلى 4	من 5 إلى 50
	رأس المال	-	لا يتجاوز 250 ألف دينار	لا يتجاوز 500 ألف دينار

السعودية	عدد العمال	من 1 إلى 5	من 6 إلى 49	من 50 إلى 249
	رقم الأعمال السنوي	لا يتجاوز 3 مليون ريال	من 3 إلى 40 مليون ريال	من 40 إلى200 مليون ريال
فلسطين	عدد العمال	من 1 إلى 4	من 5 إلى 9	من 10 إلى 19
	رقم الأعمال السنوي	لا يتجاوز 20 ألف دولار	من 20 إلى 200 ألف دولار	من 200 إلى 500 ألف دولار
الإمارات	عدد العمال	من 1 إلى 5	من 6 إلى 50	من 51 إلى 200
	رقم الأعمال السنوي: – قطاع التجارة – قطاع الخدمات	أقل من 2 مليون أقل من 3 مليون درهم	من 2 إلى 50 مليون من 3 إلى 50 مليون درهم	50– 250 مليون 50– 250 مليون درهم
مصر	عدد العمال	أقل من 10	أقل من 200	أقل من 200
	رقم الأعمال السنوي	أقل من 1 مليون جنيه	من 1 إلى 50 مليون جنيه	من 50 إلى 200 مليون جنيه
البحرين	عدد العمال	من 1 إلى 10	من 11 إلى 50 (تصل إلى 100 عامل للعقارات)	من 51 إلى 250 (تصل إلى 400 عامل للعقارات)
	رأس المال السنوي	لا يتجاوز 100 ألف دينار	أكثر من 100 ألف إلى مليون دينار	أكثر من مليون إلى 5 مليون دينار
تونس	عدد العمال	أقل من 6	من 6 إلى 49	من 50 إلى 199
	حجم الاستثمار	لا يتجاوز 15 مليون دينار (أخذ بالاعتبار استثمارات التوسعة)	لا يتجاوز 15 مليون دينار (أخذ بالاعتبار استثمارات التوسعة)	لا يتجاوز 15 مليون دينار (أخذ بالاعتبار استثمارات التوسعة)
المغرب	رقم الأعمال السنوي	أقل من 3 مليون درهم	من 3 إلى 10 مليون درهم	من 10 إلى 175 مليون درهم

السودان	عدد العمال	-	من 1 إلى 10	من 10 إلى 50

المصدر: طارق إسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "الوضع الراهن والتحديات"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي –الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 7.

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أخذ المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعريف الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي في نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، وبقي هذا التعريف ساريا إلى غاية 10 جانفي 2017 أين تم إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المعدل والمكمل لقانون 2001، والذي ينص على ما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية"[2]. وبالإضافة إلى هذا التعريف فقد تضمن القانون التوجيهي التعاريف المفصلة التالية:

- **المؤسسة الصغيرة جدا:** هي مؤسسة تشغل من شخص (1) إلى تسعة (9) أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري[3].
- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري[4].

---

[1] حنان جودي، إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2016-2017، ص 10.

[2] المادة 05 من القانون رقم 17 – 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص 5.

[3] المادة 10 من القانون رقم 17– 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص 6.

[4] المادة 09 من القانون رقم 17– 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص 6.

- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي مابين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية مابين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري[1].

جدول رقم (2-6): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
صغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون دج إلى 4 ملايير دج	بين 200 مليون دج إلى مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى المواد 8، 9، 10، من القانون رقم 17- 08، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص 6.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تصنيفها وأهميتها

سنحاول في هذا العنصر من البحث التطرق إلى السمات المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومختلف أشكالها، ثم نستعرض أهميتها البالغة النابعة من الدور الحيوي الذي تلعبه في كافة المجالات.

المطلب الأول: الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وفيما يلي استعراض لأهم تلك الخصائص:

1- الملكية الخاصة من قبل شخص أو عدة أشخاص: تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص، ينتمون في أغلب الأحيان إلى أسرة واحدة أو يكونون أبناء أسر متقاربة، وهو ما يعزز الروابط الأسرية بينهم ويؤدي إلى نوع من التكافل الاجتماعي. ومن جانب آخر تجعل الملكية الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصحاب هذه المؤسسات على دراية تامة بالعمل والمشكلات التي تعترضهم على اعتبار أنهم الملاك الفعليون لها، وهذا ما يسهل من إمكانية وضع حلول للمشكلات القائمة، إلا أن هذه الميزة

[1] المادة 08 من القانون رقم 17- 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص 6.

تتخللها بعض السلبيات كأن يكون هناك ضعف في مستوى العمال القائمين على المشروع، وبالرغم من ذلك لا يتم تشغيل أي عامل من خارج النطاق العائلي ولو كان كفؤا.

2- اتساع انتشارها الجغرافي: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشارا واسعا داخل الرقعة الجغرافية للبلد بما فيها المناطق الريفية، الأمر الذي يساهم في الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وخاصة المدن الكبرى وهو ما يساهم بدوره في تحقيق التنمية الإقليمية والتخفيف من الضغط على المدن وتأمين فرص عمل لشريحة واسعة من العاطلين في المناطق الريفية والنائية[1].

3- الفعالية والكفاءة: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة وفعالية عالية، وذلك لما لها من قدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها، وإشباع حاجات ورغبات ومتطلبات عملائها بالجودة المطلوبة والسعر المناسب.

4- سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط: تتميز المؤسسات الصغير والمتوسطة بسهولة التأسيس، فهي لا تتطلب أموال كبيرة ولا تكنولوجيا معقدة، كما أنها لا تحتاج إلى إجراءات تأسيس إدارية معقدة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أنها توفر لمالكها إمكانية اختيار النشاط الذي يزاوله، وهو ما يجعلها تفرض وجودها عدديا في أنحاء متعددة من العالم[2].

5- تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة: تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث، وذلك لضعف القدرة المالية لمالك المؤسسة، فتجد أن المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيا ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة من أدوات وآلات بسيطة والتي تعتمد بدورها على مهارة العمال[3].

---

[1] رامي زيدان، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص 29، 31.

[2] مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014، ص 46.

[3] ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 28.

6- سرعة التكيف مع تغيرات السوق: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة كبيرة في التكيف مع تغيرات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي.

7- مراكز تدريب: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمراكز لتدريب العمال، ومن ثم إمداد المؤسسات الكبيرة بالعمالة الماهرة[1].

8- آلية لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانا هاما يسمح للمرأة بأن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة بخبراتها في العملية الإنتاجية[2].

9- خلق فرص العمل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للشباب والعاطلين وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة البطالة[3].

10- تدني قدرتها على التطور والتوسع: وذلك لإهمالها لجوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.

11- القدرة المحدودة على تحمل الخسائر: إن صغر حجم هذا النوع من المؤسسات وصغر حجم إنتاجها ونشاطها يجعلها غير قادرة على تحمل الخسائر التي تتعرض لها، فهذه الخسارة قد تؤدي إلى توقيف مؤقت للمؤسسة وإعادة النظر في كفاءتها، كما قد تؤدي إلى وقف نهائي لها إذا تجاوز مبلغ الخسارة حد معين. وتجدر الإشارة إلى أنه وبسبب صغر حجم هذه المؤسسات فهي غير قادرة على تنويع منتجاتها وبالتالي ليس بإمكانها توزيع المخاطر، كما أن صغر حجمها يحد من تعاملها مع المؤسسات المالية وهو ما يصعب الحصول على التمويل الكافي الذي يجعلها قادرة على تجاوز الأزمات[4].

12- انطواءها تحت إطار القطاع غير الرسمي: إن هذه المؤسسات وبسبب الإجراءات الضريبية المتشددة، أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية قد تنطوي تحت إطار القطاع غير الرسمي الذي يعمل بعيدا عن

---

[1] عبد الرحمن كساب عامر، مرجع سابق، ص 37.

[2] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2007، ص 91.

[3] نفسه، ص 85.

[4] مكاحلية محي الدين، مرجع سابق، ص ص 63 – 64.

القوانين. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تصبح كذلك لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان فحسب، بل هي صغيرة أساسا؛ نظرا لإمكانياتها المالية التي لا تتناسب مع الأعباء الذي يفرضها التكيف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبية منها أو الاجتماعية، خاصة عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسئولة عن تطبيق القوانين بعض الاعتبارات المتعلقة بأوضاع هذه المؤسسات، وتعاملها نفس المعاملة التي تعامل بها المؤسسات الكبيرة، كما وقد تعمل بعض التشريعات على معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من بعض الامتيازات التي تخص حدا معينا من رأس المال الثابت والتي غالبا ما تكون على شكل إعفاءات جمركية أو ضريبية، وبالتالي هذا يدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية[1].

يلاحظ مما سبق أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص إيجابية وأخرى سلبية، فالايجابية تعود إلى وجود عوامل مساعدة لهذه المؤسسات أما السلبية فترجع إلى وجود عوامل مثبطة لها أو مشكلات تواجهها.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنواع شتى، وذلك حسب عدد من المعايير التي سنحاول أن نوضحها في الآتي:

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني

هناك عدة أشكال قانونية يمكن لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن يختار منها الشكل المناسب لمؤسسة غير أن هناك بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها وإعادة النظر بها قبل اختيار الشكل النهائي للمؤسسة، وتتمثل في:

- **درجة السيطرة:** إن السيطرة والتفرد في اتخاذ القرارات والملكية الخاصة تكون تامة للمالك في المؤسسات الفردية وتقل بإدخال الشركاء، لذلك يجب على الشخص أن يحدد الشكل القانوني المناسب الذي يتيح له السيطرة الكاملة؛

[1] عبد الرحمن كساب عامر، مرجع سابق، ص 38.

- **المسؤولية المالية:** قد تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء نشاطها للعديد من المشاكل المالية كالمديونية، الخسارة، التعثر المالي وغيرها من المشاكل، لذلك على الشخص أن يحدد مدى قدرته على تحمل مسؤولياته المالية، وهذا بالطبع ينعكس على اختياره للشكل القانوني المناسب؛
- **الضريبة:** تختلف النسب الضريبية المفروضة من شكل إلى آخر حسب معيار الملكية، وبالتالي هذا يتطلب من صاحب المؤسسة أن يختار الشكل القانوني الذي يحقق له وفورات ضريبية مناسبة؛
- **أهداف العمل:** تؤثر الخطط المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجه الاستراتيجي الذي يميز مالكها أو مالكيها بشكل كبير على اختيار شكلها القانوني، فإذا كانت هذه المؤسسات تهدف إلى تحقيق عوائد مالية مغرية ولها طموحات توسعية فحتما ستعتمد شكلا قانونيا يتماشى مع وضعيتها[1]؛
- **حجم المخاطر التي تنطوي عليها المؤسسة:** كلما انطوت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر مالية أكبر كلما استدعى شركة مساهمة لأنها تحصر أقصى خسارة يمكن أن يتعرض لها المساهم بقيمة أسهمه، وكلما كانت المخاطر أقل كلما كانت شركة الأفراد أكثر جاذبية، وذلك لإدراك المالك بأن مسؤوليته المطلقة لن تعرضه لخسائر كبيرة[2]؛
- **متطلبات رأس المال المطلوب لبدء العمل:** تختلف أشكال ملكية المؤسسات باختلاف قدرتها على توفير رأس المال الأولي للانطلاق، إذ أن بعض أشكال الملكية تتطلب توافر مبالغ كبيرة من رأس المال أكثر من غيرها[3].
- **القوانين السائدة في البلد:** يعتبر التدخل الحكومي والقوانين السائدة في البلد والتي تختص بتنظيم عمليات إقامة المؤسسات على اختلاف قطاعاتها، هي من يحدد في الغالب الشكل القانوني الذي تعتمده المؤسسة وفق اعتبارات عديدة بعضها لتشجيع الاستثمار أو تأمين حقوق الغير أو غيرها. فالعديد من دول العالم لا تسمح قوانينها إنشاء مصرف أو شركة تأمين أو أية مؤسسة مالية أخرى مهما كان نوعها على شكل مؤسسة فردية –يقودها شخص واحد–، وذلك بسبب المخاطر العالية التي تصاحب هذه المؤسسات[4]؛

---

[1] أسماء برهوم، البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تجارب أجنبية –، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016، ص 51.

[2] مكاحلية محي الدين، مرجع سابق، ص 79.

[3] ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، 2009، ص 31.

[4] طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 135.

وتنحصر الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولا: المؤسسات الفردية

وهي المؤسسات التي يمتلكها فرد أو شخص مع زوجته، يهدف من خلالها إلى تحقيق الربح، وعادة ما تحمل اسمه[1]، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها:

– صاحب المؤسسة هو المسئول الأول والأخير عن نتائج أعمالها، وهذا يكون دافعا له للعمل بكفاءة وجد لتحقيق أكبر عائد ممكن؛

– سهولة وبساطة الإنشاء والتنظيم؛

– ينفرد صاحب المؤسسة بإدارة وتنظيم وتسيير مؤسسته واتخاذ القرارات فيها، وهذا ما يسهل العمل ويبعد الكثير من المشاكل التي قد تنجم عن وجود شركاء.

ولها أيضا عدة عيوب نذكر منها:

– قلة رأس المال باعتبار صاحب المؤسسة هو الممول الوحيد لمؤسسته؛

– صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية؛

– قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية؛

– المسؤولية غير المحدودة لصاحب المؤسسة، فهو مسئول عن كافة ديونها[2].

ثانيا: مؤسسات الشركات

وهي مؤسسات يشترك في إقامتها شخصان أو أكثر، يتقاسمون الالتزامات فيها والعوائد الناتجة عنها، وقد تكون المشاركة فيها بالأموال من كل الأطراف أو بموارد من البعض ومهارات من البعض الآخر[3]. وتنقسم مؤسسات الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما شركات الأشخاص وشركات الأموال.

[1] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 187.
[2] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر، 2007، ص 26.
[3] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 187.

1- شركات الأشخاص: تعود ملكيتها إلى عدد من الأشخاص، تقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة مما يعود بالإيجاب على نشاط المؤسسة[1]، وهي ثلاثة أنواع:

أ. شركة التضامن: تعد شركة التضامن من أهم شركات الأشخاص، يقدم فيها الشركاء حصصا قد تتساوى أو تختلف من شريك إلى آخر من حيث القيمة ومن حيث طبيعة الحصة، فقد تأخذ هذه الأخيرة شكلا نقديا أو عينيا أو حصة عمل، أما فيما يخص التزامهم بواجبات المؤسسة نحو المتعاملين معها فهي تفوق ما يقدمونه من حصص لتشمل ممتلكاتهم الخاصة، وهذه أهم ميزة في هذه الشركة. ويمكن لشركة التضامن أن تنشط في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما لا يخالف القانون أو الآداب العامة والنظام العام، ويتقاضى الشركاء فيها أرباحا بنسبة ما قدموه من حصص في رأس مال الشركة، وبنفس النسب يتحملون الخسائر إن حدثت[2].

ب. شركة التوصية البسيطة: وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر من أصحاب الأموال ويسمون موصون، ويترتب على ذلك أن شركة التوصية البسيطة تتضمن نوعين من الشركاء:

- **النوع الأول:** "شركاء متضامنون" وهم كالشركاء في شركات التضامن، ومعنى ذلك أن الشريك المتضامن في شركة التوصية مسئول مسؤولية شخصية وتضامنية مع باقي الشركاء عن ديون الشركة والتزاماتها؛
- **النوع الثاني:** "شركاء موصون" وهم شركاء تتحدد مسؤوليتهم بقدر مساهمتهم المالية فقط ولا تتعداها إلى أموالهم الخاصة وهذا النوع من الشركاء هو الذي يميز شركة التوصية البسيطة عن شركة التضامن، وهو يعد شريكا من الناحية القانونية وليس مجرد مقرض للأموال، ذلك لامتلاكه نية المشاركة في مشروع واقتسام ما ينشأ عنه من ربح وخسارة[3].

ج. شركة المحاصة: هي شركة تجارية يتم إبرامها بين شخصين أو أكثر لإنجاز عملية معينة، وبعد انتهائها تنتهي الشركة، إذن فهي شركة مؤقتة تنتهي بانتهاء الغرض الذي وجدت من أجله، وهذه الشركة ليس لها

[1] زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، الجزائر، 2016–2017، ص 28.

[2] أمال يوب، إدارة واقتصاد المؤسسات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 45.

[3] سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص ص 359 - 360.

اسم، ولا تتمتع بشخصية اعتبارية، ولا تخضع لإجراءات الشهر، ويقتصر أثرها على أطرافها كسائر العقود ولهذا يكفي فيها تحرير عقد بالاتفاق بين المتعاقدين على الاشتراك في إنجاز الصفة المرادة. ورأس مال شركة المحاصة قد يكون من جميع الشركاء كما قد يكون من أحدهم، وبعد تصفية الشركة تقسم الأرباح والخسائر على مقتضى العقد المبرم بينهم[1].

2- شركات الأموال: هي شركات تقوم على الاعتبار المالي ولا أهمية للاعتبار الشخصي فيها (أي العلاقة الشخصية بين الشركاء) فهي نقيضه لشركات الأشخاص التي تعطي الشخص الشريك أهمية بحيث تتأثر الشركة بانتمائه إليها أو بانسحابه منها، كما أن مسؤولية الشريك في شركات الأشخاص مسؤولية تضامنية أي مطلقة بحيث يسأل الشريك فيها عن ديون الشركة حتى في أمواله الخاصة، بينما شركات الأموال مسؤولية الشريك فيها محدودة بحدود الحصة التي قدمها في رأس المال[2]. وتتضمن شركات الأموال ما يلي:

أ. شركة المساهمة: هي شركة تتكون من أشخاص لا يقل عددهم عن سبعة، يسمون بالمساهمين لأن حصصهم في الشركة تتمثل بأسهم، وهي متساوية القيمة وقابلة للتداول، تتحدد مسؤولية المساهمين فيها بمقدار الأسهم التي اكتتبوا بها في رأس مال الشركة[3]. تتميز شركة المساهمة بأنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار فوجودها لا يرتبط بمؤسسيها، كما تتميز باستقلال الإدارة عن الملكية مما يمكنها من الاستعانة بالإداريين والفنيين المتخصصين، وعادة ما تكون المسؤولية المالية فيها محصورة بالأسهم المملوكة فقط ولا تتعدى إلى الممتلكات الخاصة. ورغم هذه المميزات إلا أنها لا تخلو من العيوب، فهي تتطلب إجراءات عديدة لإنشائها وقد تتطلب نفقات ضخمة، كما قد تتعرض للتدخل الحكومي وتفرض عليها نسب ضرائب مرتفعة، لذا لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتبع هذا الشكل من الشركات[4].

---

[1] محمد علي عثمان الفقي، فقه المعاملات "دراسة مقارنة"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت، ص 304.

[2] نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون –الجزائر، 2008، ص 141.

[3] مرتضى ناصر نصر الله، الشركات التجارية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1969، ص 123.

[4] مكاحلية محي الدين، مرجع سابق، ص 86.

ب. شركة التوصية بالأسهم: تشبه هذه المؤسسات شركة التوصية البسيطة في كل شيء عدا كون رأسمال الشركة يكون محدد على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، وبالتالي تكون مساهمة كلا من الشريك المتضامن والموصى عليه على شكل أسهم، وبذلك يستطيع الشركاء الموصون التنازل عن هذه الأسهم أو تداولها[1].

ج. الشركة ذات المسؤولية المحدودة: تعتبر من أكثر الشركات شيوعا وانتشارا، تتمتع بشخصية معنوية وتخضع للتسجيل في السجل التجاري، تتكون من شريكين على الأقل بحصص متساوية لا يملكون صفة التاجر لكن ينبغي أن تكون لديهم الكفاءة المهنية، ولا يعتبر الشركاء مسئولون عن ديون الشركة بل تتحدد مسؤوليتهم فيها بمقدار حصصهم في رأس المال، كما لا يجوز لهم التصرف قانونا أو فعلا كمسيرين[2].

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها

يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها إلى:

1- مؤسسات إنتاجية (صناعية): وهي تلك المؤسسات التي تكون مخرجاتها سلع مادية ملموسة[3]، أو هي مؤسسات تقوم على أساس التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط، أوهي تلك المؤسسات التي تخلق قيمة مضافة بمعنى زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج)، وبدورها تنقسم إلى نوعان:

- المؤسسات التي تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.
- المؤسسات التي تنتج سلعا إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلع أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات[4].

[1] سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 128.

[2] بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012- 2013، ص 17.

[3] مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 61.

[4] ميساء حبيب سلمان، مرجع سابق، ص 31.

2- مؤسسات خدمية: وهي مؤسسات تقدم خدمات لصالح الآخرين بمقابل نقدي، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أولا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف وغيرها[1].

3- مؤسسات تجارية: وهي التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها لتحقيق الربح كتجارة الجملة والتجزئة.

4- مؤسسات فلاحية: وتشمل المؤسسات المتخصصة في استصلاح الأراضي لزراعتها، وتربية الحيوانات والطيور والنحل والإنتاج الأول للمواد الغذائية بصفة عامة[2].

5- المؤسسات المتخصصة في الأنشطة الاستخراجية (التعدين): وهي تلك المؤسسات التي تنهض بعمليات وأنشطة المناجم والمحاجر، معتمدة في ذلك على المجهود البشري بصورة أساسية، تستغل خامات تتركز على سطح الأرض أوفي أعماق قريبة ولا تحتاج عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات أو معدات متقدمة. ولا تستغرق المؤسسات التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية خلال مدة زمنية قصيرة[3].

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب درجة النمو

وفق هذا المعيار نميز نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أومن ناحية التنظيم الجيد للعمل، أومن ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية[4].

---

[1] علاء عباس، محمد السلامى، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة "إستراتيجية المبادرة – العناقيد الصناعية – حضانات الأعمال –خطة الأعمال – تحليل الفرص المحلية و الدولية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 110.

[2] سيد سالم عرفه، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 71 – 72.

[3] علاء عباس، محمد السلامى، مرجع سابق، ص 111.

[4] هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، الجزائر، 2016 -2017، ص 41.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية: هي مؤسسات تعتمد على العمل العائلي، تنتج منتجات تقليدية أو منتجات لفائدة مصنع ترتبط به ضمن تعاقد تجاري، قد تلجأ هذه المؤسسات إلى الاستعانة بالعامل الأجير لأداء عملها، كما يجب أن يتوفر لها مكان عمل مستقل عن المنزل يتمثل في ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات التقليدية البسيطة في تنفيذ نشاطها[1].

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية

يمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية وفق معيار طبيعة الملكية[2]:

1- المؤسسات الخاصة: تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد لهم سلطة اتخاذ القرار، وتهدف إلى تحقيق أكبر ربح.

2- المؤسسات العمومية: تعود ملكيتها للقطاع العام أي الدولة، وتهدف لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

3- المؤسسات المختلطة: بصورة عامة هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص.

الفرع الخامس: أشكال أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك أشكال أخرى لملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالترخيص والمقاولة من الباطن والتي عرفت انتشارا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية.

1- الترخيص أو الامتياز التجاري: هو اتفاق بين الشركة الأم والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تتمكن بموجبه هذه الأخيرة من تقديم منتجات بعلامة تجارية معروفة والاستفادة من الخبرات والتقنيات الإنتاجية الحديثة والدعم الإداري من الشركة الأم، في المقابل يتوجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شراء ما يلزمها من معدات من الشركة الأم بالإضافة إلى دفع مبالغ مالية متفق عليها تمثل ما بين 5% إلى 7% من رقم الأعمال مع ضرورة احترام جودة المنتجات التي يجب أن تكون بنفس جودة منتجات الشركة الأم. وللامتياز التجاري عدة أشكال منها:

[1] أسماء برهوم، مرجع سابق، ص 58.

[2] إسماعيل عرباجي، اقتصاد وتسيير المؤسسة "أهمية التنظيم – ديناميكية الهياكل"، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013، ص 18.

- ترخيص للبيع المباشر للمنتج أو الخدمة الأصلية؛
- ترخيص لإنتاج سلعة بالاستفادة من الاسم التجاري؛
- ترخيص لاستعمال العلامة التجارية مقابل دفعات شهرية[1].

2-المقاولة من الباطن: هي مجموعة الأنشطة التي تساهم في إنتاج منتوج أو عدة منتجات متكاملة لتركيب منتج معين لحساب المقاولة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بتنفيذ العملية الإنتاجية وفقا لما ورد في العقد المبرم بينهما. وتأخذ المقاولة من الباطن عدة أشكال:

أ. مقاولة من الباطن حسب القدرة الإنتاجية للمؤسسة الآمرة: إذا تعذر على المؤسسة الآمرة إنتاج جزء من المنتج تلجأ لمؤسسة مقاولة من الباطن ضمن عقد اتفاق.

ب. مقاولة من الباطن متخصصة: يتخصص هذا النوع في الصناعات الدقيقة التي تتطلب معدات متخصصة ويد عاملة ماهرة متمكنة، يتم تعاقد هذا النوع من المقاولات من الباطن مع المؤسسة الآمرة بتحديد المواصفات والمقاييس الواجب احترامها في إنتاج المنتج أو جزء منه.

ج. مقاولة من الباطن ظرفية: تلجأ المؤسسات الآمرة إلى هذا النوع من المقاولة حتى توفي التزاماتها اتجاه العملاء.

د. مقاولة من الباطن دائمة: تلجأ المؤسسة الآمرة لهذا النوع من المقاولة عند عدم قدرتها على التحكم في تقنية معينة أو عدم قدرتها على إنتاج منتوج يتطلب تجهيزات خاصة[2].

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها، لدورها الحيوي مزدوج الأثر (اقتصادي واجتماعي) والذي يستحيل إغفاله أو تجاوزه، ويمكن إيجاز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الاقتصاد القومي

[1] أسماء برهوم، مرجع سابق، ص ص 58 - 59.

[2] نفسه، ص ص 59 - 60.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة تبرز من خلال:

– تدعيم المشروعات القومية الكبرى والكيانات الاقتصادية العملاقة من خلال تزويدها بالخامات والمنتجات التي تدخل ضمن عملياتها التصنيعية، بالإضافة إلى استعانة هذه الكيانات الكبرى بالمؤسسات التجارية الصغيرة لبيع منتجاتها وتوزيعها في مناطق جغرافية مختلفة؛

– اعتماد هذه المؤسسات على الخدمات والمدخلات المحلية، مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بدلا من استيرادها من الخارج؛

– ارتفاع ناتج هذه المؤسسات مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي؛

– تحقيق التنمية المتوازنة، وذلك لتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة وانتشارها في كافة المناطق الجغرافية؛

– زيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة؛

– خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال، والتحول إلى مجتمع أعمال تحكمه المنافسة والتطوير واكتساح الأسواق؛

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لتوفير فرص العمل، ذلك لاستخدامها فنونا إنتاجية بسيطة تتطلب يد عاملة كثيفة، الأمر الذي يساهم في القضاء على مشكلة البطالة والفقر؛

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال تلبية حاجيات السوق المحلية.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحابها

تتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

– تعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحساس مالكيها بالاستقلالية، حيث تتيح لهم الفرصة لتنفيذ أفكارهم وإدارة مؤسساتهم واتخاذ القرارات دون الرضوخ لسلطات وصية؛

– تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مالكيها من تحقيق ثروة مالية ضخمة إذا ما تم إدارتها بكفاءة؛

– توفر هذه المؤسسات لمالكيها فرص عمل مثمرة ومباشرة دون الحاجة للبحث عن وظيفة في زمن زادت فيه البطالة؛

– تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمان لمالكها والذي ينعكس إيجابا على أدائه، مما يساعده في تحقيق طموحاته في توفير مستقبل زاهر لأسرته؛

– تمكن هذه المؤسسات مالكها من إثبات ذاته في القدرة على النجاح.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر جهات التمويل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالنسبة لجهات التمويل وذلك للأسباب التالية:

– تمثل هذه المؤسسات سوق جديدة لجهات التمويل، ويساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل وتفادي تركزها؛

– توسيع جهات التمويل لقاعدة عملائها، ومساعدة هذه المؤسسات لتنمو وتتحول إلى مؤسسات كبيرة[1].

المطلب الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها

يعتبر التمويل حجر الأساس في بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك لما له من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف داخلها؛ في هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات لتمويل إنشاء وتوسيع نشاطاتهم الاستثمارية والجارية.

الفرع الأول: المصادر الداخلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل المصادر الداخلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:

1- المدخرات الشخصية للممتلكين

وهي الأموال المقدمة من صاحب المؤسسة نفسه، سواء عند تأسيسها أو عند الحاجة إلى توسيعها أو لزيادة رأس المال العامل، ويشكل هذا النوع المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي

[1] صلاح حسن، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية "دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص ص 5، 8.

تتجنب المخاطرة بأموال الغير خاصة في المرحلة الأولى من حياتها وكذلك التي لا ترغب في مشاركة الغير لها في امتلاك الأصول وإدارة العمل والسيطرة.

2- الشركاء والمساهمين في الشركة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل عن طريق إدخال عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المؤسسة إلى شركة وإصدار الأسهم، فمن خلال المشاركة ستتمكن المؤسسة من توفير مبالغ كبيرة إما من طرف الشركاء أو الاقتراض بسبب مشاركة الشركاء في ضمان المبالغ المقترضة، أما في حالة الشركات فان المبالغ تكون متاحة للعمل عن طريق العديد من المستثمرين بسبب محدودية مسؤولية حملة أسهم الشركة وبسبب استمرارية وجود الشركة وإمكانية بيع كل مساهم لأسهمه في أي وقت[1].

3- الأرباح المحتجزة

تعتبر الأرباح المحتجزة من أهم المصادر الداخلية للتمويل واقلها تكلفة، وتتمثل الأرباح المحتجزة في النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة من عملياتها الجارية والاستثمارية والتي لم تقم بتوزيعها، إذ تحتفظ بها كاحتياطات تبقى تحت تصرفها أو في صورة نتائج رهن التخصيص بهدف تلبية احتياجات التوسع ومواجهة الطوارئ[2].

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهي عدة مصادر توفر التمويل للمؤسسة بعيدا عن مالكيها، نذكر من بينها:

أولا: مصادر التمويل الخارجية الرسمية

وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية، وتتمثل في:

1- الائتمان التجاري

ويسمى أيضا حساب الذمم الدائنة، وهو يشير إلى الأرصدة الدائنة في حسابات الشركة ويمثل تمويل ناجم عن عمليات وأنشطة العمل التشغيلية نتيجة شراء المؤسسة بالدين، يتمثل الائتمان التجاري بالمشتريات التي

[1] مكاحلية محي الدين، مرجع سابق، ص ص 88 - 89.

[2] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص 31.

تحصل عليها المؤسسة من الموردين مع التسديد في أجال لاحقة تكون عادة في الأجل القصير، وهذا الائتمان يكون غالبا للبضائع وليس للموجودات الثابتة، ويتوقف منحه على مجموعة من العوامل الشخصية كالمركز المالي للبائع ومدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي بالإضافة إلى عدد من العوامل المتعلقة بحالة التجارة والمنافسة[1]. وعادة يشكل هذا النوع من التمويل المصدر الأساس في المؤسسات صغيرة الحجم، التي تكون غير مؤهلة لاستخدام مصادر التمويل الأخرى بسبب ضعف مركزها المالي[2].

2- البنوك التجارية (التمويل المصرفي)

عادة ما تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية للاقتراض خاصة إذا تعذر عليها الحصول على التمويل الكافي من المصادر الداخلية، حيث تقدم البنوك قروضا للمؤسسات لتلبية احتياجاتها التمويلية مقابل حصولها على فائدة على القرض، وهذا وفق شروط وضمانات يتفق عليها الطرفين؛ وتنقسم القروض المصرفية إلى قروض استغلالية قصيرة الأجل و قروض استثمارية طويلة الأجل[3].

3- التأجير التمويلي

يعتبر التأجير التمويلي احد الأساليب الحديثة التي تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة لوضع أصول ثابتة بحوزة المؤسسة للاستفادة منها في العملية الإنتاجية على سبيل الإيجار، وبالتالي فهو يتيح للمؤسسة الحصول على الأصول الثابتة اللازمة دون سداد قيمتها الكاملة وقت الحصول عليها.

فالتأجير التمويلي هو عقد بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر والثاني بالمستأجر، حيث يقوم الأول بتمويل شراء الأصل الرأسمالي الذي يحدده ويضع مواصفاته المستأجر والذي يحق له استخدام وتشغيل هذا الأصل مقابل قيمة إيجارية يتفق بشأنها في العقد المبرم، وفي ظل هذه العلاقة التعاقدية يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصول المؤجرة، ويكون للمستأجر في نهاية مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل التالية:

---

[1] جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة "مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 292 – 293.

[2] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 145.

[3] دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2010، ص 49.

- شراء الأصل المؤجر مقابل ثمن يتفق عليه يراعى في تحديده ما سبق سداده من قبل المستأجر إلى المؤسسة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد؛
- تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع المؤسسة المؤجرة لمدة أخرى بشروط يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر؛
- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة[1].

4- رأس المال المخاطر

يعتبر التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر من الأساليب التمويلية التي تساعد على دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم فكرة هذا التمويل على قيام شركة رأس المال المخاطر بتوفير الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات خلال المراحل الأولى من نشاطها، وذلك دون طلب ضمانات عدا جدية المشروع وفاعلية أصحابه، ما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انطلاقها خصوصا وأنها تفتقر لمعايير الإقراض التي تقرضها البنوك من ضمانات وطرق السداد و غيرها.

وتتخصص شركات رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات ذات الأنشطة الاستثمارية الواعدة والمخاطر العالية في نفس الوقت، ولا يقتصر دورها على تقديم الإعانات المالية فحسب بل يتعداها إلى تقديم الدعم الإداري والفني وحتى الإرشاد والمتابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإذا نجحت هذه المؤسسات وحققت عوائد كبيرة فان شركات رأس المال المخاطر تحصل أيضا على أرباح تتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرضت لها[2]، أما في حالة الخسارة فان أموال شركة رأس المال المخاطر لا تكون مستحقة أو واجبة الأداء، على اعتبار أنها تشترك مع المؤسسة في الخسائر[3].

5- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأساليب خالية من الفائدة في إطار إسلامي

[1] سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص ص 80- 81.

[2] ضياء النارو ز، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية "دراسة مقارنة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص ص 125- 126.

[3] الأغا تغريد، حشماوي محمد، أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة المدبر، العدد 3، 2016، ص 12.

لقد قدم الاقتصاد الإسلامي أساليب وصيغ تمويل بديلة تقوم على أساس التعامل بغير الفائدة التي تعد صورة من صور الربا المحرمة شرعا، وقد اعتبرت هذه الصيغ أكثر المصادر ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها توفر الإطار الشرعي للعملاء الذين يرغبون في الحصول على تمويل يجنبهم المعاملات الربوية من جانب ويتيح لهم الحصول على تمويل يتناسب وإمكاناتهم من جانب آخر[1]. ومن أهم هذه الصيغ الإسلامية نذكر:

أ. **المشاركة:** يعتبر التمويل بالمشاركة من بين الصيغ الأساسية التي تقوم عليها البنوك الإسلامية، والتي تبرز فكرة كون البنك الإسلامي ليس مجرد ممول إنما مشارك للمتعاملين، وأن العلاقة التي تربطه معهم هي علاقة شريك بشريك وليس علاقة دائن بمدين كما هو الحال في البنوك الربوية[2]. والتمويل بالمشاركة عبارة عن عقد بين طرفين أو أكثر، يلتزم كل منهم بأن يساهم في مشروع بتقديم حصته من المال (بنسب متساوية أو متفاوتة) لاستثمارها واقتسام ما ينشأ من غنم وغرم[3]. وبالتالي من خلال هذا التعريف يتضح أن التمويل بصيغة المشاركة يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يساعد أصحاب فكرة إنشاء هذا النوع من المؤسسات والذين يفتقرون للأموال اللازمة لتجسيد مشروعاتهم من خلال المشاركة مع طرف أو أطراف آخرين، وهو ما يعني أن التمويل عن طريق المشاركة يعتبر خيارا أمثل مقارنة بمصادر التمويل الخارجية وما تنطوي عليه من تكاليف[4].

ب. **المضاربة:** تعرف المضاربة على أنها عقد بين طرفين، يبذل أحدهما فيه ماله (أي رب العمل) والأخر جهده وعمله وبراعته في الاتجار بهذا المال (أي المضارب)، وفيها الغنم والغرم معا، ففي حالة الربح فانه يقسم بين الطرفين وبنسب معينة متفق عليها، أما إذا حصلت خسارة فان صاحب المال يتحملها وحده في

[1] هناء محمد هلال الحنيطي، استثمار المصارف الإسلامية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 190.

[2] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 166.

[3] شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية "دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2013، ص 122.

[4] مكاحلية محي الدين، مرجع سابق، ص 95.

حين يتحمل المضارب خسارة جهده وعمله بشرط ألا يكون قد قصر أو خالف شرطا من شروط عقد المضاربة، وإذا ثبت العكس فانه يكون ملزما بضمان الخسارة أي ردها[1].

ج. المرابحة: هي عقد بين طرفين يتضمن بيع أحدهما سلعة معينة بمواصفات محددة للطرف الثاني، أو يقوم بشرائها لبيعها للمشتري على أساس التكلفة زائدا هامش ربح يتفق عليه الطرفان، وقد يتم التسليم فورا أو آجلا والتسديد نقدا أو آجلا[2]، وتلبي هذه الصيغة احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين لا يرغبون في التعامل بصيغة المشاركة، كما أنها تتوافق مع أغلب احتياجاتهم[3].

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية غير الرسمية

ويكون التمويل هنا من خلال قنوات تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، ومنها:

1- الاقتراض من العائلة والأصدقاء: يعتبر الاقتراض من العائلة والأصدقاء مصدر أساسي للتمويل وهو مصدر يلجأ إليه صاحب المؤسسة عند عدم كفاية مصادره الذاتية.

2- قروض المرابين: وهي قروض قصيرة الأجل، تمنحها فئة من الممولين غير الرسميين بفائدة جد مرتفعة وبشروط غاية في الصعوبة لارتفاع المخاطرة المرتبطة بتمويل هذا النوع من المؤسسات[4].

المبحث الثالث: المشكلات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات نجاحها

لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من القطاعات الاقتصادية تواجه معوقات وتحديات تحد من انطلاقها ونموها ونجاحها، وقد تشكل تهديدا أمام بقائها واستمرارها، الأمر الذي يستدعي توافر مجموعة من

[1] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 135.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 105.

[3] عبد الله بن سليمان الباحوث، دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص 160.

[4] عواطف محسن، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2008، ص 91.

العوامل والمتطلبات التي تساعدها على تخطي هذه العقبات وتجعلها تمارس دورها الهام في الحياة الاقتصادية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الوعي المتزايد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أنها تواجه عدة عوامل تشكل عوائق أمام نموها وتطورها، بل وتؤدي في بعض الأحيان إلى تعثرها وانتهائها، ويمكن رصد أهم هذه المشكلات فيما يلي:

الفرع الأول: مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترجع إلى العوامل الداخلية

ترجع هذه المشكلات إلى طبيعة المؤسسة في حد ذاتها، ونميز:

1- المشاكل الإدارية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور شديد في الخبرات الإدارية، والتي غالبا ما تنجم عن ضعف مؤهلات وخبرات أصحابها، حيث أنه في أغلب الأحيان تتميز هذه المؤسسات بمركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف[1] الذي يفتقر للكفاءة الإدارية ويتصف بانخفاض المستوى التعليمي والتدريبي، ورغم ذلك يتولى مسؤولية جميع المهام الإدارية من إدارة عليا وإنتاج وتمويل وتسويق، وهي مسؤوليات تتوزع في المؤسسات الكبيرة على أكثر من شخص بل وعلى عدة إدارات[2]. كما لا تعتمد هذه المؤسسات أساليب الإدارة السليمة في تصريف الأمور، وتفتقد نظم العمل المدروسة كنظم المحاسبة، ونظم المشتريات، ونظم حساب التكلفة، ونظم التشغيل السليمة وغيرها[3]، فضلا عن عدم معرفتها بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها[4].

2- مشكل العمالة

يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية، لذلك فإن نقص اليد العاملة ذو المهارة الفنية يعد من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى

[1] علاء عباس، محمد السلامى، مرجع سابق، ص 114.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 45.

[3] نفسه، ص 46.

[4] نبيل جواد، مرجع سابق، ص 103.

تفضيل العاملين العمل في المؤسسات الكبرى والمؤسسات الحكومية لوجود بعض المكافآت والامتيازات[1]، بالإضافة إلى انخفاض عدد ساعات العمل وارتفاع الأجور وتوفر فرص لترقية العمال وهو ما لا تتوفر عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

3- مشكل نقص المعلومات

من المشاكل التي قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقص المعلومات، أي نقص قدرة أصحاب هذه المؤسسات على الحصول على المعلومات المتعلقة بالظروف المحيطة بنشاط مؤسساتهم أو الإطار العام الذي يعملون فيه، فقد يتعرض أصحاب هذه المؤسسات إلى نقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية الصغيرة، ولا يعلمون بتوفر هذه الخامات في مدن أو مناطق أخرى داخل نفس البلد، كما قد لا يعلمون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات، وكثيرا ما يجهل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاهات الأسعار في بلدهم فيتفاجئون بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم، كما لا يملكون معلومات كافية عن كيفية التوسع في عمليات تسويق منتجاتهم أو كيفية دخول أسواق جديدة محلية أو خارجية[3]، كذلك قد يجهل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معلومات تتعلق بمصادر التمويل ومؤسسات الدعم الفني والتشريعات والقوانين وغيرها[4].

الفرع الثاني: مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترجع إلى العوامل الخارجية

ترجع هذه المشكلات إلى المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في:

1- مشكل التمويل

من المفروض أنه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة، كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه بالرغم من تعدد هذه المصادر إلا أن فرص الوصول إليها

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 58.

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص 75.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية "تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية"، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1995، ص 33.

[4] إيهاب مقابلة، بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (المعهد العربي للتخطيط)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2015، ص 36.

تبقى ضئيلة[1]. لذلك يعتبر الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب وبشروط ميسرة من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع[2]، في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أنها تتعاظم في الأخيرة بشكل خاص، ويرجع السبب في ذلك إلى:

- تجنب المؤسسات المالية التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب هشاشتها، الأمر الذي أجبر هذه الأخيرة على التخفيف من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها[3]؛
- ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي والمتمثلة أساسا في انخفاض مستويات الشفافية، وضعف نظم المعلومات الائتمانية المتمثلة خاصة في عدم توفر مكاتب الاستعلام الائتماني وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين؛
- ارتفاع معدلات الفائدة، قصر مدد تسديد القروض، والمغالاة في الضمانات المطلوبة فمثلا تتجاوز تلك الضمانات كنسبة مئوية من قيمة القرض 170 في المائة في الجزائر، وتشمل كل أنواع الضمانات من ضمانات عقارية وضمانات معنوية (الكفيل)، وضمانات مالية (الأوراق المالية كالأسهم وسندات)، والتي يعجز المستثمر عن توفيرها وتعتبر إجحافا في حقه وعائقا كبيرا أمام مشروعه؛
- ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات التمويلية وعدم ملائمة استراتيجياتها أو نماذجها الاقراضية لخصوصيات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]؛
- عدم تماثل المعلومات بين المؤسسات البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تملك هذه الأخيرة معلومات أكثر فيما يخص نشاطها والمخاطر المتعلقة به والعوائد المتوقع منه[5]، الأمر الذي يجعل البنوك تعزف عن تمويلها.

---

[1] مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 200.

[2] نبيل جواد، مرجع سابق، ص 97.

[3] بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول"، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 324.

[4] صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص ص 227، 230.

[5] Karim Si Lekhal, La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information: Cas des PME Algériennes, Revue Performance des Entreprises Algériennes, Université Ouargla, N° 3, 2013, p 17.

2- مشكلة المنافسة

تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة منافسة شرسة من المؤسسات المستحدثة، الأمر الذي يفرض على المؤسسات القائمة وبصفة دائمة التجديد والابتكار والحرفية وإتقان العمل لضمان الاحتفاظ بعملائها ومحاولة جذب عملاء جدد[1].

3- المشاكل التسويقية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات تسويقية، تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، ويمكن تقسيم المشكلات التسويقية إلى مجموعتين من المشكلات بحسب مصدرها، كما يلي:

أ. **مشاكل التسويق الداخلية:** وتنجم هذه المشكلات من إهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها، وتتمثل في:

- عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإجراء دراسة للسوق المتوقعة لتصريف سلعها وخدماتها، وعدم اهتمامها بإجراء دراسات للتنبؤ بحجم الطلب على منتجاتها؛

افتقارها للكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العمال؛

- انخفاض الوعي التسويقي لدى معظم مسئولي هذه المؤسسات، وحصر مفهومه على أعمال البيع والتوزيع؛
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار محددة، مما يؤدي إلى فوضى الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.

ب- **مشاكل التسويق الخارجية:** هذه المشكلات تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة، وتتمثل في:

- تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة أو لتقليد النمط الأوروبي والأمريكي؛

[1] صلاح حسن، مرجع سابق، ص 286.

- منافسة العديد من البدائل المستوردة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك للحرية شبه المطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية، مع عدم توفر الحماية الكافية للمنتجات المحلية، ما يؤدي إلى زيادة المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية[1].

4- مشكلة الضرائب

تعتبر النظم الضريبية أحد أهم المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعاني هذه الأخيرة من ارتفاع في الضرائب المفروضة[2]، كما أنه في حالة عدم مسك أصحاب هذه المؤسسات دفاتر حسابات منظمة تلجأ مصالح الضرائب إلى إتباع الأسلوب التقديري للضريبة والذي عادة ما يكون مبالغ فيه[3]، فيترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والإحالة إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن، وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب. وقد يثقل هذا الدين كاهل صاحب المؤسسة فيعجز عن تسديده ويضطر إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، كما قد يشكل هذا الدين قيدا على المؤسسة في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك[4].

5- مشكلة التصدير

لا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرص كبيرة في دخولها أسواق التصدير لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لضعف قدراتها الإنتاجية في مواجهة متطلبات واحتياجات تلك الأسواق لاسيما أسواق الدول الأوروبية والأمريكية، وكذلك من حيث ضعفها باكتساب مهارات تحسين وسائل التعبئة والتغليف لمنتجاتها الأمر الذي يضعف من مركزها التنافسي بهذه الأسواق[5].

6- مشكل التضخم

يؤثر التضخم على ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما يؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وبحكم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعترضها مشكلة رئيسية ألا وهي مواجهتها للمنافسة من المؤسسات

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص 43، 45.
[2] نفسه، ص 282.
[3] أسماء برهوم، مرجع سابق، ص 72.
[4] فارس طارق، مرجع سابق، ص 50.
[5] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 39.

الكبيرة تمتنع عن رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية[1]، وهو الأمر الذي قد يتسبب في تدني مستوى أرباحها أو يعرضها لخسائر.

7- مشاكل تتعلق بضعف دور المؤسسات الحكومية المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتشمل:

- عدم مراعاة المؤسسات الحكومية لاحتياجات وأولويات هذه المؤسسات؛
- تدني مستوى الدعم الحكومي الموجه للإبداع والريادة؛
- تمييز المؤسسات الحكومية بين المؤسسات من حيث الحجم وقطاع النشاط والموقع الجغرافي؛
- ضعف التنسيق بين الأطراف ذات العلاقة بتطوير هذه المؤسسات والمتمثلة أساسا في المؤسسات الحكومية والمؤسسات التمويلية[2].

8- مشاكل متعلقة بالظروف الاقتصادية الكلية

لا يمكن تجاهل تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالارتفاع والانخفاض بقيمة العملة، أو سياسات صرف العملات، أو السياسات النقدية، أو السياسات المتعلقة بالفوائد والإقراض، كلها تؤثر بشكل كبير على تطور ونمو هذا القطاع أو إخفاقه. إن هذه العوامل هي بالطبع أكثر تأثيرا على تطور المؤسسات الكبيرة، إلا أننا لا يمكن أن نهمل بالمقابل تأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لا يمكن أيضا تجاهل تأثيرات القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية، على الرغم من أنها تعد عوامل أقل أهمية من غيرها بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه المؤسسات غالبا ما تحصل على متطلبات إنتاجها من السوق المحلي، ولا تحتاج سوى في بعض الأحيان إلى مدخلات يتم استيرادها من الخارج، والتي تتطلب القيام بمجموعة كبيرة من الإجراءات الإدارية الجمركية التي قد تعيق تطور هذه المؤسسات كالحصول على رخص استيراد والعملات الصعبة ...إلخ[3].

---

[1] سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص 74.

[2] إيهاب مقابلة، مرجع سابق، ص 36.

[3] إيهاب أبو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 631.

وفي الأخير لا بد من الإشارة إلى أن هذه المعوقات تختلف وتتباين من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، وأن المؤسسات قد تواجه بعض هذه المعوقات وليس بالضرورة أن تواجهها كلها، كما قد تعاني بعض المؤسسات في بعض الدول من مشاكل خاصة بها لا نجدها في غيرها من الدول.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات مختلفة، قسم منها داخلي يرجع إلى قضايا فنية واستشارية تخص هذه المؤسسات، وقسم منها خارجي يتعلق بالتطورات الحاصلة في ظل العولمة، هذا الأمر جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل جاهدة للتأقلم مع بعض التحديات وتطور نفسها لتخطي البعض الآخر. وفيما يلي نوضح أهم هذه التحديات:

1- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة

إن ما يشهده العالم من تحولات نتيجة لظاهرة العولمة، وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات كبيرة، والتي أصبح لزاما عليها التكيف معها من أجل البقاء والاستمرار:

أ. التطور التكنولوجي: لقد أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات إلى الاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات، ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات مما يحسن المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين؛ لذا يتوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواكبة هذا التقدم الذي ينعكس بدوره على منتجاتها وتنافسيتها.

ب. عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم في مجال الاتصال والمواصلات والفضائيات والتقنيات الحديثة إلى جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، فأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية تتميز بتنافسية شديدة، حيث أصبحت نفس المنتجات تطرح في نفس اللحظة في جميع أسواق دول العالم من خلال الأقمار الصناعية وشبكات الانترنيت؛ وعدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوسائل يمثل نوعا من التحدي، حيث ستضيع هذه الأخيرة العديد من الفرص لغياب الاتصال بين العالمين الداخلي والخارجي.

ج. عالمية التجارة: إن إنشاء منظمة التجارة العالمية (OMC) والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية، وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الصناعية والزراعية وكذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية

والاستثمار، وسعي معظم الدول إلى الانضمام إليها، سيقود حتما إلى تزايد المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية[1] مما يستدعي الإبداع والابتكار في السلع والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من البقاء والحفاظ على مكانتها في السوق، أو اكتساح أسواق جديدة.

د. عالمية الجودة: ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وإنشاء المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) والتي تمنح شهادات جودة تعتبر بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية من أجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها[2]، وبالتالي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ايلاء المزيد من الأهمية لجودة منتجاتها كي تتمكن من دخول الأسواق العالمية.

2- تحديات فنية

تعتبر الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الدقيقة حول البيئة الاقتصادية وحركة الأسواق من المستلزمات الضرورية لإقامة واستمرار أي مؤسسة، إلا أن الملاحظ أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في هذه المجالات مجتمعة، فينعكس ذلك على مستوى تكاليف الإنتاج وأسعار البيع والتسويق من جهة، وعلى عدم القدرة على مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تلبي رغبات المستهلكين وفق المواصفات الدولية المطلوبة لكسب رهان المنافسة من جهة أخرى.

3- تحديات استشارية

يحتاج أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستشارات فنية للتأكد من صحة الخطوات والقرارات التي يتخذونها سواء عند تأسيس مؤسساتهم أو إدارتها أو تسويق منتجاتها، كما يحتاج الكثير من أصحاب هذه المؤسسات أيضا إلى بيانات عن الأسواق والمنافسين والمصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام، كما يحتاجون إلى من يقدم لهم النصح حول فنون التعامل مع الأزمات المالية أو الإدارية... كل ذلك يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفشل في مهدها لافتقار أصحابها للاستشارات الفنية الكافية والصحيحة في ظل قلة خبراتهم وعدم تمكنهم من الاستعانة بمتخصصين في المجالات كافة[3].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 56 - 57.

[2] نفسه، ص 57.

[3] نبيل جواد، مرجع سابق، ص ص 159، 161.

4- تحديات أخرى

بالإضافة إلى التحديات الرئيسة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توجد تحديات أخرى لا تقل أهمية عن التحديات الرئيسية يمكن إجمالها بالآتي[1]:

- غياب التنسيق من حيث الإنتاج والتسويق والتوزيع، وعدم توافر قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة عن المتغيرات التي تشهدها الأسواق المحلية والعالمية؛
- ممارسة المنافسة غير العادلة، والمتمثلة بحرب الأسعار بين الكثير من المنتجين والتجار المستوردين للسلع المماثلة؛
- التوجه الضعيف نحو الاندماج، وعدم الدراية التامة بآلياته وإجراءاته وفوائده.

المطلب الثالث: عوامل ومتطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتوقف نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضرورة توافر مجموعة من العوامل، بعضها مرتبط بصاحب المؤسسة، وبعضها مرتبط بالسياسات الحكومية.

الفرع الأول: عوامل مرتبطة بصاحب المؤسسة

يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امتلاك مديرها لمؤهلات نفسية وشخصية، ومعارف ومهارات إدارية منها ما يلي:

- **امتلاك رؤية كلية لتفاصيل العمل:** لا بد أن يتمكن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من تكوين صورة كلية عن العمل بجوانبه المالية والفنية والتسويقية والبيئية... فامتلاك صاحب المؤسسة لمنظور ضيق قد يتسبب في فشل مؤسسته، حيث ينغمس ويهتم بجانب واحد من العمل ويهمل الجوانب الأخرى.
- **الحساسية للتغير والقدرة على التكيف:** سمة شخصية أخرى مهمة وهي قدرة صاحب المؤسسة على رصد التغيرات التي تحصل والتكيف معها، أي قدرته على متابعة التغيرات البيئية الخارجية وتشخيص المؤشرات المرتبطة بها والبحث عن آثارها المحتملة على مؤسسته لتحديد ما يجب عمله.
- **القدرة على جذب العمالة الماهرة:** وذلك من خلال قدرة صاحب المؤسسة على تشخيص قدرات ومهارات العاملين، وامتلاكه قدرات قيادية لاستخدامهم وتوجيههم.

[1] نبيل جواد، مرجع سابق ، ص 162.

- **المعارف الإدارية:** وهي معارف تتعلق بكل وظائف المؤسسة من إنتاج وتسويق ومالية وإدارة... والتي لا بد أن يكون صاحب المؤسسة على دراية بها[1].

الفرع الثاني: عوامل مرتبطة بالحكومات

لضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من توافر مجموعة من المقومات التي ترجع إلى الحكومات، أهمها[2]:

- إنشاء هيئات أو إدارات حكومية تكون وظيفتها الأساسية دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها المختلفة.
- دعم وتشجيع الطلب المحلي على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

– الحملات الإعلامية والترويجية من خلال وسائل الإعلام المختلفة؛

– تسهيل إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– نشر فكر وثقافة ريادة الأعمال من خلال حملات إعلانية موجهة لذلك في التلفزيون والإذاعة والصحف والجامعات ومراكز الشباب.

– تحقيق الانتشار الجغرافي لحاضنات الأعمال.

– الدعم الفني والمعنوي من الجهات الرسمية للجهات الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الإشراف والمتابعة والرقابة والتقويم المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الجهات الممولة.

– منح صاحب المؤسسة المقترض فترة سماح مناسبة قبل البدء في السداد حتى يتمكن من سداد الأقساط المستحقة من إيراداته دون اللجوء إلى مقرض آخر.

[1] سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص ص 97 – 98.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 67، 69.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل والذي تطرقنا فيه إلى عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبين لنا جليا صعوبة التوصل إلى تعريف موحد ودقيق لهذه المؤسسات وهذا راجع بالأساس إلى اختلاف مستويات النمو والأنشطة الاقتصادية داخل الدول فضلا عن تشعب معايير التعريف، ولكن بالرغم من ذلك حددت عدة منظمات دولية تعاريف لتقليل التباين بين المفاهيم المعتمدة من طرف كل دولة، كما تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف إلى أنواع شتى، وأنها تتصف بمجموعة من السمات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتكسبها طبيعة خاصة، والتي يمكن أن تساعدها على النمو والانتشار أو تكون عائقا أمام تطورها وازدهارها.

كما اتضح من خلال هذا الفصل أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ذلك للدور الحيوي الذي تضطلع به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم هذه المؤسسات وبشكل فعال في توفير مناصب العمل وتكوين القيمة المضافة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، إلا أنها تواجه الكثير من العراقيل التي تحول دون إنشائها وتطويرها وتفعيل حركتها في الاقتصاد.

الفصل الثالث

الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تنامى في السنوات الأخيرة الاهتمام الدولي بالشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح يشكل عنصرا أساسيا في التحديات التي تواجه الكثير من البلدان في تنويع اقتصاداتها وتحقيق مستويات مرغوبة من النمو الاقتصادي، إذ أنه وبالرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدت ولا تزال تؤدي دورا حيويا وشاملا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن تحسين الشمول المالي لها يمكن أن يؤدي إلى تحقيق منافع هائلة على المستوى الاقتصادي والمالي الكلي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل التعامل معها، وأهمية تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سنستعرض بعضا من تجارب الدول في تعزيز الشمول المالي لهذه الفئة من المؤسسات.

المبحث الأول: فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا العنصر من البحث التطرق إلى فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يلي ذلك التعرض لسبل التعامل مع الفجوة ثم الخيارات المتاحة لتحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية الرسمية.

المطلب الأول: الشمول المالي، الفجوات بين البلدان وداخلها

في السنوات الماضية، أصبحت مسألة توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أي "الشمول المالي" موضع اهتمام صناع القرار في مختلف دول العالم، فبذلت في هذا الصدد جهود ساهمت في زيادة نسبة السكان المدمجين ماليا وتحسنت مستويات الشمول المالي، فارتفعت نسبة السكان البالغين (أكثر من 15 سنة) الذين يتوفر لديهم فرص النفاذ للمؤسسات المالية الرسمية – أي يمتلكون حسابات[1] في مؤسسات مالية ومصرفية كالبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ومكاتب البريد[2]– من نسبة لا تتجاوز 51 في المائة سنة 2011 إلى 76 في المائة سنة 2021؛ وبمعنى آخر، انخفض عدد البالغين المستبعدين ماليا من 2,5 مليار بالغ سنة 2011 إلى 1,4 مليار بالغ سنة 2021 وذلك وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

وتجدر الإشارة أنه وبالإضافة إلى التزايد المطرد في معدلات امتلاك الحسابات الذي تم تسجيله سنة 2021، تم أيضا تسجيل تراجع في الفجوات، إذ تقلصت الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في ملكية الحسابات من 48 نقطة مئوية سنة 2011 إلى 28 نقطة مئوية سنة 2021، كما تم تسجيل تراجع في الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في ملكية الحسابات في الاقتصادات النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية، وذلك لارتفاع معدلات امتلاك الرجال للحسابات إلى 74 في المائة مقابل ارتفاع معدلات امتلاك النساء للحسابات إلى 68 في المائة، في حين لم يتم تسجيل أي فجوة في الاقتصادات المرتفعة الدخل، وذلك لامتلاك 96 في المائة من الرجال حسابات مقابل 97 في المائة من النساء.

وبالنسبة للفجوة بين الفئات الأكثر ثراء والفئات الأشد فقرا، فقد قدرت عالميا ب 8 نقاط مئوية، وذلك لانتماء 77 في المائة من البالغين الذين يمتلكون حسابات لأغنى 60 في المائة من الأسر المعيشية في

[1] يعتبر امتلاك حساب رسمي أحد المؤشرات الأساسية للشمول المالي، وهو الأساس الذي ترتكز عليه العناصر الأخرى من الخدمات المالية النظامية، من مدفوعات رقمية وادخار واقتراض وغيرها من العمليات.

[2] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص 38.

البلدان، مقابل انتماء 70 في المائة ممن يملكون حسابات إلى أفقر 40 في المائة من الأسر وهذا وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

كما تم تسجيل تدني في ملكية الحسابات بين البالغين ذوي المستوى التعليمي المنخفض، حيث لم يحصل نحو نصف مجموع البالغين في العالم النامي إلا على التعليم الابتدائي أو أقل، وتقترب النسبة من الثلثين من البالغين الذين لا يملكون حسابات مالية رسمية؛ وتجدر الإشارة أيضا أنه تم تسجيل فجوة في ملكية الحسابات بين من هم خارج قوة العمل مقارنة بمن هم ضمن القوى العاملة النشطة[1].

وعلى صعيد مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية، فقد شهدت تحسنا في السنوات الماضية عاكسة جهود الحكومات، إلا أنها مع ذلك لا تزال أقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم[2]، ولا تزال المنطقة تحتل المرتبة الأدنى بين المناطق والمجموعات الإقليمية فيما يخص الشمول المالي، فقد أشارت أرقام مؤشر الشمول المالي لسنة 2021 أن 40 في المائة فقط من السكان البالغين في المنطقة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وهي أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 76 في المائة وأقل من المعدل في البلدان النامية البالغ 71 في المائة.

[1] Demirguç-kunt Asli et al, The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the Fintech revolution, Word Bank, Washington D.C, 2018, p p 4 - 5.

[2] يسر برنية وآخرون، مرجع سابق، ص VII.

الجدول(3-7): النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية حسب النطاق الجغرافي

المنطقة	البالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية (%)			
	2011	2014	2017	2021
العالم	51	62	68	76
الدول النامية	42	55	63	71
المنطقة العربية	22	30	37	40
اقتصادات الدخل المرتفع	90	94	94	97
أوروبا ووسط آسيا	69	78	81	90
أمريكا الشمالية	89	94	94	95
اقتصادات الدخل المتوسط	43	57	65	72
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	39	52	54	73
اقتصادات الدخل المنخفض	10	19	32	39
إفريقيا جنوب الصحراء	23	34	43	55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على World Bank, The Global Findex database, 2021 عن الموقع: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data تاريخ الاطلاع: 2022/12/06.

وتشير الإحصاءات أن المرأة العربية لا تزال تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المالية والمصرفية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 14 في المائة عام 2011 لا يزال يمتلك نحو 31 في المائة فقط من النساء حسابات وهي أدنى نسبة عالميا مقابل 47 في المائة من الرجال مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين تصل إلى 16 في المائة، وهو ما يعني أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب تقل عن الرجل بمقدار 16 نقطة مئوية. كما تشير الإحصاءات أن 32 في المائة من البالغين ضمن أفقر 40 في المائة من السكان في المنطقة العربية يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية مقابل 46 في المائة ضمن أغنى 60 في المائة من السكان وهو ما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل، أما في الأرياف، فقد ارتفعت نسبة ملكية الحسابات من 11 في المائة عام 2011 إلى 28 في المائة عام 2017 إلا أنها لا تزال أدنى نسبة في العالم.

وبالإضافة إلى الفجوة بين الذكور والإناث في امتلاك الحسابات، والفجوة بين الأعلى والأقل دخلا، والفجوة بين سكان المدن والمناطق الريفية، هناك فروقات واسعة -بين الدول العربية- فيما يخص الشمول

المالي، ففي العام 2021 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة والسعودية بحوالي 86 في المائة و74 في المائة على التوالي، مقابل تسجيل نسب منخفضة في دول أخرى كالعراق ومصر بحوالي 19 في المائة و27 في المائة على التوالي[1].

الجدول(3-8): نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية من مجموع السكان البالغين في الدول العربية

البيان	2011	2014	2017	2021
(%) الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية من مجموع السكان البالغين في الدول العربية	22	30	37	40
الذكور	31	38	48	47
الإناث	14	22	26	31
60% من السكان الأعلى دخلا	27	35	44	46
40% من السكان الأقل دخلا	16	23	28	32
(%) البالغين في المناطق الريفية الذين يمتلكون حساب مالي رسمي	11	17	28	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على World Bank, The Global Findex database, 2021 عن الموقع: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data تاريخ الاطلاع: 2022/12/06.

[1]World Bank, The Global Findex Database, 2021, see web site: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفجوة الشمول المالي

لا شك أن المؤسسات الصغير والمتوسطة تمثل قطاعا كبيرا ومهما من الناحية الاقتصادية في جميع بلدان العالم، فهي تشكل نسبة كبيرة من المؤسسات العاملة في اقتصادات الدول وتستوعب الجزء الأكبر من العمالة، وتعد المحرك الرئيسي لتوليد الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي، كما تلعب دورا هاما في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة[1].

وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة تعاني وخاصة في البلدان النامية من نقص القدرة على الحصول على المنتجات والخدمات المالية التي تعتبر عاملا حيويا لتحقيق نموها واستمرار أثرها الايجابي على الاقتصاد.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من فجوة في التمويل يجري وصفها عادة بأنها " الوسط المفقود" ذلك أن المتطلبات المالية لهذه المؤسسات تعتبر ضخمة بصورة مفرطة بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر التي نشأت لخدمة المؤسسات الصغرى، بينما تعتبر صغيرة للغاية ومحفوفة بالمخاطر وباهظة التكلفة إلى الحد الذي يتعذر معه خدمتها بفعالية من طرف المؤسسات البنكية التي ركزت بصورة تقليدية على خدمة المؤسسات الكبيرة.

ولقد أكدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدراسات الاستقصائية العالمية أن الحصول على التمويل يمثل عقبة ماثلة أمام نموها، كما أشارت أن تكلفة التمويل هي عقبة رئيسية أخرى[2]. وعلى الرغم من أن القيود التمويلية تزداد حدة في البلدان النامية، إلا أن احتمال قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي بيئة بتصنيف قيود التمويل كعقبة "رئيسية" أمام نموها تزيد بمقدار الثلث تقريبا عن الشركات الكبيرة، وأن الأثر السلبي على نموها بسبب القيود المالية يزيد بنسبة الثلثين عنه بالنسبة للشركات الكبيرة[3].

---

[1] اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، العدد 458، ص 3.

[2] أظهرت الدراسات الاقتصادية الجزئية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن فجوة التمويل القائمة ناتجة عن نقص العرض- وليس نقص الطلب من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى نقص العرض- وأوضحت إحدى الدراسات أنه عندما تمت إتاحة قدرة مؤقتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الائتمان المدعوم، استخدمت هذه المؤسسات هذا الائتمان في زيادة الإنتاج، كما ارتبط الائتمان الإضافي الذي تلقته هذه المؤسسات بتوسيع أنشطة الأعمال وزيادة المبيعات والأرباح، وبالتالي فإن عمليات وأفعال هذه المؤسسات تؤيد بقوة الشكوى الشائعة من أن التمويل عقبة رئيسية أمام نموها.

[3] مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص ص 9، 13.

ولقد توصلت دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية سنة 2017 لتقدير فجوة التمويل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية[1]، أن 65 مليون أو40 في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية لديها احتياجات تمويلية غير ملباة[2]، حيث أنه من إجمالي 8,9 تريليون دولار من الطلب على التمويل من قبل هذه المؤسسات يتم توفير 3,7 تريليون دولار فقط، وهذا ما يشير إلى فجوة تمويلية تقدر ب 5,2 تريليون دولار في البلدان النامية، تبلغ نحو718,8 مليار دولار بالنسبة للمؤسسات متناهية الصغر و4,5 تريليون دولار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

وفي المنطقة العربية، أين تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة تتراوح ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي عدد المؤسسات في القطاع الرسمي، وتسهم بنسب تتراوح بين 16 و80 في المائة من النتائج المحلي الإجمالي، وتخلق فرص عمل بنسب تتراوح بين 20 و40 في المائة، لا يزال النفاذ إلى التمويل والخدمات المالية يمثل أحد أكبر العقبات التي تواجه هذه المؤسسات في المنطقة، حيث لا تتوفر لنحو79 في المائة من هذه المؤسسات فرص النفاذ للتمويل، في ظل فجوة تمويلية تتراوح بين 210 إلى 240 مليار دولار[4].

وفي ذات السياق، تعتبر المنطقة العربية متأخرة عن ركب معظم المناطق الأخرى من حيث إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية من خلال النظام المصرفي، كما أنها تواجه أكبر فجوة في الشمول المالي على مستوى العالم، فمتوسط نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الإقراض في المنطقة يبلغ حوالي 7 في المائة و3 في المائة فقط في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 9 في المائة في بقية الدول العربية غير الخليجية. ووفقا لبيانات المسح الصادر عن البنك الدولي، فإن نسبة عالية –نسبيا– من المؤسسات في المنطقة العربية (حوالي 30 في المائة) تعتبر أن الوصول إلى الائتمان يمثل قيدا رئيسيا أمام مزاولة الأعمال (مقابل المتوسط العالمي البالغ 26 في المائة)، وبالمثل يظهر مسح رواد الأعمال

[1] شملت هذه الدراسة 128 دولة نامية.

[2] عن الموقع: https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance تاريخ الاطلاع: 2022/04/19.

[3] World Bank Group, SME Finance, International Finance Corporation, MSME Finance Gap "Assessment of the shortfalls and opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets", Washington D.C, 2017, p p 27 - 28.

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 209.

في العالم العربي أن العقبة الأشد التي يواجهها رواد الأعمال تتمثل في عدم الحصول على التمويل (حسب 42 في المائة من المستجيبين)[1].

المطلب الثالث: سبل التعامل مع تحديات التمويل وفجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أشرنا فيما سبق، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –على المستوى العالمي– تواجه مشاكل في الوصول إلى التمويل والخدمات المالية الرسمية تعرقل نشاطها وتحد من أداء دورها كما يرجى، وللتعامل مع هذه المشاكل هناك العديد من البدائل، نورد أهمها في ما يلي:

- تعزيز الحوكمة والشفافية –بما فيها حوكمة مؤسسات القطاع المالي–، حيث تنعكس أوضاع الحوكمة الجيدة إيجابا على استقرار المؤسسات في الدول بوجه عام، وعلى الأطر التنظيمية والإشرافية في القطاعات المالية بوجه خاص، ومن ثم على فرص وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل؛

- تعزيز التعاملات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية والرقمية لدعم الاقتصاد الرقمي والوصول إلى التمويل وذلك بتقديم تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك دعم الشمول المالي من خلال تقوية البنية التحتية المالية لهذه المؤسسات، وتسهيل وصولها إلى الأدوات المالية المختلفة؛

- تأسيس بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية لها من خلال منحها قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية لها في الأعمال الإدارية والفنية[2]؛

- تعزيز وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي التقليدي باعتباره مصدر رئيسي للتمويل الخارجي، وذلك من خلال منحها الائتمان بشروط معقولة، وتمكينها من استخدام مجموعة أوسع من الأصول –بخلاف الأصول الثابتة– كالأصول المنقولة والأصول غير الملموسة كضمانات على القروض؛

[1] International Monetary Fund, Enhancing the role of SME's in the Arab World -some key considerations, IMF Policy Paper, Washington D.C, 2019, p 11.

[2] تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع، 2019، ص ص 116 – 117.

- تصميم لوائح تنظيمية تدعم وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة واسعة من أدوات التمويل مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الاستقرار المالي وحماية المستثمرين؛
- بذل الجهود لتحسين المعرفة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعدها على التعرف على الأدوات المالية المتاحة، وكيف تخدم احتياجاتها التمويلية المختلفة حسب اختلاف مراحل حياتها، كما ينبغي تشجيع مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاكتساب المهارات بما في ذلك المهارات الرقمية، التخطيط المالي، تحسين طرق التواصل مع المستثمرين والاستجابة لمتطلبات الإفصاح[1].

وفي ذات السياق قدمت مجموعة خبراء الشمول المالي مجموعة من التوصيات لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لعل من أهمها وجوب قيام الدول النامية بوضع سياسات تعمل على خلق بيئة صحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال:

- تعزيز البنية التحتية للمعلومات المالية، وإصلاح الهيكل التنظيمي والقانوني، وإنشاء هيئات حكومية داعمة، والارتقاء بقدرات المؤسسات المالية؛
- إنشاء منصة تعنى بجمع البيانات حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الدول؛
- إنشاء منصة تمويل عالمية تعمل على خلق التعاون بين الاقتصاديات الناشئة لتقديم حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة الفنية، وتقديم خدمات مالية مستدامة لتلك المؤسسات؛
- تقديم "المنتدى العالمي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" بهدف عرض أفضل الممارسات والتجارب الناجحة للدول في تقديم حلول فاعلة للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

المطلب الرابع: الخيارات المتاحة لتحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية

يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة وقنوات التمويل البديلة لاسيما أسواق رأس المال والتكنولوجيا المالية من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي.

[1] G20/ OECD High – level principles on SME Financing, Antalya, Turkey, 2015, p p 5, 7.

[2] أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 2، العدد 2، 2021، ص 390.

فقد ساهم التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة، التي ساعدت على تقليص القيود التي واجهت الأفراد والمؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المناطق الريفية والنائية للوصول إلى الخدمات المالية[1]. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى تجربة كينيا، حيث رسمت هذه الأخيرة إستراتيجية تهدف إلى توسيع فرص حصول شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية، وذلك من خلال إطلاق خدمة (M-PESA) عام 2007، والتي تنطوي على إجراء العمليات المالية عن طريق الهاتف المحمول، الأمر الذي مكن العملاء من سداد القروض ودفع الفواتير وصرف الرواتب وغيرها من العمليات إلكترونيا، على أن يتم الإيداع والسحب بواسطة شبكة من الوكلاء كالمتاجر الصغيرة ومكاتب البريد وحتى أفرع المصارف التقليدية بشروط مسيرة وتكلفة معقولة، ما جعلها محل إقبال كبير من طرف الأفراد والمؤسسات على حد سواء، خاصة أثناء جائحة فيروس كورونا أين ارتفعت المعاملات المالية اليومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام خدمة (M-PESA) من 70.000 شلن كيني (العملة الكينية) أي ما يقارب 659 دولار أمريكي، إلى 150.000 شلن كيني أي ما يقارب 1410 دولار أمريكي، وهو ما يبرز فعالية هذه التقنيات المستحدثة في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه[2].

كذلك، تضطلع أسواق رأس المال بدور كبير في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إتاحة مجموعة من الآليات المباشرة وغير المباشرة لهذا الغرض، حيث تتضمن الآليات المباشرة مجموعة الحلول التي تحصل بموجبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل مباشرة من مستثمري سوق رأس المال كمنصات الإقراض والتمويل الجماعي للأسهم وصناديق سندات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، أما الآليات غير المباشرة فتشمل الحلول التي تعمل على إعادة تمويل مقرضي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتساعدهم على التنافس بشكل أكثر فعالية في أسواق الائتمان، الأمر الذي يؤدي إلى

[1] خليل أحمد فؤاد، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد 3، 2015، ص 8.

[2] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي– تجربة كينيا نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد1، العدد 6، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الافتراضي حول: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)، جامعة الزاوية، ليبيا، 2020، ص ص 17، 21.

توسيع التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل هذه الحلول أساسا في توريق القروض والسندات المغطاة[1].

في هذا الصدد، لا بد من الإشارة أن تنمية آليات وأدوات سوق رأس المال التي تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطلب توافر بعض الأسس ككفاءة أطر السياسة الاقتصادية الكلية، واستقرار الاقتصاد الكلي، ووجود قاعدة كبيرة ومتنوعة من المستثمرين وتطور أسواق رأس المال، فضلا عن ذلك، يتعين تحقق مجموعة من الشروط المؤسسية بما في ذلك توافر البنية التحتية المالية والأطر القانونية والأطر التنظيمية والإشرافية الملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

أما بالنسبة للتكنولوجيا المالية، والتي شكلت خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية، فقد ساهمت في دعم وتغيير طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وفرت بدائل لقنوات الإقراض التقليدي من خلال استحداث منصات الكترونية للتمويل الجماعي والإقراض بين النظراء ومنصات الإقراض المباشر عبر الانترنت وغيرها من القنوات التمويلية. فنظام التمويل الجماعي مكن من تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعوة جميع الأفراد للمساهمة في تمويلها، وذلك من خلال عرض المشاريع من قبل أصحابها عبر منصات التمويل الجماعي ليقوم المستثمرون باختيار نوع التمويل الذي يتماشى مع توقعاتهم، وبذلك يتم توفير احتياجات هذه المؤسسات بعيدا عن مشروطية مؤسسات الوساطة التقليدية[3]. كما أن الإقراض من نظير إلى نظير –والذي يوصف بأنه توفير الائتمان من خلال منصات الكترونية تجمع المقترضين مع المستثمرين، تتراوح من منصات يكون فيها المقرض الفردي كمقرض مباشر لقرض فردي إلى منصات تمكن المقرض من الاستثمار في مجموعات أو محافظ قروض بشكل غير مباشر– يحقق فوائد عديدة لكلا الطرفين، إذ يتحصل المقرضين على عوائد استثمارية وأرباح عالية، ويتمكن المقترضين بدورهم من الحصول على قروض مصغرة ترفض المؤسسات المالية التقليدية تقديمها، وبأسعار فائدة منخفضة، كما يمكن لمنصات الإقراض من نظير إلى نظير أن تقدم خدمات متنوعة للمساعدة في مطابقة المقرض أو المقرضين مع هذه الأعمال الصغيرة وتسهيل منحها القروض من خلال إجراء تقييم لمعلوماتها الائتمانية وتحديد أسعار الفائدة،

[1] World Bank Group, Capital Markets and SMEs in Emerging Markets and Developing Economies: Can they go the distance?, Washington D.C, USA, 2020, p 2.

[2] Nicolas Blancher et al, Financial Inclusion of small and medium - sized enterprises in the Middle East and central Asia, International Monetary Fund, Washington D.C, 2019 p 23.

[3] ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 108.

والتوسط في تحصيل أموال المقرضين ودفعها للمقترضين، والسداد من المقترضين إلى المقرضين، والتعامل مع حالات التخلف عن السداد...[1] . ولا يقتصر دور التكنولوجيا المالية على إتاحة قنوات إقراض جديدة وتوفير الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل يتعداه إلى الحد من القيود التي تعيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة أساسا في عدم توافر المعلومات الائتمانية ومحدودية المنافسة والتكلفة المرتفعة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، إذ مكنت التكنولوجيا المالية من التخفيف من مشكلة عدم توافر المعلومات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اعتبرت من أهم أسباب إحجام البنوك عن تمويل هذه الأخيرة، فالتكنولوجيا الجديدة مثل تحليل البيانات الكبيرة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي سهلت جمع ومعالجة مجموعات كبيرة من البيانات الخاصة بالأداء الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وساعدت على التقييم الدقيق للمخاطر الائتمانية المتعلقة بهؤلاء المقترضين وبدرجات عالية من الكفاءة. كما مكنت التكنولوجيا المالية من توفير التكاليف وتحسين كفاءة الأعمال، فبعدما كانت المؤسسات المالية التقليدية تعتمد على شبكة فروع واسعة لأداء أعمالها وتتطلب استثمارات ضخمة في العقارات والموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ما يجعلها تتكبد تكاليف مرتفعة تؤثر بدورها على التكاليف التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبحت شركات التكنولوجيا المالية تعتمد على القنوات الرقمية، ولا تحتاج إلا لعدد قليل من الموظفين لأداء المهام الأساسية، مما قلل التكاليف التشغيلية إلى الحد الأدنى وعظم من أرباح هذه الشركات، بل مكن العملاء من اقتراض الأموال بمعدلات منخفضة أو استثمار الأموال بعوائد مرتفعة[2].

المبحث الثاني: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميته، محدداته، وتجارب الدول

لقد بات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل متجها عالميا، بل وضرورة حتمية عكستها إلحاحية الحاجة لتحقيق مستويات متقدمة منه، ذلك لما يترتب عليه من آثار إيجابية على اقتصاديات الدول، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تخطو خطوات هامة في هذا الصدد؛ فعلى الصعيد العالمي ظهرت أبرز التجارب في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا وغيرها من الدول، إلا أن هذا الاهتمام لم يبق حكرا على الدول

[1] General Assembly, Access to credit for micro, small and medium – sized enterprises (MSMEs), United Nations Commission on international trade law, Working Group 1: (MSMEs), Thirty – seventh session, New York, 9-13 May 2022, p p 42 - 43.

[2] Lerong Lu, Promoting SMEs finance in the context of the Fintech revolusion: A case study of the UK's practice and regulation, Banking and finance law review, Volume 33, Issue 3, 2018, p p 321 - 322.

الغربية، بل اتسع ليصل إلى الدول العربية كالعراق والمغرب ومصر التي سعت جاهدة لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويلية وتعزيز نفاذها إلى الخدمات المالية المتنوعة.

المطلب الأول: أهمية تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية الرسمية –بالتحديد– عنصرا أساسيات قد يترتب عليه منافع جمة لها تأثير كبير على اقتصاديات الدول، نورد أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي

ركزت بعض الإسهامات البحثية على دراسة العلاقة ما بين نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والنمو الاقتصادي، من بينها دراسة صندوق النقد الدولي[1]، حيث وجدت أن سد فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرها 1 في المائة في معدل النمو الاقتصادي في عينة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبنسبة تصل إلى 0.3 في المائة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. كما توصلت دراسة (Onakoya et al, 2013)[2] إلى أن معدل النمو الاقتصادي في نيجيريا يعتمد على القروض التي تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المدى الطويل، حيث أن الزيادة في القروض الممنوحة قد تؤدي إلى زيادة تقدر ب 0.06 في المائة في معدل النمو.

وتجدر الإشارة أيضا أن من شأن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في رفع معدلات توظيف العمالة، حيث ركزت دراسة (Eton et al, 2021)[3] والتي شملت الدول النامية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقيدة ماليا، ومن المرجح أن يؤدي تخفيف القيود الائتمانية عنها –على عكس الشركات الكبيرة– إلى خلق مناصب عمل وتحقيق مكاسب في إنتاجية العمل، وتوصلت دراسة Ghassibe et al,

[1] Nicolas Blancher et al, op cit, p 6.
[2] Adegbeni B.O Onakoya, Ismail O.Fasanya and Hadiza D.Abdulrahman, Small and medium scale enterprises financing and Economic Growth in Nigeria, European Journal of Business and Management, Volume 5, N° 4, 2013, p 134.
[3] Marus Eton et al, Financial inclusion and the growth of small medium enterprises in Uganda: Empirical evidence from selected districts in Lango sub–region, Journal of Innovation and Entrepreneurship, Volume 10, N° 1, 2021, p 8.

(2019)[1] أيضا أن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى زيادة توظيف العمالة ونمو إنتاجية العمل، حيث تشير التحليلات أن توفير فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية للشركات (الكبيرة والصغيرة والمتوسطة) يؤدي إلى زيادة قدرها 2,07 في المائة في معدل نمو التوظيف، و0,94 في المائة في مستوى إنتاجية العمل، مع الإشارة أن المكاسب الناتجة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر بكثير عن نظيرتها الكبيرة، كما توصلت نفس الدراسة أن الزيادة بنسبة 1 في المائة في حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الإقراض المصرفي تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0,6−0,7 في المائة في معدل البطالة.

الفرع الثاني: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية

حاولت بعض الدراسات البحث في تأثير زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، فأشارت دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي مستخدمة بيانات محصلة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى، أنه مع ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتاح لها فرصة الحصول على خدمات الإقراض الرسمية، يمكن أن يزداد دور سعر الفائدة في الاقتصاد، مما يحسن من انتقال آثار السياسة النقدية ويسمح للسلطات النقدية بالعمل بصورة أفضل على ضمان استقرار الأسعار، فالاستجابة النبضية في فجوة الناتج إزاء صدمة أسعار الفائدة الاسمية غالبا ما تكون أقوى في البلدان التي تسجل درجات مرتفعة من الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يخص تأثير الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على السياسة المالية توصلت ذات الدراسة أن الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقترن بزيادة فعالية السياسة المالية من خلال تحسين التحصيل الضريبي[2]. وبالمثل توصلت دراسة أخرى أن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة هذه المؤسسات وبالتالي ارتفاع في الإيرادات الضريبية[3].

[1] Mishel Ghassibe, Maximiliano Appendino and Samir Elsadek Mahmoudi, SME financial inclusion for sustained Growth in the Middle East and central Asia, International Monetary Fund, IMF Working paper, WP/19/209, 2019, p p 9, 12.
[2] Nicolas Blancher et al, op cit, p p 7 - 8.
[3] Mishel Ghassibe, Maximiliano Appendino and Samir Elsadek Mahmoudi, op cit, p 7.

الفرع الثالث: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستقرار المالي

يعد الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعم الأبرز للاستقرار المالي، ويمكن وصف العلاقة بينهما بأنها علاقة طردية، إذ يمكن لتوفير الائتمان وزيادته لهذه المؤسسات أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنويع البنوك لمحافظها الائتمانية؛ وفي هذا الصدد، وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد من فئة الأصول الخطرة، ينبغي التعامل –على مستوى السياسات– باتخاذ الاحتياطات المؤسسية والوقائية الملائمة لضمان قوة معايير الانضباط الائتماني وإدارة المخاطر[1].

المطلب الثاني: محددات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقصد بمحددات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العوامل المساعدة أو القيود المثبطة لوصول هذه المؤسسات للخدمات والمنتجات المالية الرسمية، ونذكر من بينها:

1- حجم القطاع العام في الاقتصاد

يمكن أن يؤثر حجم القطاع العام وكفاءته تأثيرا كبيرا على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان، حيث تؤدي زيادة الاستثمارات العامة إلى تراجع في الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد وجد أن الزيادة بنسبة 1 في المائة في الاستثمارات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان قد تؤدي إلى تراجع في الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 0.7 في المائة وبنسبة تقدر ب 0.2 في المائة في المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ومن الممكن أيضا أن تؤدي الاحتياجات التمويلية الضخمة للشركات المملوكة للدولة إلى مزاحمة الائتمان المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في ظل اضطلاع الدولة بدور كبير في الاقتصاد ما يجعل الشركات التابعة لها تحضى بمعاملة تفضيلية، ويتاح لها الائتمان بصورة أيسر على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] نصير مهدي صكب العزاوي، الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي، تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق، 2022، ص 49.

2- الاستقرار الاقتصادي الكلي

يعد انخفاض التضخم مؤشر مهم يدل على استقرار الاقتصاد الكلي، يترتب عليه تراجع التصورات بشأن المخاطر، وزيادة القطاع الخاص والطلب على الائتمان، وبالتالي زيادة عرض الائتمان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يفسر وجود علاقة سالبة بين التضخم والشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

3- المنافسة الاقتصادية

يمكن أن يكون لزيادة المنافسة داخل القطاعات وفيما بينها دورا مهما في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمؤسسات القطاع العام والشركات الكبيرة سيمكنها من اكتساح الأسواق، وتزيد إنتاجيتها وبالتالي تتاح لها مختلف الخدمات المالية الرسمية.

4- التنوع الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد المتنوع الذي تتوفر فيه الفرص الاستثمارية المجدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا مهما لزيادة فرص حصولها على التمويل، ذلك أن المخاطر الائتمانية تتنوع وتتوزع بين هذه المؤسسات.

5- توافر مصدر للنفط في الدولة

في بعض البلدان- خاصة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - يمثل قطاع النفط حصة كبيرة من الاقتصاد، فيتركز الإقراض المصرفي في الشركات التابعة له بينما تحرم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الخدمة[2].

6- خصائص القطاع المالي

يمكن أن تلعب خصائص القطاع المالي دورا مهما في وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرسمية، فمن جانب الطلب، يمكن لاستقرار القطاع المالي دعم الشمول المالي من خلال زيادة رغبة الأفراد والمؤسسات بتكليف القطاع المالي الرسمي بأموالهم (الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية)، ومن جانب العرض، من شأن حالة عدم الاستقرار المالي الكلي أن تؤثر سلبا على الائتمان والخدمات المالية

[1] Nicolas Blancher et al, op cit, p p 11-12.
[2] Armand Fouejieu, Anta Ndoye and Tetyana Sydorenko, Unlocking Access to Finance for SMEs: Across – country Analysis, IMF working Paper, WP/20/55, 2020, p p 11-12.

الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تحاول البنوك استعادة نسب رأسمالها التنظيمي وذلك من خلال تقليص حجم الائتمان [1].

ويمكن أن تؤدي زيادة ربحية البنوك إلى انخفاض الحافز لديها للحصول على أصول جديدة تعتبر خطيرة مثل قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن لمعدلات القروض المتعثرة المرتفعة أن تؤدي إلى إحجام البنوك عن إقراض المقترضين الصغار [2].

كذلك، وجود نظام مصرفي تنافسي يزيد الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضغط المنافسة يدفع البنوك إلى التوسع والابتكار في الخدمات المالية، كما يدفعها نحو السعي إلى جذب أكبر قدر من المقترضين وحتى المقترضين الأكثر خطورة كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيسير وصولهم إلى الائتمان[3]. أما بالنسبة للعلاقة مابين التركز المصرفي والشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتعتبر محل جدل، فهناك دراسات خلصت أن التركز المصرفي يقلل من كفاءة السوق، مما يؤدي إلى قيام البنوك بمنح قروض أقل بأسعار فائدة أعلى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقيد التركز المصرفي وصول هذه المؤسسات إلى الائتمان، وهناك دراسات أخرى جادلت أنه يتم الحصول على المعلومات الخاصة بالمقترضين بسهولة أكبر من قبل المقرضين في سوق مركزة، بعبارة أخرى سيفيد التركز المصرفي في تقليل المخاطر الأخلاقية والتعطيل الناجم عن عدم تناسق المعلومات بين المقرضين (البنوك) والمقترضين (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)[4]، وبالتالي فإن المزيد من تركز السوق المصرفية يؤدي إلى المزيد من توفر المعلومات ومنح الائتمان[5].

7- الحوكمة

تدعم الحوكمة القوية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرسمية، أما النظم التي تفتقر إلى الشفافية فغالبا تفيد الشركات الكبيرة التي تتمتع بصلة قوية بالنظام، وهذا ما أكدته دراسة أجريت سنة

[1] Liliana Rojas-Suarez, Financial Inclusion in Latin America "Facts, Obstacles and central Bank's "Policy Issue, Discussion paper N IDB-DP-464, Inter-American Development Bank, Washington D.C, 2016, p 19.

[2] Armand Fouejieu, Anta Ndoye and Tetyana Sydorenko, op cit, p 14.

[3] Inessa Love, Maria Soledad Martinez Peria, How bank competition affects firms' access to finance, The World Bank Economic Review, volume 29, Issue 3, 2014, p 4.

[4] Zhiqiang Lu, Junjie Wu and Jia Liu, Bank concentration and SME financing availability: The impact of promotion of financial inclusion in China, International journal of bank marketing, Volume 38, Issue 6, 2020, p 3.

[5] هبة عبد المنعم، كريم زايدي، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 7.

2006 حيث توصلت أن الشركات الكبيرة تميل إلى أن تكون أكثر ارتباطا سياسيا في البلدان ذات الجودة المؤسسية الضعيفة (أي المؤسسات ذات الأصوات وقواعد المساءلة الضعيفة والفساد المرتفع)، وبالتالي تتمتع بقدرة أكبر على الوصول إلى التمويل المصرفي، وينتج عن ذلك مزاحمة المؤسسات الأصغر حجما، كما قد يفرض مخاطر على الاستقرار المالي بسبب تدني معايير إدارة المخاطر[1].

8- بيئة الأعمال

يمكن لبيئة الأعمال المواتية أن تساهم في تقليل الحافز لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبقاء في القطاع غير الرسمي، مما يحسن فرص وصولها إلى التمويل، فتطور سجلات الملكية وقوة إنفاذ الحقوق يسمح بالتصرف بقدر أكبر في الأصول التي يمكن بيعها أو نقل ملكيتها أو تقديمها كضمانات بصورة أيسر، مما يسهل معه الحصول على التمويل. وتعمل المعلومات الائتمانية الجيدة والمتاحة بسهولة عن المقترضين على تحسين وصولهم إلى الائتمان كما تؤدي إلى تقليل متطلبات الضمانات وتكلفة الإقراض، أما ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتعوق نموها وتدفعها إلى العمل في القطاع غير الرسمي مما يؤثر سلبا على وصولها إلى الخدمات المالية الرسمية[2].

9- الاستعلام الائتماني

يعرف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض، ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني يعرض بياناته الشخصية[3]، ويعتبر الاستعلام الائتماني حجر الأساس لدعم وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل الرسمي، فتوفر معلومات دقيقة وشاملة عن مديونية المقترضين وتاريخهم الائتماني يشجع جهات الإقراض على تسعير أفضل وأدق للمخاطر وبالتالي منح المقترضين الائتمان بأقل تكلفة لانخفاض معدلات المخاطرة، كما أن وجود تجميع وتحليل فعال ودقيق للمعلومات الائتمانية يجعل المؤسسات المقرضة تعتمد على السمعة والجدارة الائتمانية كضمانات بدلا من الضمانات المادية، فتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سلوكها الائتماني للحصول على التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل أنشطتها

[1] Nicolas Blancher et al, op cit, p 15.

[2] Armand Fouejieu, Anta Ndoye and Tetyana Sydorenko, op cit, p 16.

[3] راشدة عزيرو، بن علي بلعزوز، تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، الجزائر، 2017، ص 320.

وتوسيعها[1]. أيضا، من شأن تحسين جودة خدمات الاستعلام الائتماني وزيادة توافرها تحقيق منافع كبيرة فيما يتعلق بمعدلات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيدعم نموها الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من فرص العمل[2].

المطلب الثالث: نماذج عن تجارب بعض الدول في مجال تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد بات تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدخال هذه الفئة من المؤسسات تحت مظلة الرعاية والدعم المالي يمثل واحدة من أهم مستهدفات الدول لتحقيق نهضتها، بل لقد غدا هذا المستهدف من أولويات الدول، فخطت خطوات هامة ودأبت على إطلاق استراتيجيات وطنية وتبني مبادرات وبذل جهود، ذلك لما يحققه الارتقاء بهذه المؤسسات من فرص تقليل نسب الفقر وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: التجارب الدولية في مجال تعزيز الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد انتهجت العديد من الدول سياسات واضحة لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورسمت العديد من الخطط والبرامج الإستراتيجية لتعزيز الشمول المالي لها؛ ونذكر من بين هذه الأخيرة ما يلي:

الجدول(3-9): خبرات دولية في مجال تعزيز الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	أفضل الممارسات
الولايات المتحدة	- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية الهادفة لمساعدة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة التي تأسست سنة 1953 لإقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم هذه الإدارة بتزويد المؤسسات بالخدمات الاستشارية والمالية وتقديم القروض المباشرة وغير المباشرة (تتم عن طريق مؤسسة تسليف أخرى، لكنها مضمونة من الإدارة بنسبة 90 %)؛ - منح إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 20 %؛

[1] بوزكري يمينة، أهمية تطوير خدمات أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- إشارة إلى تجارب دول عربية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 5.

[2] Nicolas Blancher et al, op cit, p 16.

	– مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه مشاكل تسويقية من خلال منحها قروض ميسرة؛ – تمويل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ – منح قروض متنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقروض للمؤسسات غير القادرة على توفير التمويل الذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة؛ – تقديم تسهيلات مالية للنساء والفئات الهشة في المجتمع من أجل زيادة مشاركتهم في امتلاك مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
كندا	– تمويل الحكومة للمؤسسة الكندية لرواد الأعمال المستقبليين لدعمهم؛ – وضع إستراتيجية خاصة لتحسين فرص حصول رائدات الأعمال على التمويل (2 مليار دولار – 5 سنوات)؛ – تخفيض الضريبة المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 11 % سنة 2015 إلى 9 % سنة 2019.
كوريا الجنوبية	– إنشاء الصندوق الكوري لضمان القروض لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الحصول على رأس المال المطلوب لانجاز الأعمال؛ – إقرار برنامج حكومي لدعم تمويل التكنولوجيا المطورة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقوم مؤسسات متخصصة بتقييم وتقدير التكنولوجيا التي طورتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تقوم المؤسسات المالية بمنح القروض لها وفق هذا التقييم؛ – منح حوافز ضريبية متنوعة، تشمل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تنشط خارج المدن وفي المناطق الريفية، بالإضافة على تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50 % في نهاية السنة الأولى من إقامة المؤسسة ولمدة قد تصل إلى 5 سنوات.
الهند	– إتاحة المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض ائتمان بفوائد جد منخفضة، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها؛ – تخصيص ميزانيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة لمساعدتها ومعالجة أسباب

	التعثر؛ – إطلاق برامج لإنعاش وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015، وتقديم إرشادات للبنوك سنة 2016 للمساهمة في هذه البرامج؛ – وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجيا مع الزيادة التدريجية في رأس مال المؤسسة؛ – تقديم مزايا وإعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة التي تقام في مناطق محددة بغية تشجيع القطاع الخاص على تحقيق توازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.
الصين	– تأسيس مؤسسات لضمان الائتمان بمبادرة من وزارة المالية (200 مؤسسة) وصندوق رأس المال المخاطر سنة 2017؛ – تخفيض الضريبة على القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ – تقديم خدمات متنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الانترنت بما فيها خدمات الإقراض.
روسيا	– تأسيس بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1999، كمؤسسة فيدرالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم محفظة البنك 15 بديلا تمويليا لتلك المؤسسات يختلف حسب القطاعات؛ – تفعيل برنامج مشترك بين البنك وبورصة موسكو لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التصديرية منها على المشاركة في البورصة؛ – تبني البنك برنامج يدعم تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات العامة الكبيرة، يشمل توفير الشركات الكبرى لدعم تدريبي وتسويقي ومعلوماتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
تركيا	– تسهيلات في الحصول على التمويل من خلال مبادرات متعددة وتطبيق قانون حوافز الاستثمار المبني على المشروعات في سبتمبر 2016، وبدأ عمل صندوق ضمانات الائتمان في ديسمبر 2016، وتطبيق قانون الضمانات المنقولة في يناير 2017؛ – وضع بعض الإجراءات الرامية لدعم خلق وتطوير وسائل وقنوات خاصة لأسهم

	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الأوراق المالية التركية؛ – إنشاء صناديق استثمار لدعم تمويل رأس المال الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
جنوب إفريقيا	– تأسيس هيئة خاصة للتمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ – التزام اتحاد البنوك بجنوب إفريقيا بتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019، ص ص 118– 119.

الفرع الثاني: تجارب بعض الدول العربية لدعم نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات المالية

عقب الاستشعار بدورها الريادي في الكثير من الجوانب الإنتاجية والتوظيفية، لم تكن الحكومات العربية لتقف عاجزة عن تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل اللازم لإقامتها واستمرارها، فسعت جاهدة لتعزيز نفاذ هذه المؤسسات إلى الخدمات المالية المتنوعة، وفيما يلي نعرض جهود بعض الدول العربية في هذا المجال.

أولا: تجربة العراق

نظرا لأهميته كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، أولى البنك المركزي اهتماما كبيرا بتعزيز ودعم الشمول المالي في العراق، توج بإقرار مجموعة من المبادرات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف، ونوردها فيما يلي:

- إصدار قانون المصارف الإسلامية سنة 2015 الذي سمح للمصارف الإسلامية بممارسة الأعمال المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع أو في مجال تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة أو في مجال التمويل والاستثمار غير القائم على الفوائد بجميع صورها؛
- تنفيذ نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد والذي بلغ عدد المصارف المشاركة فيه 6 مصارف بالإضافة إلى الفروع التابعة لها، حيث يمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من إرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك فيما بينها بطريقة آلية، ويتيح للإدارة العامة للمصرف الدقة والكفاءة والشفافية في مراقبة التحويلات، ويوفر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم من خلال هذا

النظام، ويسهل وصول الخدمات المالية والمصرفية لكافة فروع المصارف المنتشرة في البلد وبالتالي يسهل على الأفراد والمؤسسات استخدام هذه الخدمات؛

- إطلاق مشروع توطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة، حيث يتضمن المشروع فتح حسابات مصرفية لموظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية لدى مصارف تقدم خدمات مصرفية حديثة بصورة سليمة وآمنة مما يساهم في خلق بيئة تنافسية لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للجمهور؛

- تأسيس مكتب المعلومات الائتمانية، وهو عبارة عن قاعدة بيانات متطورة متاحة للاستخدام من قبل جميع المصارف، تشمل مجموعة من الأنظمة المالية تتيح إمكانية الاستعلام عن الجدارة الائتمانية لأي عميل، مما يحد من مخاطر الائتمان ويمكن المصارف من اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة بما يحرك عجلة الشمول المالي نحو الأمام؛

- إصدار ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور، حيث تلزم المصارف بموجب هذه الضوابط بإنشاء قسم خاص يقع على عاتقه توعية وحماية الجمهور، والنظر في شكاوى العملاء، وتقديم تقرير شهري إلى البنك المركزي يتضمن كحد أدنى عدد الشكاوى المقدمة إلى القسم والإجراءات المتخذة بشأنها وعرضها على مراقب الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المصرف للحد من تكرار تلك المشاكل ووضع الحلول الجذرية والمناسبة لها مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي[1]

وإدراكا لأهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية للبلاد، وإدراكا للصعوبات التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات خاصة وأنها تتحصل على نسبة لا تتجاوز 5 % من احتياجاتها التمويلية، اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات والمبادرات لتحسين هذه النسبة بما يتناسب مع المستويات المتحققة في العديد من الدول العربية والأجنبية. ويمكن توضيح هذه المبادرات في النقاط التالية:

- المبادرة الأولى للبنك المركزي العراقي "1 ترليون دينار عراقي": حيث بادر بنك العراق المركزي سنة 2015 بتخصيص مبلغ 1 ترليون دينار عراقي أي ما يعادل 800 مليون دولار للمصارف الخاصة لغرض تقديمها كقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظات العراق كافة بهدف تحفيز النشاط

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص 136، 139.

الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي، إلا أن المبلغ الذي تم صرفه فعلا بلغ مليار دينار عراقي فقط، وذلك بسبب تخوف المصارف من عدم قدرة المقترضين على تسديد قيمة القروض، كما تبين أن عدد المصارف الخاصة التي نفذت المبادرة فعلا بلغ 16 مصرفا من أصل 21 مصرف مكلف بتنفيذها؛

- المبادرة الثانية للبنك المركزي العراقي "5 ترليون دينار عراقي": حيث لم تتوقف مساعي بنك العراق المركزي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند المبادرة الأولى، فأطلق البنك مبادرة ثانية بمنح المصارف الخاصة 5 ترليون دينار عراقي من أجل دعم القطاعات الاقتصادية، حيث خصص منها مبلغ 1.666 ترليون دينار عراقي للمصارف الزراعية والصناعية ومبلغ 834 مليار دينار عراقي للمصارف العقارية ومصارف الإسكان، إلا أن الرصيد المستخدم من هذه المبادرة لم يتجاوز 1.325 ترليون دينار؛
- الترخيص للمصارف الخاصة بإنشاء شركات لتقديم القروض الصغيرة والمتوسطة لغرض زيادة الشمول المالي، حيث تم إنشاء الشركة العراقية للقروض الصغيرة؛
- السماح للمصارف بالتعاون فيما بينها لتقديم القروض المشتركة التي تفوق مبالغها القدرة الإقراضية لمصرف واحد؛
- إنشاء شركة للتأمين على القروض التي تقدمها المصارف، من أجل مساعدة إدارة المصارف على سرعة اتخاذ قرار منح الائتمان دون الخوف من مواجهة حالات التخلف عن السداد؛
- إنشاء أقسام متخصصة داخل المصارف للإقراض الصغير، وتهيئة كوادر مدربة لهذا النوع من القروض؛
- برمجة دورات تدريبية لموظفي البنوك في مجال القروض الصغيرة؛
- إلزام المصارف بتخصيص ما نسبته 10 % من إجمالي الائتمان المخطط تقديمه كل عام لغرض تقديمه كقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء صندوقين خاصين لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، مرجع سابق، ص 139.

ثانيا: تجربة المغرب

يعود تاريخ التجربة المغربية في مجال الشمول المالي إلى سنة 2007، أين وضع بنك المغرب المركزي الشمول المالي في قلب توجهاته الإستراتيجية ليعكس بذلك رغبته في التصدي لعوامل الإقصاء المالي والعمل على تمكين مختلف الفئات المجتمعية من الاستفادة من باقة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الملائمة لاحتياجاتهم. فقام منذ ذلك التاريخ ببذل جهود واتخاذ إجراءات وإطلاق مبادرات من أجل تحقيق رؤيته الرامية إلى إرساء نظام مالي شامل مسئول ومستدام. ويمكن إيجاز مبادرات بنك المغرب المركزي من أجل تحقيق الشمول المالي في النقاط التالية:

- إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتعليم والشمول المالي (2013-2015) والتي هدفت إلى تطبيق برامج توعية وتعليم مالي موجهة لكافة فئات المجتمع لتعزيز نفاذهم إلى الخدمات المالية، وتطوير مهارات الفئات المشمولة حاليا في النظام المالي من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات المالية السليمة[1]؛
- تأسيس "البريد بنك" وهي مؤسسة تابعة لبريد المغرب، تتوفر على شبكة واسعة من أكثر من 1800 وكالة موزعة في المناطق الحضرية والقروية لخدمة العملاء المستبعدين من الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي[2]؛
- تعزيز حضور النظام البنكي المغربي في بلدان استقرار المغاربة المقيمين بالخارج من خلال وضع استراتيجيات لتعميم التعامل البنكي مخصصة لهذه الفئة من العملاء وعائلاتهم بالمغرب؛
- تخصيص البنوك لمنتجات تناسب السكان ذوي الدخل المحدود، من خلال عقد البنوك شراكات مع الوسطاء في العمليات البنكية كمؤسسات التمويل الأصغر وشركات تحويل الأموال من أجل إتاحة نموذج توزيع ميسر وبتكلفة معقولة لفائدة هذه الفئة[3].

أما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالنظر إلى أهميتها في الاقتصاد المغربي، ووعيا بدورها في خلق فرص العمل والثروة، قام البنك المركزي للمغرب بالتنسيق مع الأطراف المعنية العمومية والخاصة، باتخاذ مجموعة من الإجراءات بغية تعزيز الشمول المالي لها، وتتمثل في:

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، مرجع سابق، ص 89.

[2] نفسه، ص 92.

[3] يسر برنية وآخرون، مرجع سابق، ص 164.

- تنظيم بنك المغرب وشركاؤه لثلاث حملات تحسيسية كبرى موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (في 2007 و2011 و2014) بكل جهات المملكة، تهدف إلى اطلاع هذه المؤسسات على أدوات التمويل المتاحة لها والاستماع إلى تطلعاتها ومطالبها؛

- – إنشاء مكتب للقروض سنة 2009، يتولى مهمة مركزية المعلومات الايجابية والسلبية المتعلقة بالمستفيدين من القروض؛ فأصبح منح القروض مشروطا باطلاع البنوك المانحة على ملفات الملاءة المالية التي يصدرها مكتب القروض؛ وتجدر الإشارة أنه تم إنشاء مكتب قروض ثان سنة 2016 [1]؛

- إنشاء المرصد المغربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 بمبادرة من بنك المغرب المركزي وبالشراكة مع ممثلي القطاع العام والخاص بغية توفير معلومات متعلقة بمناخ هذه المؤسسات، إضافة إلى توفير مؤشرات ديمغرافية ومالية واقتصادية حولها؛

- إنشاء صندوق الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبادرة من بنك المغرب المركزي وبالتنسيق مع اتحاد البنوك وصندوق الضمان المركزي، يعنى بتوفير التمويل المشترك مع البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات مالية عابرة مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي والمؤسسات المنتجة بغرض التصدير[2].

ثالثا: تجربة مصر

سعيا لترسيخ مفهوم الشمول المالي واعترافا بدوره الاجتماعي والاقتصادي الهام، قام البنك المركزي المصري بإطلاق العديد من المبادرات والتعليمات من خلال عدة محاور على النحو التالي:

1- إطلاق مبادرات لتعزيز الشمول المالي:

- **مبادرة حساب لكل مواطن:** وهي مبادرة أطلقها البنك المركزي المصري بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر، دعا من خلالها البنوك إلى تسهيل فتح حسابات للمواطنين دون حد أدنى لفتح

[1] يسر برنية وآخرون، مرجع سابق، ص 171.

[2] هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 174.

الحساب مشددا على ضرورة تواجدها في المناطق النائية والمعزولة وذلك لتوعية وتشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية وضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي.

- **مبادرة التمويل العقاري:** أطلقها البنك المركزي المصري سنة 2014، تم بموجبها تخصيص مبلغ 10 مليارات جنيه لمدة 20 سنة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص لمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري بالحصول على القروض بفائدة منخفضة تتراوح بين 5 % إلى 7 % لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و8 % لمتوسطي الدخل، وقد لاقت هذه المبادرة إقبالا كبيرا من المواطنين لانخفاض نسب الفائدة على القرض وسهولة الحصول عليه، الأمر الذي جعل البنك يرفع من إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من 10 إلى 20 مليار جنيه.

2- إطلاق مؤتمرات وفعاليات داعمة للتحول نحو الشمول المالي:

- **مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ:** والذي عقد خلال الفترة من 13 إلى 15 سبتمبر 2017 بشرم الشيخ بالتعاون مع التحالف العالمي للشمول المالي وبمشاركة 94 دولة و119 مؤسسة عالمية، هدف إلى عرض الجهود التي قامت بها الدول في مجال الشمول المالي[1].

3- الاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية:

- **إطلاق أول مسودة لإستراتيجية التثقيف المالي:** وذلك بالتعاون بين البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، وزارة المالية، مقدمي الخدمات من البنوك والبريد المصري والبورصة المصرية، وزارة الاستثمار، وزارة التعليم، وزارة الإعلام ووزارة الشباب والرياضة.
- **إطلاق المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري مبادرة "علشان بكره":** وذلك سنة 2012 لتثقيف 5.5 مليون طفل وشاب.
- **المشاركة في اليوم العربي للشمول المالي:** من خلال إعداد خطط تشمل تأهيل العاملين بالقطاع المالي من خلال ورش عمل ومحاضرات عن أهمية الشمول المالي وسبل تعزيزه، وقيام القطاع المصرفي تحت الرعاية السامية للبنك المركزي المصري بالعديد من الفعاليات التي من شأنها زيادة الوعي والثقافة المالية للمواطنين من أجل زيادة قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفي.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سابق، ص ص 125، 127.

- **الاتفاق مع رؤساء جامعتي القاهرة وعين شمس لنشر ثقافة الشمول المالي داخل هذه الجامعات:** وذلك من خلال حملات توعية الطلبة بكيفية استخدام المنتجات والخدمات المالية والاستفادة منها، والعمل على تمكينهم من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم، وتعزيز ثقتهم بالقطاع المصرفي[1].

4- التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي:

- **مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية:** وهو مشروع أقره مجلس النواب في سبتمبر 2018، يهدف إلى التحول لاستخدام المدفوعات الالكترونية والاتجاه لتقليص التعامل النقدي مما يساهم في تحقيق الشمول المالي[2].
- **مبادرة المدفوعات بواسطة الهاتف المحمول:** أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سنة 2013 مشروع "فلوس" والذي يتمثل في بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وكانت شركة اتصالات بالمشاركة مع شركة ماستر كارد والبنك الأهلي المصري وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي هم أول من بدأ في تقديم هذه الخدمة –أي الإتاحة للمشتركين لدى شركة اتصالات استخدام الهاتف المحمول في إجراء عمليات دفع وتحويل الأموال بطريقة آمنة بين مستخدمي الشبكة الواحدة–. وكانت أول مبادرة لاستخدام الهاتف المحمول في تحويل الأموال وتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ثم قامت شركة فودافون بالمشاركة مع بنك الإسكان والتعمير وموبينيل بالمشاركة مع بنك الإمارات دبي الوطني بتبني مشروع التعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، ثم طرح البنك الأهلي المصري خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول لعملائه وغير عملائه.

في هذا الصدد تجدر الإشارة أن هذه المبادرة تعتبر الأولى من نوعها لتعزيز الاقتصاد غير النقدي وتعد خطوة هامة في الإدماج المالي لما تتيحه من إمكانية للأشخاص غير الحائزين على حسابات بنكية من إجراء المعاملات غير النقدية بصورة فعالة[3].

أما فيما يتعلق بوصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية، فقد قام البنك المركزي المصري باتخاذ العديد من الإجراءات استهدفت هذه الفئة من المؤسسات، نعرضها بإيجاز فيما يلي:

---

[1] حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 1، 2020، ص ص 502 – 503.

[2] نفسه، ص 502.

[3] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سابق، ص 123.

1- مبادرات البنك المركزي المصري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إصدار مبادرة سنة 2016 تتضمن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إلزام البنوك بزيادة محفظة القروض لتلك المؤسسات لتصل إلى نسبة لا تقل عن 20 % من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك، وسرت هذه المبادرة لمدة 4 سنوات.
- إصدار مبادرة تتضمن منح البنوك تسهيلات ائتمانية للمؤسسات المتوسطة العاملة أو حديثة التأسيس في مجالات الصناعة والزراعة والطاقات الجديدة والمتجددة في صورة تمويل متوسط وطويل الأجل بغرض تمويل الآلات أو المعدات؛ ولا يحق للعميل الاستفادة من هذه المبادرة إلا مرة واحدة وبحد أقصى يبلغ 40 مليون جنيه مصري.
- الرفع من التمويل متناهي الصغر الممنوح من البنوك إلى المؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى نسبة 20 % من إجمالي المحفظة الائتمانية.

2- تهيئة بيئة الأعمال لتيسير الحصول على التمويل:

- قيام الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بتصميم نموذج متجانس لتصنيف المؤسسات يعتمد على تقييم الجدارة الائتمانية للعميل لتحسين اتساق وموضوعية القرارات الائتمانية بدلا من قيام كل بنك ببناء نظام خاص به.
- إطلاق البنك المركزي لمبادرة "رواد النيل" بهدف جذب الشباب لتبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء المؤسسات الصغيرة[1].

3- بناء قدرات القطاع المصرفي لتقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إصدار شهادات معتمدة من قبل المعهد المصرفي المصري تمنح لمسئولي التمويل في البنوك كخبراء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] يسر برنية وآخرون، مرجع سابق، ص ص 152، 155.

- تصميم المعهد المصرفي المصري لبرنامج "أخصائي تطوير الأعمال" يكتسب من خلاله الشخص المعارف والمهارات المرتبطة بأداء دور أخصائي ريادة الأعمال، وتمنح له شهادة "أخصائي تطوير الأعمال" والتي تعتبر شرط أساسي للعمل بمراكز تطوير الأعمال[1].

المبحث الثالث: الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدراسات السابقة

تعددت الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية التي تناولت الشمول المالي وعلاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الموضوع، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات.

- **الدراسات الأجنبية:**

دراسة (Alina B.Hyz, 2011)[2] ، حاولت هذه الدراسة تحديد العوامل الرئيسية التي تقيد وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليونانية إلى الخدمات المصرفية. استند التحليل إلى استبيان خاص وجه لعينة شملت 250 من مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وثلاث بنوك يونانية لها أكبر حصة في سوق الخدمات المصرفية المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليونان تواجه مشكل الوصول إلى التمويل في مختلف مراحل حياتها، وأن الفجوة التمويلية تقيد هذه المؤسسات في توسيع عملياتها وتطوير منتجات جديدة وتوظيف موظفين جدد مما يؤثر سلبا على قدرتها التنافسية ومركزها في السوق، كما توصلت إلى أن سبب إحجام مقدمي الخدمات المالية عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى نشاط هذه المؤسسات عالي المخاطرة وارتفاع تكاليف معاملاتها وانخفاض عوائد استثماراتها وافتقارها إلى الضمانات، كما توصلت الدراسة أن العوامل التي تعيق وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل تتمثل في عدم تناسب القروض المقدمة من البنك مع احتياجات هذه المؤسسات، وارتفاع تكاليف القروض المصرفية والضمانات المطلوبة من البنك، فضلا عن الإجراءات المعقدة والمستهلكة للوقت والمرتبطة بالحصول على القرض.

[1] يسر برنية وآخرون، مرجع سابق، ص 158.

[2] Alina B.Hyz, Small and medium enterprises (SMEs) in Greece – Barriers in access to banking services. An empirical investigation, International journal of business and social science, Volume 2, Issue 2, 2011, p 161.

دراسة (Jean Bosco Harelimana, 2017) [1]، حاولت هذه الدراسة تحليل دور الوصول إلى التمويل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رواندا خلال الفترة 2012–2015، من خلال عينة شملت 133 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من إجمالي 2128 مؤسسة عاملة في قطاع Muhoza في رواندا باستخدام الاستبيان في جمع البيانات، وبعد التحليل توصلت الدراسة إلى أن وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل يؤدي إلى تحسين ربحيتها وكفاءتها ويزيد من جودة أصولها كما يمنع مشاكل السيولة التي قد تتعرض لها، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى زيادة رواتب الموظفين. وأوصت الدراسة –باعتبار التعليم وحجم المؤسسة عوامل مهمة تؤثر على الوصول إلى التمويل– بضرورة تنظيم دورات تعليمية قصيرة في مجال ممارسات الإدارة المالية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما أولائك الذين لديهم خلفية تعليمية أقل، وأن تتحد المؤسسات الصغيرة لتشكيل مؤسسات أكبر من أجل جذب مصادر التمويل، كما أوصت بضرورة توفير أقسام لدى البنوك مخصصة فقط لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير منتجات ملائمة لها.

دراسة (Bassey Ina Ibor, Amenao Ikpa Offiong and Enyeokpon Samuel Mendie, 2017) [2] والتي بحثت في تأثير الشمول المالي على أداء المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، باستخدام أسلوب تصميم البحث المسحي والذي تضمن استخدام استبيان وجه لعينة شملت 600 من مالكي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتم الاعتماد على بعض مقاييس الإحصاء الوصفي والإستنتاجي في تحليل البيانات. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر بشكل ايجابي وكبير على عمليات ونمو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن بعد المسافة إلى نقاط الوصول إلى الخدمات المالية ونقص البنية التحتية تعد تحديات تعيق الوصول السريع والفعال إلى الخدمات المالية من قبل هذه المؤسسات في نيجيريا. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة بذل جهود لنشر نقاط الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية وتحسين البنية التحتية العامة، كما أوصت بضرورة إعطاء الأولوية لرقمنة الخدمات المصرفية لتعزيز الشمول المالي في نيجيريا.

[1] Jean Bosco Harelimana, Role of access to finance for the performance of small and medium enterprises in Muhoza sector, Rwanda, Business and Economics journal, Volume 8, Issue 1, 2017, p 5.

[2] Bassey Ina Ibor, Amenao Ikpa Offiong and Enyeokpon Samuel Mendie, Financial inclusion and performance of micro, small and medium scale enterprises in Nigeria, International journal of research – Granthaalayah, Volume 5, Issue 3, 2017, p 104.

دراسة (Zawadi Mdasha, Duncan Irungu and Muturi Wachira, 2018) [1] والتي هدفت إلى تحديد آثار استراتيجيات الشمول المالي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دار السلام في تنزانيا لعينة مكونة من 240 مستجيبا من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزعت عليهم استبيانات تم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS). وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها أدى إلى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقنيات ومهارات جديدة مما أدى بدوره إلى تحسين قدرتها التنافسية، كما أدى إلى زيادة الأرباح ونمو الأعمال التجارية، كما توصلت أيضا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واجهتها بعض التحديات عند استخدام استراتيجيات الشمول المالي كتضارب الأهداف الفردية لهذه المؤسسات والأهداف الإستراتيجية، والأنظمة المالية غير الموثوق بها فضلا عن عدم كفاية التوعية بهذه الاستراتيجيات. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تعاون المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة استراتيجيات واقعية.

دراسة (Bulama Garba Dandibi, Wurim Ben Pam and Oki Emmanuel Umaru, 2019) [2] ، حاولت هذه الدراسة التأكد من تأثير الشمول المالي ومحو الأمية المالية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي في ولاية يوب في نيجيريا، واستخدمت الدراسة في ذلك الاستبيانات لجمع البيانات لعينة شملت 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بينما اعتمت الانحدار الهرمي كأسلوب لتحليل البيانات. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن توافر الخدمات المالية وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها وسهولة استخدامها لها تأثير كبير على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي في ولاية يوب. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الشمول المالي من قبل كل من الحكومة والمؤسسات المالية الرسمية، وأيضا أن تتيح المؤسسات المالية الرسمية الموارد المالية وبتكاليف معقولة حتى يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها لتحسين أدائها، كما أوصت أيضا بوجوب تنفيذ الحكومة لبرامج تدريبية لتحسين الثقافة المالية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يزيد من شمولها المالي وبالتالي ينعكس إيجابا على أداء أعمالها.

[1] Zawadi Mdasha, Duncan Irungu and Muturi Wachira, Effect of financial inclusion strategy on performance of small and medium enterprises: A case of selected SMEs in Dar es Salam, Tanzania, Journal of strategic management, volume 2, Issue 1, 2018, p 51.

[2] Bulama Garba Dandibi, Wurim Ben Pam and Oki Emmanuel Umaru, Effect of financial inclusion and financial literacy on performance of Agro-based SMEs in Yobe state, Nigeria, Nigerian journal of management sciences, Vol 7, N° 1, 2019, p 344.

دراسة (Corti Paul Lakuma, Robert Marty and Fred Muhumuza, 2019) [1] والتي حاولت التعرف على تأثير التمويل وبيئة الأعمال على نمو المؤسسات مع التركيز على الاختلاف بين أحجامها، باستخدام بيانات من مسح البنك الدولي لأوغندا لعام 2013 والذي تضمن بيانات عن 762 مؤسسة من جميع أنحاء أوغندا. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوغندا تستفيد من الوصول المالي أكثر من المؤسسات الكبيرة، وأن هناك تأثيرا ايجابيا لزيادة فرص الحصول على التمويل على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بنظيرتها الكبيرة، كما توصلت أنه في حين الطابع غير الرسمي والبيئة التنظيمية السيئة قد يساعدان في تحويل النشاط الاقتصادي من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه البيئة تزيد من الفساد في أوساط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على وضعها غير الرسمي. وأوصت الدراسة بضرورة تضمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليا نظرا لمساهمتها الكبيرة في النمو الاقتصادي للدولة، كما أوصت بضرورة تحسين بيئة الأعمال العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دمجها في القطاع الرسمي مما يزيد من الإيرادات الضريبية للدولة.

دراسة (Hikmah, 2020)[2] والتي هدفت إلى دراسة تأثير محو الأمية المتعلقة بمسك الدفاتر ومحو الأمية المتعلقة بإعداد الميزانية والشمول المالي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة سيمارانج في اندونيسيا. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن محو الأمية المتعلقة بمسك الدفاتر لها تأثير ايجابي على الأداء المالي، وهذا يدل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها القدرة على إعداد التقارير المالية تكون قادرة على زيادة مبيعاتها وأرباحها، ويرجع ذلك إلى أنه باستخدام هذه البيانات المالية يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحليل الأداء المالي الذي تم تحقيقه في العام السابق كأساس لتحسين الأداء المالي في العام المقبل. وتوصلت أن لمحو الأمية المتعلقة بإعداد الميزانية تأثير كبير على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتمكن من إعداد الميزانية وتقييمها على أساس منتظم يمكن هذه المؤسسات من التحكم والتنبؤ بنمو المبيعات والأرباح. كما توصلت أن للشمول المالي أيضا تأثير ايجابي على الأداء

[1] Corti Paul Lakuma, Robert Marty and Fred Muhumuza, Financial inclusion and micro, small, and medium enterprises (MSMEs) growth in Uganda, Journal of innovation and entrepreneurship, Vol 8, N° 15, 2019, p 1.

[2] Hikmah, The effect of bookkeeping literacy, Budgeting literacy, and Financial inclusion of SMEs financial performance in Semarang, International journal of economics and management studies, Volume 7, Issue 6, 2020, p 22.

المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره وسيلة لها للوصول إلى الخدمات المالية في شكل مدخرات وقروض يتم استخدامها والاستفادة منها في الأنشطة التجارية لزيادة نمو المبيعات والأرباح.

دراسة (Marus Eton et al, 2021)[1] والتي هدفت إلى التعرف على دور الشمول المالي في دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة لانغو في شمال أوغندا. وقد خلصت الدراسة إلى أن تخفيف قيود الائتمان عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيؤدي إلى رفع مستويات التوظيف ويحقق مكاسب في إنتاجية العمل، وأن ارتفاع مستويات الشمول المالي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار وخلق فرص العمل وارتفاع مستوى الدخول وانخفاض معدلات الفقر. وقد أوصت الدراسة بضرورة استمرار مقدمي الخدمات المالية في توعية الجمهور بالخدمات المالية المتاحة بخلاف الخدمات الائتمانية، وأن يشجعوا عملائهم على استخدام الخدمات المالية الرقمية باعتبارها أكثر أمانا وأقل تكلفة، كما أوصت الدراسة أن يتولى البنك المركزي لأوغندا مراقبة المؤسسات البنكية فيما يتعلق بتكاليف القروض المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (Monir Suliaman Al-Hakim, Abd Al-Salam Al-Hamad and Majdi Ali Ghaith, 2021)[2]، حاولت هذه الدراسة توضيح دور الشمول المالي في سد فجوة التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر موظفي الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باستخدام الاستبيان. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعزيز الوصول إلى واستخدام وجودة الخدمات المالية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد فجوة التمويل. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي الأردني بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتطوير التشريعات والأنظمة لتطوير أساليب الحصول على الخدمات المالية لأكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أوصت بضرورة تسهيل الإجراءات القانونية لتحفيز استخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة، وكذلك استهداف المؤسسات التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي حاليا من خلال تسهيل وصولها إلى الأموال في المكان والزمان المناسبين وبتكلفة معقولة.

[1] Marus Eton et al, op cit, p 1.
[2] Monir Suliaman Al-Hakim, Abd Al-Salam Al-Hamad and Majdi Ali Ghaith, The role of financial inclusion in bridging SMEs financial gap – The viewpoint of credit employees at Jordanian Islamic banks, Turkish journal of computer and mathematics education, Vol 12, N° 14, 2021, P 2763.

دراسة (Fadi Shihadeh, 2021)[1] ، والتي عرضت الإطار المفاهيمي للشمول المالي، وحاولت توضيح تأثير تعزيزه على حياة الأفراد وأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، فتوصلت أن تضمين المحرومين ووصولهم إلى المصادر المالية الرسمية يشجعهم على الادخار والاستثمار وخلق أعمالهم فضلا عن تمكنهم من تغطية احتياجاتهم الملحة ما يؤدي في الأخير إلى تحسين مستويات معيشتهم، كما توصلت أن الإدماج المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الرسمية ومصادر التمويل واستخدامها يمكن أن يساعد هذه المؤسسات على تطوير منتجاتها والوصول إلى أسواق جديدة والاستثمار في التقنيات وتنمية أعمالها واستدامتها، وتوصلت الدراسة أيضا أن الشمول المالي يدفع البنوك يدفع البنوك إلى توسيع شبكة فروعها وتطوير منتجاتها وخدماتها وتقديمها بأسعار معقولة، وهو ما يجعل البنوك تعظم أرباحها وتقلل مخاطرها من جهة، وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

دراسة (Ene Ene Edet, et al, 2022) [2] ، اهتمت هذه الدراسة باستكشاف العلاقة بين الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية كروس ريفر في نيجيريا، من خلال جمع البيانات لعينة شملت 306 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. أظهرت نتائج التحليل أن الشمول المالي من حيث القروض المصرفية والسلفيات والوصول إلى أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الانترنت لها علاقة ذات دلالة إحصائية بنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية كروس ريفر. وأوصت الدراسة بضرورة تخفيض معدلات الفائدة على القروض من أجل حث المزيد من مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على قروض مصرفية لمزاولة أعمالهم، علاوة على ذلك أوصت بإنشاء المزيد من الفروع المصرفية وفروع مؤسسات التمويل الأصغر وأجهزة الصراف الآلي حتى يتسنى لمالكي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سهولة إجراء معاملاتهم التجارية.

- **الدراسات العربية:**

دراسة (نصير مهدي صكب العزاوي، 2022)[3]، حاولت هذه الدراسة مواكبة الاهتمام بالشمول المالي بشكل عام والشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي بشكل خاص عبر دراسة تجارب دول مختارة للوقوف على أبعاد هذه العلاقة مع الإشارة الخاصة للعراق. ومن بين النتائج التي توصل

[1] Fadi Shihadeh, A conceptual framework of financial inclusionM The links with individuals, SMEs, and banks, Studies in computational intelligence, volume 974, 2021, p 285.

[2] Ene Ene Edet et al, Financial inclusion and growth of small and medium enterprises in Cross River state, Nigeria, Asian journal of economics, finance and management, Volume 7, Issue 1, 2022, p 26.

[3] نصير مهدي صكب العزاوي، مرجع سابق، ص ط.

إليها البحث ضرورة مساعدة صانعي السياسات على صياغة وتنفيذ استراتيجيات الإصلاح ذات الخصوصية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسط لتعزيز التنويع الاقتصادي، كما تم اقتراح جملة من التوصيات من أجل تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي من أجل تسهيل وصول الأفراد للخدمات المالية وإلزام المصارف بالمحافظة على مستويات مقبولة من السيولة، وكذلك العمل على تعزيز الثقافة الرقمية والقضاء على الأمية المالية من أجل توسيع قاعدة الشمول المالي والذي يؤدي إلى تشجيع المصارف على زيادة الائتمان ومن ثم إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تعمل على تنويع الاقتصاد، وما لها من أثر على الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس على النمو الاقتصادي.

دراسة (خالد صبيح الهادي تهامي، 2022)[1]، هدفت إلى دراسة وتحليل تأثير الشمول المالي على العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأداء المنظمة بالتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال استبيان تضمن متغيرات الدراسة الثلاثة وتوزيعه على عينة شملت 250 من مديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، ووجود تأثير ايجابي للخدمات المالية الرقمية على أداء المنظمة، وكذلك وجود تأثير ايجابي للشمول المالي على أداء المنظمة، حيث ساهم الشمول المالي في تدعيم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (النمو في هامش الربح، المبيعات بالوحدات الإجمالية) وتطوير أدائها التشغيلي (زيادة في جودة منتجات المؤسسة، تنويع في المنتجات التي تقدمها المؤسسة).

[1] خالد صبيح الهادي تهامي، دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأداء المنظمة "دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 2، 2022، ص 1053.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمت الاستعانة في ذلك بأهم نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وقد تم التوصل إلى أنه يترتب على الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافع جمة تتجلى في تحسن معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز فاعلية السياسات المالية والنقدية، فضلا عن دعم الاستقرار المالي، وأن هناك قنوات بديلة تضطلع بدور كبير في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل أساسا في التكنولوجيا المالية وأسواق رأس المال. كما تم التوصل إلى وجود العديد من العوامل التي قد تساعد أو تقيد وصول هذه الفئة من المؤسسات للخدمات والمنتجات المالية الرسمية كمدى توافر اقتصاد تنافسي مفتوح وحجم القطاع العام في الاقتصاد ومدى سلامة القطاع المالي وغيرها من العوامل.

وفي الأخير تم استعراض تجارب بعض الدول في مجال تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض المبادرات التي تبنتها والجهود التي بذلتها في سبيل تنمية هذا القطاع الهام تنمية شاملة.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية حول تأثير الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

بعد استكمال الإطار النظري لمتغيرات الدراسة واستعراض أهم ما جاء في الدراسات السابقة من مفاهيم أساسية حول الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي من أجل تحديد تأثير أبعاد الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية على عينة من مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى الغرب الجزائري وفي مختلف القطاعات، حيث تم توزيع استبانه على مسؤولي هذه المؤسسات، ثم استقصائهم والتعرف على اتجاهات إجاباتهم، ثم استخدام برنامج (SPSS) في معالجة تلك الإجابات.

ولاستيفاء جميع جوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لتحليل واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في حين خصص المبحث الثاني لعرض الإطار المنهجي للدراسة والذي نستهله بالتطرق لمجتمع وعينة الدراسة والمنهج المستخدم، يليه ذكر أدوات الدراسة المستعملة لنتطرق في الأخير إلى صدق وثبات أداة الدراسة، أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل ومناقشة النتائج والذي نتطرق فيه إلى التحليل الوصفي لنتائج الدراسة ثم اختبار الفرضيات ومناقشتها.

المبحث الأول: تحليل واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد تناولنا في البدء أساسيات الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتأينا تخصيص هذا العنصر من البحث للوقوف على واقع كل منها في الجزائر من خلال عرض مؤشراتهما الأساس.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

تتطلب دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر تحليل مؤشرات المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية حول مدى قدرة هذه الأخيرة على تحسين وصول فئات المجتمع المختلفة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية واستخدامها، بما يساهم في تطور القطاع المالي والمصرفي من ناحية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

الفرع الأول: دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي بالجزائر: الحقائق بالأرقام

يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري شريان التمويل الرئيسي للاقتصاد، والضامن لتوفير كافة الخدمات المالية والمصرفية التي تحتاجها الفئات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو ما أدى إلى الاعتماد عليه في المقام الأول لتعزيز الشمول المالي؛ وقد شهد هذا الجهاز تطورا دراماتيكيا مر بعدة مراحل متعاطيا مع العديد من الأحداث والتغييرات المحلية والتطورات التكنولوجية والتوجهات الدولية، والتي سنتطرق إليها من خلال الآتي.

أولا: الجهاز المصرفي الجزائري- مسار التطور والإصلاح

يمكن القول أن أول شبكة مصرفية أنشأت في الجزائر كانت أثناء الحقبة الاستعمارية، وكانت بالأساس امتدادا للمؤسسات المركزية المتواجدة في فرنسا؛ وعقب استقلالها ورثت الجزائر مجموعة بنوك تتبع المنظومة المصرفية للمحتل، قائمة على أساس نظام اقتصادي ليبرالي يتضارب مع التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر المستقلة، فلم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة لاقتصادها الناشئ، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى بذل جهد كبير للتخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي واستعادة مجمل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملية وطنية، فباشرت باتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها إنشاء البنك المركزي الجزائري في 01 جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62-144 واعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر

المستقلة وبنك الدولة في جميع أمورها المتعلقة بالقروض والضمانات والاستشارات المالية والاقتصادية[1]، وإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63-165 للمساعدة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية والذي تقرر تغيير اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 30 جوان 1971 بموجب المرسوم رقم 71-46 ثم إلى الصندوق الوطني للاستثمار بموجب الأمر رقم 11-40 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011[2]، بالإضافة إلى إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 والذي تحول إلى مصرف في أفريل 1997[3].

وبعد هذه الإجراءات المتخذة، أصبح الجهاز المصرفي الجزائري يتميز بالازدواجية لوجود بنوك أجنبية تسعى لتحقيق الربح وبنوك وطنية تعمل من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية، وللحد من تعسفات البنوك الأجنبية عمدت الحكومة سنة 1966 على إصدار قرار تأميم البنوك الأجنبية التي كانت قائمة في الجزائر لغاية هذه الفترة، وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة الجزائرية وهي: البنك الوطني الجزائري الذي تم إنشاؤه بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 نتيجة تأميم أربعة بنوك أجنبية، والقرض الشعبي الجزائري والذي تأسس بموجب المرسوم رقم 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 ليخلق مجموعة من البنوك الشعبية، والبنك الخارجي الجزائري والذي تأسس بموجب المرسوم رقم 67-204 المؤرخ في 06 أكتوبر 1967 والذي كان نتاج تأميم خمسة بنوك أجنبية، وبهذا استكملت الجزائر عمليات التأميم وألغت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر، وبالتالي احتكرت البنوك الجزائرية العمومية كل العمليات البنكية في وسط تغيب فيه المنافسة[4].

وفي سنة 1971، ومن أجل سد الثغرات الموجودة في نظام التمويل، تم إقرار الإصلاح المالي الأول، حيث تم اتخاذ جملة من الإجراءات والقوانين أطلق عليها "التخطيط المالي"، وجاء هذا الإصلاح في إطار

[1] عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 199.

[2] عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، الشمول المالي كإستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والمعيقات، مجلة التواصل، المجلد 27، عدد خاص، 2021، ص 68.

[3] نفسه، ص 69.

[4] آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة - حالة البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2010-2011، ص 137.

المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)، حيث كان من الضروري وضع نظام تمويل مخطط بهدف تعزيز التخطيط المادي بنظام تخطيط مالي، كأداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات خاصة على صعيد الاستثمار؛ وصدر قانون المالية لسنة 1971 والنصوص التي تلته لتوضيح طريقة ودور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي، ولتحقيق ثلاثة أهداف وهي: تعميم القروض ولا مركزية تمويل الاستثمارات ومركزية الموارد، كما كان الإصلاح يهدف إلى تخفيض عجز التمويل العام بتوجيه منح القروض الاستثمارية من الخزينة إلى البنوك[1]، إلا أنه في مطلع عام 1978 تم التراجع عن إصلاحات 1971، وذلك بإلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل وإحلال الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل[2].

وخلال عامي 1978 و1979 انبثقت فكرة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية بهدف إعطائها نوعا من الاختصاص في نشاطها، الأمر الذي ترتب عليه إعادة هيكلة الجهاز المصرفي بشكل يتماشى وإعادة الهيكلة التي مسّت المؤسسات الاقتصادية، فتم هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة، فنتج عنهما بنكين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82-106 حيث اضطلع بمهمة تمويل الأنشطة الزراعية وكل الأنشطة الهادفة إلى تطوير القطاع الريفي والإنتاج الغذائي الزراعي والحيواني على المستوى الوطني، وبنك التنمية المحلية في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم 85-85 والذي اضطلع بمهمة تمويل الاستثمار الإنتاجي وتمويل المؤسسات العمومية المحلية بالإضافة إلى تمويل عمليات الرهن[3].

وفي نهاية سنة 1985 ونتيجة للأزمة النفطية الخانقة والصعوبات المالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة -الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات الاقتصادية التنموية- تم الدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد وبالخصوص القطاع المالي والمصرفي[4]، خاصة مع التأكد من عدم جدوى التعديلات التي مسّته خلال السبعينات وبداية الثمانينات، وأصبح إصلاحه ضرورة حتمية، فظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986

[1] عادل زقرير، مرجع سابق، ص 202.

[2] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 133.

[3] مالك الأخضر، بعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل "2" وتحديات تطبيق بازل "3"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد3، 2008، ص 302.

[4] عادل زقرير، مرجع سابق، ص 206.

والذي حاول أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل في إدارة وتسيير السياسة النقدية، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالخزينة العمومية[1].

إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية –رغم الإصلاحات– دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاح مسّ جميع القطاعات العمومية بما فيها القطاع البنكي ابتداء من سنة 1988، وذلك بصدور القانون 88–06 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والذي شكلت المصادقة عليه مرحلة هامة في تطور البنوك وانتقالها إلى الاستقلالية، وذلك بمنحها القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة، فأصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص منح القروض ودراسة المشاريع وتسيير شؤونها الداخلية[2].

ومع نهاية الثمانينات، وتماشيا مع سياسة تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، كان لا بد من تطوير الجهاز المصرفي الجزائري بما ينسجم ومتطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد، فجاء القانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض الذي وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد، وأرسى قواعد تنظيمية وتسييرية للبنوك تمثلت في: منع الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه، وتعديل مهام المصارف العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي، وتشجيعها على استحداث المنتجات والخدمات المالية، ودخول الأسواق المالية، ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي، بالإضافة إلى تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية[3]. كما هدف قانون النقد والقرض إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثلت أساسا في: وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي، الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منهج القروض، ووضع نظام بنكي فعال في توجيه وتعبئة الموارد[4]. ولقد كرّس قانون النقد والقرض مبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه تمثلت في: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، الفصل بين الدائرة النقدية

[1] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص 41.

[2] آسية محجوب، مرجع سابق، ص ص 140 – 141.

[3] بعلي حسين مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص75– 77.

[4] آسية محجوب، مرجع سابق، ص 142.

وميزانية الدولة، الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة الائتمان، أنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة، وضع نظام بنكي على مستويين، وإصلاح السياسة النقدية[1].

ومنذ صدور قانون النقد والقرض، حدث تنوع كبير على مستوى الجهاز المصرفي من حيث عدد وطبيعة البنوك الناشطة في المجال، وذلك نتيجة السماح بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية خاصة (وطنية أو أجنبية أو مختلطة) لتدعيم البنوك العمومية المتواجدة في الجزائر من جهة، وترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم الخدمات المصرفية من جهة أخرى[2]، كما تم استحداث عدة هياكل تمثلت في: مجلس النقد والقرض والذي أُوكلت إليه وظيفتي مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، وهيئات الرقابة التي أنشأت لضمان الانسجام وانضباط السوق المصرفي والحفاظ على استقرار النظام المصرفي في ظل التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري[3].

وبعد أكثر من عشرية من صدور قانون النقد والقرض 90 -10 وبداية العمل به، جاء أول تعديل له، وكان عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، وتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين، يتكون الأول من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي، والثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو المكلف بأداء دور السلطة النقدية مع التخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر[4].

ولكن لم يلبث هذا المناخ الجديد الذي بدأ يميز النظام المصرفي للتبلور وإعطاء الديناميكية اللازمة التي تمكّن من إرساء أسس المنافسة في السوق المصرفية، حتى حدثت نكسة تمثلت في أزمة الجهاز المصرفي الخاص وذلك من خلال ما عرف بأزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري[5]، مما أدى إلى إصدار الأمر الرئاسي 03-11 في 26 أوت 2003 والذي جاء مدعما لأهم أفكار ومبادئ القانون 90-10 ولكنه يلغيه

[1] عادل زقرير، مرجع سابق، ص 210.

[2] محمود حميدات، مرجع سابق، ص 150.

[3] عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، مرجع سابق، ص ص 71- 72.

[4] شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية "دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019- 2020، ص ص 200- 201.

[5] عادل زقرير، مرجع سابق، ص 212.

ويحل محله، ومتشددا أكثر مع مسيري البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها[1]. وفي سنة 2010 جاء الإصلاح المصرفي عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 معدلا ومتمما للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعلق أساسا بتحديد بعض المهام المخوّلة لكل من بنك الجزائر والبنوك الأخرى، بالإضافة إلى تنظيم النشاط المصرفي للمؤسسات الأجنبية في الجزائر[2]، ليصدر بعد ذلك القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11 حاملا بعض التعديلات والتي كانت الأخيرة[3].

مما تقدّم يمكن القول أن الجهاز المصرفي الجزائري قد مرّ بعدّة مراحل وقطع عدة أشواط وتعرّض لعدة إصلاحات وهو ما يبرز سعي السلطات الجزائرية إلى تفعيل دوره خدمة للاقتصاد الوطني.

ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري من سلطة مركزية تتمثل في بنك الجزائر كأعلى مؤسسة في هذا الجهاز، تنطوي تحته مؤسستان رئيسيتان وهما: البنوك، والمؤسسات المالية، وإلى غاية اليوم، يتشكل الجهاز المصرفي الجزائري من سبعة وعشرون (27) بنكا ومؤسسة مالية، وهي موضحة في الشكل الموالي:

[1] عمار ياسين أوسياق، شافية شاوي، مرجع سابق، ص72.

[2] إبراهيم ميلاوي، نور الدين براي، التأمينات والبنوك، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016، ص 124.

[3] عدوان علي، بن سماعين حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة (1990-2020)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد1، 2022، ص 22.

الشكل (4-2): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

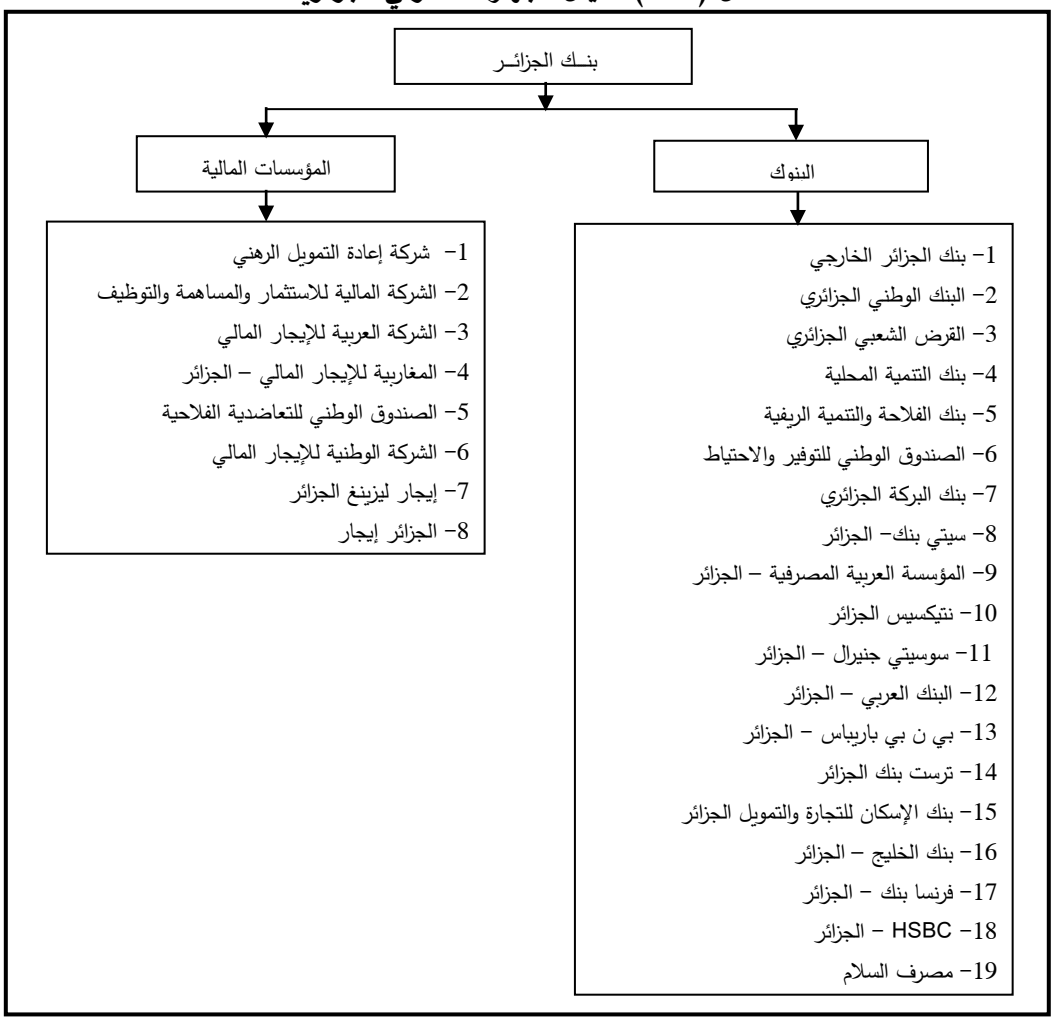

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المقرر رقم 22-01 المؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 2 جانفي سنة 2022، المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 04، 2022، ص 29.

يمثل هيكل الجهاز المصرفي المعروض البنوك بشقيها العامة والخاصة والمؤسسات المالية والتي تشكل بامتداداتها الفرعية عبر التراب الوطني ما يسمى بالشبكة المصرفية، والتي تمارس من خلالها نشاطها وتوزع عبرها مختلف المنتجات والخدمات المالية والمصرفية في مختلف مناطق الوطن.

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي حسب منهجية بنك الجزائر

يقاس الشمول المالي بعدة مؤشرات تندرج تحت ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدامها، وجودتها؛ وفي الجزائر، تعد مؤشرات الوساطة المصرفية التي ينشرها بنك الجزائر في تقاريره السنوية من أهم مؤشرات الشمول المالي في الدولة، وهي تندرج وفق بعدي الوصول والاستخدام .

1- مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية والمصرفية

ترتكز معايير الإتاحة لمؤشرات الشمول المالي على الهياكل والبنى التحتية والأدوات المسخرة من قبل مؤسسات الجهاز المصرفي في سبيل تغطية مختلف شرائح المجتمع بمختلف الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، وفيما يلي سيتم التعرف على هذه المؤشرات وعرض وتحليل مستوياتها في الجزائر.

أ- مؤشر انتشار الفروع المصرفية: يقيس هذا المؤشر مدى توسع شبكة فروع الجهاز المصرفي بما يمكن العملاء من الوصول إلى مختلف الخدمات المالية الرسمية والحصول عليها بأسرع وقت وبأقل تكلفة؛ ومن خلال الآتي سنحاول عرض تطور قنوات التوزيع للبنوك العمومية والخاصة الناشطة في الجزائر، بالإضافة إلى عرض مؤشري الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية والتي اعتمدنا في تحليلها على المعادلات التالية:

❖ **الانتشار المصرفي:**

يحسب الانتشار المصرفي من خلال المعادلة التالية:

الانتشار المصرفي= عدد السكان/عدد الفروع

أما عن النسبة المعيارية العالمية لهذا المؤشر فتقدر بفرع واحد لكل 10000 نسمة[1].

❖ **الكثافة المصرفية:**

حسب نموذج Cameron الذي وضع عام 1967، يعبر مؤشر الكثافة المصرفية عن عدد فروع البنوك المتاحة لخدمة 10,000 من السكان، ويحسب من خلال المعادلة التالية:

الكثافة المصرفية =(عدد الفروع/عدد السكان) × 10000

- إذا كانت تساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع؛
- إذا كانت أكبر من (1) يدل ذلك على وجود انحراف موجب، بمعنى أن هناك انتشار كاف لعدد الفروع؛
- إذا كانت أقل من (1) يدل ذلك على وجود انحراف سلبي، بمعنى انتشار غير كاف لعدد الفروع، وبالتالي لا تصل الخدمات المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إليها[2].

[1] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 6، العدد1 ، 2022، ص 469.

[2] مصيطفى عبد اللّطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي-حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص ص 79- 80.

الجدول (4-10): تطور عدد فروع البنوك العمومية والخاصة والانتشار والكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنة	عدد السكان	فروع البنوك العمومية	فروع البنوك الخاصة	إجمالي عدد الفروع	الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية
2010	35977451	1077	290	1367	26319	0,379
2011	36661348	1083	343	1426	25709	0,388
2012	37383899	1091	387	1478	25294	0,395
2013	38140135	1094	400	1494	25529	0,391
2014	38923688	1113	418	1531	25424	0,393
2015	39728020	1123	434	1557	25516	0,391
2016	40551398	1134	443	1577	25714	0,388
2017	41389174	1145	459	1604	25804	0,387
2018	42228415	1151	468	1619	26083	0,383
2019	43053054	-	-	1664	25873	0,386
2020	43251043	-	-	1690	25947	0,385

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن هناك توسع حقيقي في عدد الفروع البنكية خلال الفترة من 2010 إلى 2020، حيث ارتفع عدد الفروع من 1367 فرعا سنة 2010 ليصل إلى 1690 فرعا في نهاية سنة 2020 بزيادة قدرها 323 فرعا خلال 10 سنوات، كما يتضح جليا هيمنة الشبكة العمومية وإلى حد كبير على قنوات التوزيع البنكية مقارنة بالمساهمة المحتشمة للشبكة الخاصة، ونشير في هذا الصدد أن شبكة المصارف العمومية تغطي كل الولايات بينما طورت المصارف الخاصة شبكتها في شمال الوطن، أما من ناحية الانتشار المصرفي فنلاحظ ضعفا في هذا المؤشر، إذ تمّ تسجيل فرع واحد لكل 25947 نسمة، وهو ما يعكس أن نمو الشبكة المصرفية لا يواكب زيادة الكثافة السكانية، وبالتالي الانتشار المصرفي في الجزائر لا يزال دون المستويات العالمية والمقدّرة بفرع لكل 10000 نسمة، وتأكيدا على ذلك تسجّل الكثافة المصرفية نسبة متدنية، بأقل من الواحد وهو ما يدل حسب نموذج Cameron على وجود انحراف سلبي، بمعنى انتشار غير كاف لعدد

الفروع البنكية عبر التراب الوطني، الأمر الذي يدل على عدم وصول الخدمات والمنتجات المصرفية لشريحة كبيرة من المجتمع، لاسيما تلك القاطنة بالأرياف والمناطق النائية.

ب- مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي: يعرف جهاز الصراف الآلي بأنه آلة نقدية إلكترونية محوسبة، توفرها البنوك بهدف تخفيض ضغط العمل وتجنب الإجراءات الإدارية وتلبية حاجات العملاء المالية بعد أوقات العمل وخلال العطل، فهي تعمل على مدار 24 ساعة، ويتم نشر هذه الأجهزة من قبل البنك لدى فروعه وفي الأماكن العامة، ويتم الدخول إليها بواسطة بطاقة إلكترونية يحملها عميل البنك يتمكن من خلالها بالقيام بعدة عمليات كالسحب أو الإيداع النقدي، الاستعلام عن الرصيد، تحويل الأموال، الحصول على كشف الرصيد، وغيرها من الخدمات المصرفية والمالية[1]، ويبين انتشار أجهزة الصراف الآلي درجة توفر أهم وسيلة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية؛ ومن بين أكثر أجهزة الصراف المالي انتشارا في الجزائر جهاز الموزع الآلي للأوراق النقدية (DAB)، والشكل الموالي يوضح تطور عدد هذه الأجهزة في الجزائر.

الشكل (4-3): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (DAB) في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

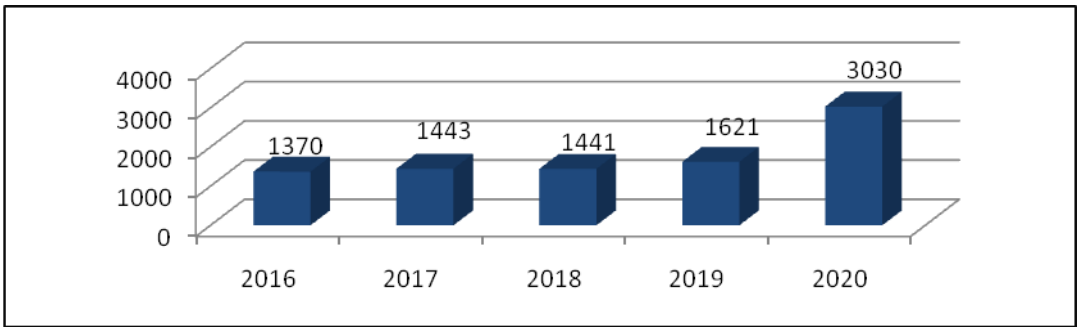

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي GIE Monétique من الموقع: https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm تاريخ الاطلاع: 2022/10/20.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك ارتفاع في عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة 2016-2020، حيث ارتفع عددها من 1370 جهاز سنة 2016 إلى 1441 جهاز سنه 2018 ليصل إلى الضعف سنة 2020، نتيجة انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي في جانفي 2020، إلا أنه وبالنظر إلى شساعة مساحة الجزائر وكثافتها السكانية فإن عدد أجهزة الصراف الآلي المتوفرة ضعيف، مما يعكس وجود فئات محرومة من الخدمات التي يوفرها هذا الأخير.

[1] معهد الدراسات المصرفية، الخدمات المصرفية الإلكترونية، العدد 12، الكويت، 2013، ص 2.

ج- مؤشر عدد محطات الدفع الإلكتروني (طرفيات البيع): محطات الدفع الإلكتروني هي عبارة عن حاسبات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى، تكون على اتصال مباشر بالحاسب الآلي للبنك، وتتم عمليات التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات اتصال مختلفة، ومن خلال هذه الوحدات الطرفية يتم إدخال قيمة مشتريات العميل لتخصم مباشرة من رصيد حسابه المسجل داخل الحاسب الآلي بالبنك، وفي المقابل يتم إضافة نفس القيمة لحساب المتجر بالبنك[1]؛ وفي الشكل الموالي نعرض تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

الشكل (4-4): تطور محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

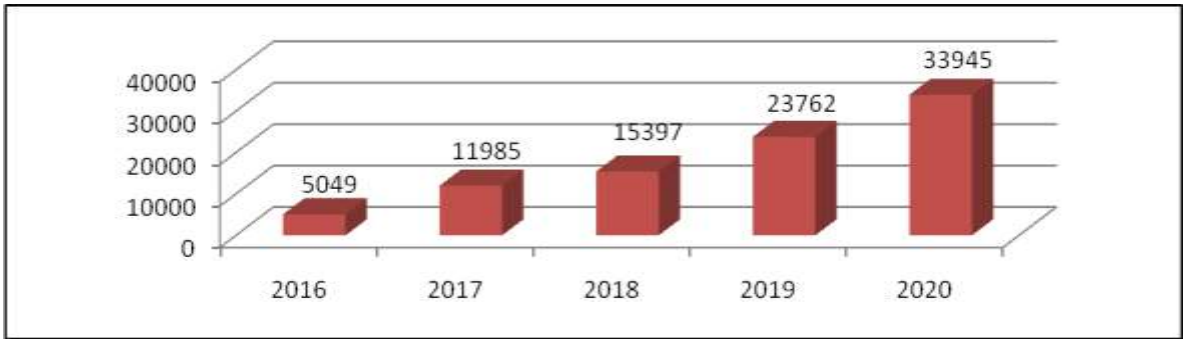

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي GIE Monétique من الموقع: https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/, تاريخ الاطلاع: 2022/10/21.

تظهر أرقام الشكل أعلاه التطور المستمر في محطات الدفع الإلكتروني المتاحة على مستوى الفضاءات التجارية، إذ ارتفع العدد من 5049 جهاز سنة 2016 ليصل إلى 33945 جهاز سنة 2020، أي تضاعف بنحو 6 مرات خلال 5 سنوات، وهذا التطور المسجل يدل على الرغبة في تعميم الدفع الإلكتروني من قبل السلطات الجزائرية لتوسيع شبكة الوصول إلى الخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع، إلا أنه وبالرغم من ذلك تبقى حظيرة محطات الدفع الالكتروني في الجزائر ضئيلة جدا مقارنة مع احتياجات السوق الحقيقية بالنظر إلى عدد التجار المصرح بهم وعدد السكان الحاملين لبطاقات الدفع الالكترونية.

د- مؤشر امتلاك بطاقة الدفع الإلكتروني: بطاقة الدفع الإلكتروني أو بطاقة السحب الآلي، هي بطاقة رقمية ذات استعمال شخصي، مزودة بشريحة لتخزين المعلومات، تتيح للعميل إمكانية تسوية المشتريات والخدمات

[1] دغنوش العطرة، استخدام شبكة الإنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي -حالة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص138.

على أجهزة الدفع الإلكتروني، كما تمكنه من السحب من أي صراف آلي؛ وفي الجزائر، تعمل السلطات على تشجيع الدفع الإلكتروني وذلك بتبني سياسات تحفيزية كإلغاء الرسوم على استخدام العملاء لبطاقات الدفع الإلكتروني، وتوفير بطاقات الدفع الإلكتروني لفائدة العملاء بدون تكاليف من خلال الطلب عليها عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى تخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار عن كل المشتريات التي تصل إلى قيمة محددة وتدفع إلكترونيا[1]، الأمر الذي أدَّى إلى تزايد استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول (4-11): تطور عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد بطاقات الدفع الإلكتروني	105601	110066	173131	238083	391253	566520	978933	1564420

المصدر: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، مرجع سابق، ص 473.

2- مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية والمصرفية

يعبر هذا البعد عن مدى استخدام الأفراد للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي، ولقياسه، يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الفرعية، من أهمها: مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية، مؤشر عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي، مؤشر عدد عمليات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني، مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية، ومؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية.

أ- مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية: يرتبط النشاط المالي الرسمي كله بالحسابات، فامتلاك حساب يعتبر الخطوة الأولى نحو الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي وبوابة إلى الخدمات المالية الأخرى، فالحساب الرسمي يسمح بحفظ الأموال، وتحويل الأجور، وإرسال المدفوعات وتلقيها بشكل آمن وميسور التكلفة، كما يسهل الحصول على الائتمان والقيام بالاستثمارات؛ وعلى النقيض من ذلك فإن تعذر الحصول على حساب في مؤسسة مالية أو مصرفية يعتبر عقبة كبيرة أمام الاستفادة من الخدمات المرتبطة بهذه

[1] صندوق النقد العربي، الإصدار الأول لتقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 20.

الحسابات[1]، الأمر الذي يدفع فئات المجتمع المختلفة نحو اعتماد آليات غير رسمية قد تكون أقل أمانا وأعلى تكلفة مقارنة بنظيرتها الرسمية.

الجدول (4-12): ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية في الجزائر خلال سنة 2019

طبيعة الحسابات	عدد الحسابات
الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار	12103411
حسابات المصرفية النشطة المسجلة بالعملة الصعبة	4401338
إجمالي حسابات العملاء لدى المصارف	16504749

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، 2019، ص 81.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الحسابات البنكية المفتوحة في الجزائر لم يتعد 16 مليون حساب، ويعني ذلك أن هناك مجموعة واسعة من السكان لا تمتلك حسابات مصرفية، وبالتالي فان الخدمات المصرفية ليست في متناول الجميع.

ب- مؤشر عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي: يقيس هذا المؤشر مدى استخدام الأفراد للصرافات الآلية، ونشير أنه كلما زاد عدد عمليات السحب من خلال الصرافات الآلية دلّ ذلك على زيادة الاستخدام، ومن خلال الجدول التالي نعرض نشاط السحب عبر أجهزة الصراف الآلي.

[1] ماجد محمود محمد أبودية، مرجع سابق، ص 41.

الجدول (4-13): نشاط السحب عبر أجهزة الصراف الآلي

السنوات	العدد الإجمالي لعمليات السحب	المبلغ الإجمالي لعمليات السحب (دج)
2016	6868031	98822524500
2017	8310170	126398291000
2018	8833913	136233452000
2019	9929652	164116233000
2020	58428933	1073004953000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي GIE Monétique من الموقع:
https://giemonetique,dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الإطلاع: 2022/10/23.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع كبير في عدد العمليات المنفذة من خلال الصرافات الآلية خلال الفترة (2016-2020) وذلك نتيجة توسع البنوك في نشر هذه الأجهزة، أما في سنة 2020 ارتفع العدد الإجمالي لعمليات السحب من خلال الصراف الآلي ليبلغ خمسة أضعاف سنة 2019 نتيجة انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية، فضلا عن تزامن هذه الفترة مع انتشار فيروس كورونا الذي غير سلوكيات الأفراد وعزّز تعاملهم بأجهزة الصراف الآلي خوفا من الاحتكاك المباشر داخل البنوك.

ج- مؤشر عدد عمليات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني: يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الأفراد على محطات الدفع الالكتروني في تسديد مشترياتهم من المنتجات والخدمات، ونشير أنه كلما زاد عدد عمليات الدفع من خلال محطات الدفع الإلكتروني دلّ ذلك على زيادة الاستخدام، ومن خلال الجدول الموالي نعرض نشاط الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني.

الجدول (4-14): حجم عمليات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني

السنوات	العدد الإجمالي لعمليات الدفع	المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع (دج)
2016	65501	444508902,40
2017	122694	861775368,90
2018	190898	1335334130,76
2019	274624	1916994721,11
2020	711777	4733820043,01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي GIE Monétique من الموقع: https://giemonetique,dz/ar/activite-retrait-sur-tpe/ تاريخ الإطلاع: 2022/10/23.

من خلال المعطيات الواردة أعلاه، نلاحظ أن عمليات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني شهدت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 إلى غاية 2019، حيث بلغ عددها 65501 سنة 2016، واستمر في الارتفاع ليبلغ 274624 عملية دفع إلكتروني سنة 2019، أما في سنة 2020 فقد تزايدت بوتيرة كبيرة وذلك نتيجة وضع هذه الأجهزة تحت تصرف التجار مجانا، مع توفير خدمة المرافقة والصيانة للتجار المصرح لهم بمزاولة أنشطتهم خلال فترة الحجر الصحي، وذلك في إطار الإجراءات الوقائية التي تبنتها الجزائر لمكافحة جائحة كورونا.

د- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية: يقيس هذا المؤشر مدى إقبال الأفراد على الادخار على مستوى المؤسسات المصرفية وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية، وبالتالي يكشف على مدى انتشار الوعي المصرفي لديهم، كما يوضح قدرة البنوك العمومية والخاصة على تعبئة الادخار؛ أما عن تطور الودائع المجمعة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري بأشكالها، فهي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول(4- 15): تطور حجم الودائع على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري

طبيعة الودائع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الودائع تحت الطلب										
الودائع تحت الطلب	2870,7	3495,8	3356,4	3537,5	4434,8	3891,7	3732,2	4499,0	4880,5	4313,0
لبنوك العمومية	2569,5	3095,8	2823,3	2942,2	3712,1	3297,7	3060,5	3765,5	4054,7	3456,3
البنوك الخاصة	301,2	400,0	533,1	595,3	722,7	594,0	671,7	733,5	825,8	856,8
الودائع لأجل										
الودائع لأجل	2524,3	2787,5	3333,6	3691,7	4083,7	4443,4	4409,3	4708,5	5232,6	5531,4
لبنوك العمومية	2333,5	2552,3	3053,6	3380,4	3793,6	4075,8	4010,8	4233,0	4738,3	4986,0
البنوك الخاصة	190,8	235,2	280,0	311,3	290,1	367,6	398,6	475,5	494,3	545,5
الودائع كضمان										
الودائع كضمان[1]	424,1	449,7	548,0	558,2	599,0	865,7	938,4	1024,7	809,6	795,0
البنوك العمومية	323,1	351,7	426,2	419,4	494,4	751,3	833,7	782,1	626,7	635,2
البنوك الخاصة	101,0	98,0	121,8	138,8	104,6	114,4	104,7	242,6	182,9	159,9
مجموع الودائع										
(مجموع الودائع مليار دج)	5819,1	6733,0	7238,0	7787,4	9117,5	9200,8	9079,9	10232,2	10922,7	10639,4
حصة البنوك من إجمالي الودائع										
حصة ودائع البنوك العمومية	%89,8	%89,1	%87,1	%86,6	%87,74	%88,30	%87,06	%85,81	%86,24	%85,32
حصة ودائع البنوك الخاصة	%10,2	%10,9	%12,9	%13,4	%12,26	%11,70	%12,94	%14,19	%13,76	%14,68

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، السنوات: 2013- 2019.

أما عن حصص أصحاب هذه الودائع والمتمثلين في: المؤسسات والهيئات العمومية، المؤسسات الخاصة، الأفراد والجمعيات، آخرون، فنوضحها من خلال الجدول الموالي

[1] الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتماد ألمستندي، الضمانات والكفالات).

الجدول(4- 16): تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية

الودائع حسب القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الودائع تحت الطلب										
الم واليئات العمومية	1787,7	2243,7	1818,6	1822,8	2368,6	2023,4	1775,9	2325,8	2542,6	2041,9
المؤسسات الخاصة	672,2	746,3	888,5	1013,0	1159,7	1076,2	1099,9	1132,4	1340,8	1266,6
الأفراد والجمعيات	238,5	293,4	335,7	390,8	421,2	451,6	532,1	541,7	621,9	562,1
آخرون[1]	172,3	212,4	313,6	310,9	485,2	340,5	324,3	499,1	375,2	442,4
المجموع (مليار دج)	2870,7	3495,8	3356,4	3537,5	4434,7	3891,7	3732,2	4499,0	4880,5	4313,0
الودائع لأجل										
المؤسسات العمومية	579,5	625,7	862,9	1022,5	1195,7	1222,9	1084,8	1174,7	1222,9	1647,2
المؤسسات الخاصة	184,5	212,9	233,2	285,0	279,7	383,4	370,2	446,2	507,4	491,2
الأفراد والجمعيات	1751,0	1939,4	2187,2	2312,4	2515,6	2756,0	2881,9	3001,4	3254,2	3369,5
آخرون	9,3	9,5	50,3	71,8	92,8	81,0	72,3	86,1	248,1	23,5
المجموع (مليار دج)	2524,3	2787,5	3333,6	3691,7	4083,8	4443,3	4409,2	4708,8	5232,6	5531,4
الودائع كضمان[2]										
المجموع (مليار دج)	424,1	449,7	548,0	558,2	599,0	865,7	938,4	1024,7	809,6	795,0
مجموع الودائع										
المجموع (مليار دج)	5819,1	6733,0	7238,8	7787,4	9117,5	9200,7	9079,8	10232,2	10922,7	10639,5
حصة القطاع العام والخاص بالنسبة لإجمالي الودائع										
حصة القطاع العام	%45,4	%47,3	%42,4	%41,6	%44,9	%41,0	%36,9	%40,6	%39,7	%39,3
حصة القطاع العام	%54,6	%52,7	%57,6	%85,4	%55,1	%59,0	%63,1	%59,4	%60,3	%60 ,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، السنوات: 2013- 2019.

[1] عمليات جارية لم تقيد بعد في حسابات الزبائن.

[2] الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع لم يتم إدراجها حسب القطاعات.

نلاحظ من خلال الجدول (4-15) أن حجم الودائع عرف منحنى إيجابي طوال الفترة (2010-2018) مع تسجيل انخفاض طفيف سنة 2019، ونلاحظ ضعف حجم الودائع كضمان مقارنة بالودائع تحت الطلب والودائع لأجل، كما نلاحظ أيضا هيمنة البنوك العمومية على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي مقارنة بالحصة الضعيفة للبنوك الخاصة والتي لم تستطع أن تتخطى حاجز 14% من إجمالي الودائع المجمعة خلال الفترة (2010-2019).

ويتضح من خلال الجدول (4-16) أن المؤسسات والهيئات العمومية تمثل أكثر المودعين من أصحاب الودائع تحت الطلب ذلك لكونها تستعملها في تسوية التزاماتها المالية، وتأتي المؤسسات الخاصة في المرتبة الثانية، لتبقى حصة الأفراد والجمعيات الأضعف من إجمالي الودائع تحت الطلب خلال الفترة (2010-2019)، إلا أن هذه الفئة الأخيرة تحتل الصدارة من إجمالي الودائع لأجل، لتأتي في المرتبة الثانية حصة المؤسسات والهيئات العمومية من إجمالي الودائع لأجل.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن مؤشر الادخار لدى المؤسسات المالية والمصرفية ضعيف نوعا ما، ويمكن إرجاع ذلك إلى محدودية محفزات الادخار وبالخصوص انخفاض معدلات الفائدة على الادخار والتي تنفر أصحاب الفوائض المالية من التضحية بالاستهلاك الحالي مقابل الحصول على عوائد مستقبلية لا تعادل الحرمان الحالي، إضافة إلى نقص انتشار الفروع المصرفية وتركزها في مناطق معينة ما يجعل المدخرين يتكبدون تكاليف إضافية لإيداع أموالهم، الأمر الذي يؤدي إلى اعتمادهم ملاجئ أخرى للاحتفاظ بالأموال على غرار الاكتناز وشراء المعادن الثمينة، فضلا عن ضعف الثقافة الادخارية لدى المجتمع الجزائري[1].

هـ- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية: يعد الاقتراض مؤشرا هاما على مستوى الشمول المالي في الدولة، ويدل على مدى قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الاستجابة للمتطلبات التمويلية للأعوان الاقتصاديين من القطاعين الخاص والعام؛ وعن تطور القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي الجزائري، فهي موضحة في الجدول الموالي.

[1] أحمد سلامي، عبد الحق بن تفات، استقطاب الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي الجزائري بين التحديات وفرص النجاح، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 4، 2017، ص ص 230-231.

الجدول(4-17): تطور حجم القروض على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري

القروض الموزعة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القروض الموجهة للقطاع العام	1461.4	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9	3688.9	3952.8	4311.8	4944.2	5636,6
القروض الموجهة للقطاع الخاص	1805.3	1982.5	2244.9	2720.2	3120.0	3586.6	3955.0	4566.1	5029.9	5219,1
مجموع القروض الممنوحة (مليار دج)	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9	9974.0	10855,6
حصة البنوك العمومية%	%86.8	%85.8	%86.7	%86.5	%87.84	%87.51	%87.58	%86.78	%86.59	%87,93
حصة البنوك الخاصة%	%13.2	%14.2	%13.3	%13.5	%12.16	%12.49	%12.42	%13,22	%13.11	%12,07

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، السنوات: 2013-2019.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه استمرار التحسن في النشاط الإقراضي للمؤسسات المصرفية في الجزائر، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة من 3266,7 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 10855,6 مليار دينار جزائري سنة 2019، كما نلاحظ المساهمة المرتفعة للبنوك العمومية في عملية منح القروض مقارنة بالمساهمة المتدنية للبنوك الخاصة في ذات العملية، ما يدل على الدور الضعيف لهذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد.

من خلال ما سبق، وبعد الوقوف على مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري ذات العلاقة بالشمول المالي، اتضح أن هذه الأخيرة تشهد تزايدا وتطورا مستمرا من سنة إلى أخرى، إلا أنها لا تزال دون المستويات المرجوة، الأمر الذي يستلزم بذل السلطات النقدية المزيد من الجهود لتحسين مساهمة الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

الفرع الثاني: دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تحقيق الشمول المالي بالجزائر

يشمل القطاع المالي غير المصرفي في الجزائر العديد من المؤسسات، بما يتضمن مؤسسة بريد الجزائر، وشركات التأمين، وهيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات المالية التي تلعب دورا هاما في تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لفئات مختلفة من المتعاملين.

أولا: الشمول المالي من خلال مؤسسة بريد الجزائر

بالإضافة إلى الفروع المصرفية، تنتشر في الجزائر مكاتب البريد، وتمثل هذه الأخيرة وسيلة مهمة في المساهمة في وصول مختلف الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع وفي مختلف المناطق، وذلك لانتشار هذه المكاتب في كافة ربوع الوطن وقدم تواجدها.

1- لمحة عن مؤسسة بريد الجزائر

تعتبر مؤسسة بريد الجزائر من أكبر المؤسسات المالية الناشطة في السوق الجزائرية، حيث تمتلك شبكة واسعة من الفروع تمتد في جميع مناطق الوطن قصد تقديم مختلف الخدمات والمنتجات المالية لمختلف فئات المجتمع.

ظهرت مؤسسة البريد في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، وكانت تعرف آنذاك بتسمية (PTT) نسبة إلى الأحرف الثلاثة الأولى من الكلمات الفرنسية "البريد، التلغراف والهاتف"، وكان دورها يتمثل في الحفاظ على الاتصال مع المدينة من خلال تسليم الحوالات والصكوك البريدية، الاشتراك في خدمة توزيع الجرائد، بيع طوابع البريد، دفع المعاشات، وكذا دفع أجور المعلمين وعمال البلديات والإدارات العمومية.

وعقب الاستقلال، توارثت مصالح البريد الجزائرية بنية تحتية متضررة بفعل الحرب، ومصالح محدودة وغير ملائمة، كما سجلت شغور كبير فيما يتعلق بإدارة وتسيير مصالح البريد بالبلاد[1] خاصة بعد ترحيل أغلب عمال البريد من الأقدام السوداء[2]؛ فتوالت الإصلاحات على القطاع، وكان أولها صدور الأمر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتضمن قانون البريد والمواصلات، الذي يجعل من قطاع البريد والمواصلات

[1] بريد الجزائر، لمحة تاريخية عن بريد الجزائر، عن الموقع: www.poste.dz تاريخ الإطلاع: 2022/12/07.

[2] الأقدام السوداء: تسمية تطلق عن المستوطنين الأوروبيين الذين سكنوا أو ولدوا في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962).

مؤسسة واحدة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تحت إشراف وزارة البريد والمواصلات[1]، وبعد مدة طويلة، وتحديدا سنة 1999 تقرر إعادة هيكلة قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي إعادة هيكلة تجسدت فعليا سنة 2000 من خلال القانون رقم 03-2000 المتضمن القواعد العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث نتج عنه مؤسستين عموميتين هما "بريد الجزائر" و "اتصالات الجزائر"[2]، وتنفيذا لمحتويات هذا القانون، صدرت مراسيم تنفيذية لإنشاء وتنظيم وتحديد مجالات النشاط هاتين المؤسستين، منها المرسوم التنفيذي رقم 43-2002 المؤرخ في 14 جانفي2002 ، المتضمن تأسيس "بريد الجزائر" كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري[3]، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تخضع لقواعد القانون العمومي في نشاطاتها مع الدولة من جهة، وتعتبر تجارية في تعاملاتها مع الغير من جهة أخرى[4].

2- الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة بريد الجزائر

توفر مؤسسة بريد الجزائر صنفين من الخدمات:

أ- الخدمات البريدية: وتشمل:

- خدمات البريد: وتتمثل في جمع الرسائل والوثائق وإرسالها وتوزيعها، مع تقديم خدمة ملحقة ألا وهي التغليف؛
- خدمة الطرود البريدية: وتشمل جمع الطرود وإرسالها وتوصيلها؛
- بيع الطوابع.

تجدر الإشارة أنه نتيجة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم ورواج أجهزة ووسائل الاتصال الحديثة، فإن هذه الخدمات تناقصت بشكل كبير، وبالخصوص خدمة البريد التي حل محلها البريد الإلكتروني.

ب- الخدمات المالية: تقوم مؤسسة بريد الجزائر من خلال شقها المالي بتوفير العديد من الخدمات للعملاء، نذكر من بينها ما يلي:

[1] دعبوز سعاد، فرحي كريمة، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، 2021، ص 78.

[2] بريد الجزائر، لمحة تاريخية عن بريد الجزائر، مرجع السابق.

[3] كبيري فتيحة، سماحي أحمد، تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الرقمي، les cahiers du MECAS، المجلد13، العدد1، الجزائر،2017 ، ص 188.

[4] بريد الجزائر، لمحة تاريخية عن بريد الجزائر، مرجع سابق.

- خدمة الحساب الجاري البريدي: وفقا لهذه الخدمة، يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي فتح حساب بريدي جاري –شرط استيفائه الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها–، من خلال التقدم لمكتب البريد التابع للمقاطعة الإدارية لمحل إقامته، مع تقديم الوثائق الثبوتية المناسبة[1]، كما يمكن فتح الحساب الجاري البريدي على شبكة الانترنت، وذلك عبر الموقع الإلكتروني لبريد الجزائر ، وبعد فتح الحساب يستفيد الطالب من دفتر صكوك، ليتسنى له فيما بعد الاستفادة من خدمات الدفع، السحب، التحويل والاطلاع؛
- الخدمات الجوارية: وهي مجموعة من الخدمات المبتكرة، وضعتها مؤسسة بريد الجزائر تحت تصرف عملائها كدفع فواتير الكهرباء والغاز، دفع فواتير اشتراكات الإنترنت، دفع المنح الأجنبية، بيع قسائم السيارات، دفع مصاريف التأشيرة وغيرها؛
- تحويل الأموال من حساب بريدي إلى حساب بريدي آخر بواسطة صك بريدي: وهي خدمة متوفرة في جميع المكاتب البريدية، تتيح للزبائن خدمة آنية، آمنة وبسيطة الاستعمال، بمجرد ملأ الصك البريدي –حسب الشروط التنظيمية– وارفاقه ببطاقة تحديد الهوية يستطيع صاحب الحساب البريدي الجاري استعمال الصك البريدي الخاص به لانجاز عملية التحويل نحو الحساب البريدي الجاري للشخص المستفيد على مستوى أي مكتب بريد، وعقب تقييد صك التحويل على مستوى شباك البريد يتم الخصم الفوري من الحساب البريدي الجاري الخاص بمصدر الأمر للمبلغ أو المبالغ المحولة[2]؛
- خدمة الحوالات: وهي خدمة تنفرد بتقديمها مؤسسة بريد الجزائر، وهي نوعان:

✓ حوالة على شكل بطاقة: يتيح هذا النوع لعملاء المؤسسة إرسال مبلغ مالي إلى شخص آخر في أي منطقة من التراب الوطني؛

✓ الحوالة الإلكترونية: تشبه النوع الأول، غير أن هذه الأخيرة تتميز بتحويل الأموال بطريقة إلكترونية من مكتب بريدي إلى آخر عبر شبكة الإنترنت [3].

ونتيجة التطورات التكنولوجية الحاصلة، قامت مؤسسة بريد الجزائر باستحداث جملة من الخدمات الإلكترونية التي تتيح للعملاء الحصول على احتياجاتهم المالية بيسر وفي أقل وقت، أهمها:

---

[1] كبيري فتيحة، سماحي أحمد، مرجع سابق، ص 191.

[2] بريد الجزائر، الخدمات المالية، عن الموقع: www.poste.dz تاريخ الإطلاع: 2022/12/08.

[3] كبيري فتيحة، سماحي أحمد، مرجع سابق، ص 192.

- الشباك الإلكتروني: وهو جهاز إلكتروني يوفر للزبائن خدمة سحب الأوراق النقدية آليا وبأقصى سرعة؛
- بطاقة السحب الإلكتروني (الذهبية): وهي بطاقة إلكترونية، تصدر عن مؤسسة بريد الجزائر، تمكن العملاء من سحب النقود من أي شباك بريدي أو موزع إلكتروني عبر كامل القطر الوطني، وتوفر هذه البطاقة لحاملها الأمن والسرعة؛
- إتاحة الخدمات عن طريق شبكة الإنترنت: كخدمات الإطلاع على الرصيد، خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية، خدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية[1]؛
- خدمة الدفع " BARID PAY": وهي خدمة تسمح بالدفع عن طريق تقنية المسح عبر الهاتف النقال لرمز الاستجابة السريعة دون اللجوء إلى أجهزة الدفع (TPE أو البطاقة الذهبية)، المبنية على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد المعروف بتسمية (QR code) انطلاقا من تطبيق "BARIDIMOB" ليتم بعدها منح رمز الإجابة السريع للتاجر أو يتولد بموجب إجراء المعاملة المالية، وهو ما يسمح بتحويل الأموال من حساب العميل إلى حساب التاجر بكل أمن وفي وقت فوري؛
- خدمة السحب بدون بطاقة: وهي خدمه تتيح لعملاء مؤسسة بريد الجزائر الحاملين للبطاقة الذهبية إجراء عمليات سحب الأموال عبر الشبابيك دون استعمال البطاقة، وذلك من خلال إدخال رقم العملية والرقم السري الخاص بها [2].

بالإضافة إلى هذه الخدمات، وفي إطار سعيها إلى تقديم خدمات بريدية ومالية نوعية يسهل الوصول إليها، أقدمت مؤسسة بريد الجزائر على خطوة جبارة، وذلك من خلال إطلاق "خدمة مكاتب البريد المتنقلة"، حيث قامت بتجنيد مركبات مهيأة ومزودة بكامل المعدات اللازمة، تتنقل إلى المناطق الأكثر عزلة في البلاد قصد تزويد الأفراد بمختلف الخدمات المالية والبريدية بالقرب من أماكن سكناهم، وتجنيبهم مشاق التنقل إلى مقر الولاية للحصول عليها[3]، كما تم توفير هذه الخدمة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وذلك لتخفيف

---

[1] بربار نور الدين، مشري مريم، مساهمة التكنولوجيا المعلومات في تحديد الخدمات المالية –دراسة حالة بريد الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد1 ، العدد1، 2016، ص 65.

[2] بوخاري فاطنة، التكنولوجيا البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002–2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد8، العدد3، 2021، ص 352.

[3] بريد الجزائر، تقديم "مؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والاقتصادي بريد الجزائر"، عن الموقع: www.poste.dz تاريخ الإطلاع: 2022/12/08.

الضغط على مكاتب البريد من ناحية وتخفيف أعباء التنقل وتقليص طوابير الانتظار على الأفراد من ناحية أخرى.

3- مؤشرات الوصول والاستخدام للخدمات المالية بمؤسسة بريد الجزائر

يحتل قطاع البريد دورا مهما وجوهريا ضمن الاقتصاد الجزائري، إذ يتوفر على شبكة هياكل وإدارات تغطي كافة أنحاء القطر الوطني وتساهم في تقريب وإتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، مما يسهل الوصول إليها وبالتالي استخدامها. والجدول الموالي يوضح تطور عدد مكاتب البريد والكثافة البريدية (المكاتب/عدد السكان) في الجزائر منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2021.

الجدول(4-18): تطور عدد مكاتب البريد والكثافة البريدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد مكاتب البريد	3398	3456	3494	3559	3633	3678	3755	3823	3907	4000	4053	4106
الكثافة البريدية	10471	10936	10508	10502	10489	10547	10517	10516	10475	10415	10385	10515

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء، والتقارير السنوية لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، السنوات: 2020، 2021.

يتضح من خلال الجدول أعلاه التطور الحاصل في عدد مكاتب البريد الناشطة على المستوى الوطني، فبعدما كان عددها سنة 2010 يقدر ب 3398 مكتب ارتفع ليصل إلى 4106 مكتب سنة 2021، أي بزيادة قدرت بأكثر من 700 مكتب بريد خلال 12 سنة، وهو ما يفسر السعي المتواصل لمؤسسة بريد الجزائر إلى تكثيف شبكتها من خلال فتح نقاط بريدية في مختلف مناطق الوطن، ليس فقط في المناطق العمرانية الكبيرة والمناطق الريفية المنعزلة، بل وحتى داخل الأقطاب الجامعية والثكنات العسكرية والهياكل الكبرى لنقل المسافرين.

ومن ناحية أخرى، يتضح من خلال الجدول أن الكثافة البريدية بالجزائر سنة 2021 بلغت مكتب بريدي واحد (1) لكل 10515 نسمة، في حين يقدر المعدل الذي حدده الاتحاد البريدي العالمي (UPU) بمكتب واحد

(1) ل 3000 إلى 6000 نسمة[1]، وهو ما يدل على وجود عجز في عدد مكاتب البريد بالجزائر، وبالتالي ضرورة بذل مؤسسة البريد المزيد من الجهود، وذلك بإنشاء مكاتب بريدية جديدة موزعة بطريقة متوازنة بين مختلف مناطق الدولة من أجل التخفيف من عدم المساواة الإقليمية والتفاوتات الاجتماعية، بالإضافة إلى متابعة التطور السنوي للسكان حتى يتسنى زيادة عدد مكاتب البريد بما يتناسب وزيادة عدد السكان سنويا .

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالإضافة إلى انتشار مكاتبها في مختلف مناطق الوطن والذي بلغ 4106 مكتب سنة 2021، تعزز مؤسسة بريد الجزائر شبكتها بمكاتب بريد متنقلة، بلغت أزيد من 65 مكتب سنة 2021، كما توفر لعملائها عدد كبير من الموزعات الآلية للأوراق المالية قدر ب 1407 موزع آلي سنة2021 ، وتتيح لهم البطاقة الالكترونية "الذهبية" للقيام بمختلف العمليات المالية، وذلك بغية تسهيل وصولهم إلى الخدمات التي تقدمها بأسرع وقت وبأقل تكلفة [2].

وفيما يتعلق بملكية الحسابات لدى مؤسسة بريد الجزائر، فنعرضها من خلال الجدول الموالي:

الجدول (4-19): تطور عدد الحسابات البريدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الحسابات المفتوحة	1236456	1519421	1375100	1098920	1090528	1137820	1010329	1013098
إجمالي عدد الحسابات	13551743	15096025	16259811	17082673	18080469	19811250	20044782	20431478

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول السابق يتضح أن عدد الحسابات البريدية المفتوحة في الجزائر في تزايد مستمر، إذ يرتفع بمعدل مليون حساب سنويا، ما نتج عنه التزايد في العدد الإجمالي للحسابات البريدية والذي بلغ أكثر من 20مليون حساب سنة 2017، وهو ما يشير إلى أن مؤسسة بريد الجزائر تستحوذ على نسبة كبيرة من الحسابات، وذلك لانتشارها الواسع عبر كامل التراب الوطني، بالإضافة إلى إجبار السلطات العمومية العمال

[1] SAM Hocine, Analyse du niveau d'inclusion financière en Algérie, étude empirique sur les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou: Etat des lieux et perspectives, Thèse de doctorat en sciences Economique, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2019, p 205.

[2] عن الموقع: www.aps.dz تاريخ الاطلاع: 2022/12/02.

على فتح الحسابات البريدية لتلقي الأجور والمنح، وكذا إجبار الطلاب الجامعيين وبالخصوص المتحصلين الجدد على شهادة البكالوريا على فتح حسابات بريدية لتلقي المنحة.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن مؤسسة بريد الجزائر وبفضل كثافة شبكتها وتنوع خدماتها، استطاعت تشجيع مختلف فئات المجتمع على الاندماج في القطاع المالي للاستفادة من هذه الخدمات، إلا أنه وبالرغم من ذلك يتعين عليها بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق مفهوم الشمول المالي.

ثانيا: دور شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يعتبر التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، يؤدي دورا هاما في الإقتصاد، إذ يوفر الحماية المالية الشاملة والكافية للأفراد والمؤسسات –صغيرة كانت أم كبيرة– وممتلكاتهم وثرواتهم من مختلف الأخطار التي قد تتعرض لها، ويتجلى ذلك من خلال التعويض عن الخسائر الناتجة عن وقوع الأضرار، ما يوفر لهم شعورا بالاطمئنان ويحفزهم على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، كما تسمح التعويضات التي يتحصلون عليها بالحفاظ على الأمان المالي واستعادة نفس المركز المالي السابق قبل وقوع الخسارة، ما يؤدي إلى استمرار واستدامة أنشطتهم، فيساهم ذلك بدوره في تحقيق منافع للاقتصاد، إذ ومن خلال الأقساط المجمعة من قبل شركات التأمين يخصص جزء لتكوين رؤوس الأموال وتوجيهها لتمويل المشاريع الاستثمارية، كما يساهم في توفير مناصب العمل، ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توافر إداريين ومحاسبين وعمال في المراكز الرئيسية لشركات التأمين وشبكة فروعها، كما يعتبر التأمين عنصرا مساعدا في الحد من التضخم، إذ تؤدي الزيادة في الادخار إلى تقليل الإنفاق والطلب على السلع والخدمات وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار، كذلك فان زيادة المدخرات تؤدي إلى زيادة الاستثمارات ودعم الإنتاج ما يؤدي إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات وانخفاض الأسعار، مما يحد من التضخم ...الأمر الذي يجعل هذا القطاع حلقة هامة لا يمكن إغفال دورها في تعزيز الشمول المالي، وبالتالي في دعم الاقتصاد الوطني[1].

[1] مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، 2016، ص ص 23-24.

1- التطور التاريخي لنشاط التأمينات في الجزائر

يعود وجود التأمين في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية، أين قام المستعمر الفرنسي –استجابة لطلب المعمرين وحاجتهم إلى التأمين ضد المخاطر التي تهدد شخصهم وأملاكهم– بتأسيس عدد من شركات التأمين بالأراضي الجزائرية وإبقائها حكرا على المعمرين دون غيرهم وإخضاعها للقوانين والتشريعات الفرنسية.

وغداة الاستقلال، ونظرا لحالة الفوضى التي كانت تنتاب الإقتصاد الجزائري بجميع قطاعاته –خصوصا قطاع التأمين، وفي ظل غياب الإطارات المؤهلة في ميدان التأمين والتشريعات الجزائرية المنظمة له، تقرر استمرار شركات التأمين الفرنسية والأجنبية في ممارسة عمليات التأمين بالجزائر، مع استمرار سريان التشريع الفرنسي، مما جعل الشركات الأجنبية تقوم بتحويل رؤوس الأموال في شكل أقساط تأمين معاد التنازل عنها للدولة الأم، وبذلك حرمان الجزائر من هذه الأموال التي كانت ستساهم حتما في تطورها، ما دفع الدولة الجزائرية سنة 1963 إلى إصدار قوانين تضمنت إنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها قانونية وإجبارية لجميع عمليات التأمين المحققة في الجزائر، وتحديد الشروط الواجب الالتزام بها من قبل شركات التأمين الأجنبية لتتمكن من مزاولة نشاطها ضمن قطاع التأمين الجزائري، بالإضافة إلى احتكار الدولة قطاع التأمين وتأميم شركات التأمين التي استمرت في النشاط في قطاع التأمين الجزائري سنة 1966، فضلا عن مباشرتها عملية تخصيص قطاع التأمين سنة 1972.

إلا أنه وبحلول سنة 1989، تم رفع احتكار الدولة وإلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين لتتمكن هذه الأخيرة من ممارسة مختلف العمليات بكل حرية، ليلي ذلك سلسلة من الإصلاحات تحضيرا لتحرير السوق الجزائرية للتأمين، أهمها إصدار الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بقانون التأمينات في الجزائر والذي حمل تغييرات جذرية تخص القطاع أهمها إنهاء احتكار الدولة للتأمين والسماح بإنشاء شركات تأمين خاصة، لتتوالى بعدها الإصلاحات إلى غاية صدور القانون الحالي للتأمين، وهو القانون 06-04 بتاريخ 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07، والذي فصل ونظم كل ما يتعلق بنشاط التأمين في الجزائر [1].

[1] معوش محمد الأمين، متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، الجزائر، 2019-2020، ص ص 177، 179.

2- الشمول المالي من خلال شركات التأمين

يمارس نشاط التأمين في الجزائر مجموعة من الشركات، تتباين بين شركات عمومية وأخرى خاصة، بالإضافة إلى التعاضديات، كما هو موضح في الشكل.

الشكل (4-5): شركات التأمين الناشطة في الجزائر إلى غاية 2022

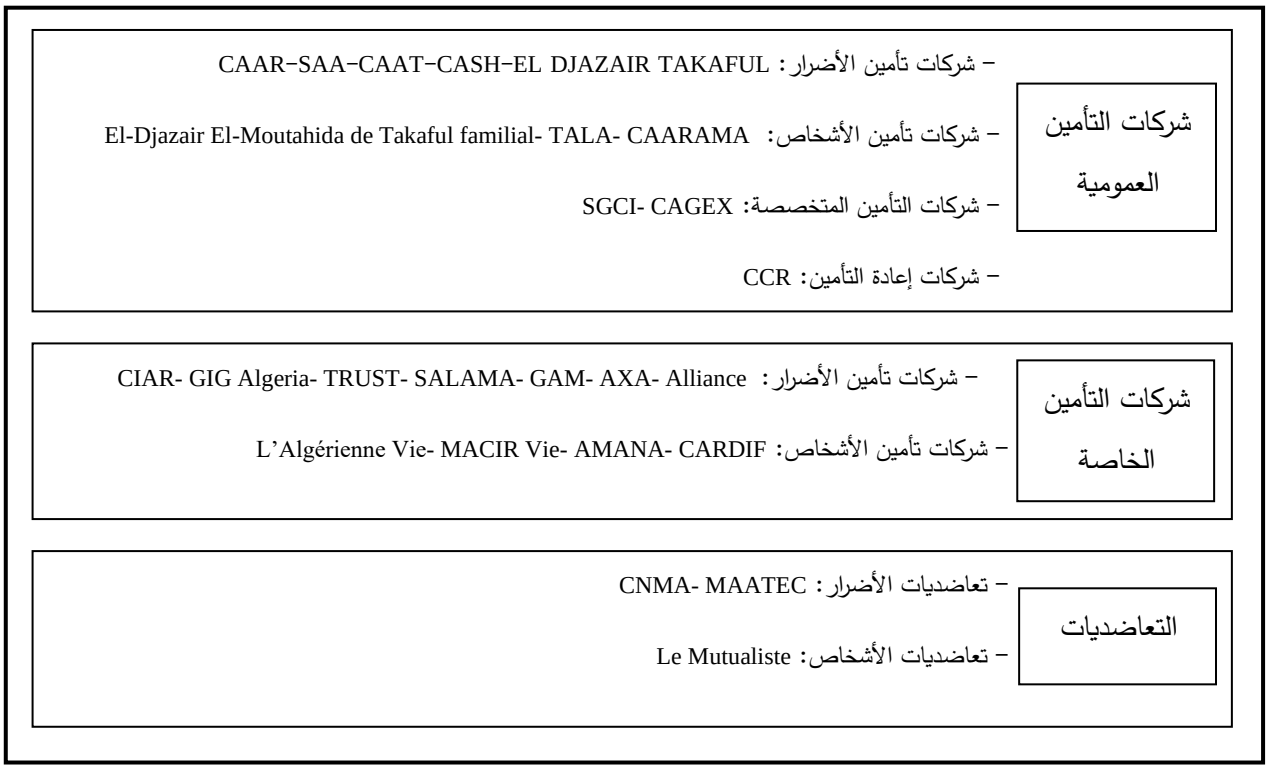

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للتأمينات: www.cna.dz تاريخ الإطلاع: 2022/09/04.

وتعتمد هذه الشركات لتوزيع خدمتها في السوق الجزائري على شبكة من الفروع تشهد تطورات سنوية يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول (4-20): شبكة توزيع شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الفروع	-	1977	2281	2241	2397	3707	3927	4332	4912	5010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للتأمينات: www.cna.dz تاريخ الإطلاع: 2022/11/11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن شبكة التوزيع في سوق التأمين الجزائري تعرف توسعا من سنة إلى أخرى، وهو ما يثبت سعي شركات التأمين إلى الوصول إلى أكبر عدد من المؤمن لهم، إلا أن شبكة هذه الشركات تتمركز أغلبها في المناطق الشمالية للبلاد وفي المدن، ما يؤدي إلى حرمان فئات واسعة من المجتمع وخاصة الموجودة في جنوب البلاد والمناطق الريفية من الخدمات التأمينية.

وبالنسبة لحجم إنتاج قطاع التأمين في الجزائر، والمعبر عنه بإجمالي الأقساط المكتتبة على مستوى شركات التأمين الناشطة في هذا القطاع، فنقوم باستعراض تطوره بحسب الفروع من خلال الجدول التالي:

الجدول (4-21): تطور حجم إنتاج التأمين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
فرع تأمين السيارات	39	44	53	61	64	66	66	66	70	70
فرع تأمين النقل	6	5	5	5	6	6	7	6	6	6
فرع تأمين الأضرار	27	29	32	36	42	42	43	46	46	51
فرع التأمين الفلاحي	1	1	2	3	3	4	3	2	2	3
فرع تأمين القرض	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2
فرع تأمين الأشخاص	7	7	7	9	9	10	11	13	12	14
أقساط التأمين الإجمالية (مليار دج)	81	87	100	115	125	129	131	135	138	146

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للتأمينات: www.cna.dz تاريخ الإطلاع: 2022/11/12.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم إنتاج قطاع التأمين في الجزائر، قد شهد نموا مستمرا خلال الفترة (2010-2019)، إذ بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لكل فروع التأمين على مستوى شركات التأمين الجزائرية سنة 2019 قيمة 146 مليار دينار جزائري مقارنة ب 81 مليار دينار جزائري سنة 2010، كما يتضح هيمنة فرع التأمين على السيارات على الحصة الأكبر من إجمالي الإنتاج المحقق وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إلزامية التأمين على السيارات في الجزائر، يليه فرع تأمين الأضرار ويرجع ذلك إلى طبيعة المنتجات التي يقدمها هذا الفرع والخاصة بأخطار الحريق والأخطار الأخرى، أما باقي الفروع فتساهم بشكل ضعيف ذلك باعتبارها من التأمينات الاختيارية في الجزائر، وهو ما ينعكس سلبا على إنتاجية قطاع التأمين، الذي يضيع حصصا معتبرة من الأقساط سنويا، فضلا عن بقاء العديد من الأفراد دون تأمين.

أما فيما يخص الكثافة التأمينية في الجزائر، والتي تقيس الحصة التي يخصصها الفرد سنويا لإنفاقها على طلب منتجات التأمين –بمعنى الإنفاق الفردي على التأمين–، والمعبر عنها بإجمالي أقساط التأمين منسوبة إلى عدد السكان، فقد شهدت هي الأخرى تطورا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-22): تطور كثافة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أقساط التأمين الإجمالية (مليار دج)	81	87	100	115	125	129	131	135	138	146
عدد السكان (مليون نسمة)	35	36	37	38	38	39	40	41	42	43
كثافة التأمين (دج/ساكن)	2253	2378	2671	3005	3207	3229	3231	3257	3263	3368
كثافة التأمين (دولار/ساكن)	-	32,65	34,45	37,86	39,84	32,16	29,23	29,16	28,43	27,91

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للتأمينات: www.cna.dz تاريخ الإطلاع: 2022/11/12.

ما يلاحظ من الجدول السابق أن معدل الإنفاق الفردي على خدمات التأمين قد عرف تطورا ملحوظا، بعدما كان الفرد الجزائري ينفق 2253 دينار جزائري على التأمين تطور إنفاقه سنة 2019 ليصبح في 3368 دينار جزائري أي ما يعادل 27,91 دولار أمريكي؛ لكن بالرغم من هذا التحسن المسجل، يبقى معدل كثافة التأمين في الجزائر ضعيف جدا مقارنة بالمعدل العالمي المقدر 818 دولار للساكن سنة 2019، ما جعل ترتيب الجزائر متأخرا جدا (الرتبة 84 عالميا)[1]، وهو ما يشير إلى انخفاض الوعي التأميني بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى عزوفهم عن طلب الخدمات التأمينية عدا الإجبارية منها.

وفي الأخير واستنادا إلى المؤشرات السابق عرضها، يمكن القول أنه بالرغم من التطور الذي يشهده قطاع التأمين في الجزائر إلا أن مساهمته في تعزيز الشمول المالي تبقى محدودة.

[1] Daniel Staib et al, World insurance riding out the 2020 pandemic storm, Swiss Re institute, N°4/2020, 2020, p 31.

ثالثا: الشمول المالي وهيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي عمدت الحكومة الجزائرية –منذ التسعينات من القرن العشرين– إنشائها، مسعى آخر لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، إذ تعمل هذه الهيئات على توفير الدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي القضاء على الاختلالات والمشاكل التي تواجهها هذه الأخيرة في هذا المجال، ما يزيد من كفاءتها وفعاليتها في الإقتصاد الوطني؛ ومن أهم هذه الهيئات نذكر:

1- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلفا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996[1]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، تضم شبكة تتكون من 61 فرع تغطي كل ولايات الوطن بالإضافة إلى العديد من الملحقات المتواجدة في الدوائر الكبرى، تقوم بمرافقه حاملي المشاريع –البالغين من العمر 18-55 سنة – من أجل إنشاء وتوسيع مؤسساتهم المصغرة، مع منحهم إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة قصد خلق الثروة ومناصب العمل[2].

وتقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية نوعين من التمويل كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] المادة 01، المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 70، 2020، ص 8.

[2] عن الموقع www.anade.org : تاريخ الإطلاع: 2022/12/26.

الجدول (4-23): صيغة التمويل المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

صيغة التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة ANADE	القرض البنكي
التمويل الثنائي: حتى 10000000 دج	%50	%50	-
التمويل الثلاثي: حتى 10000000 دج	- البطالين والطلبة (كافة المناطق): %5	%25	%70
	- الغير بطالين:		
	مناطق الجنوب: 10%	%20	%70
	مناطق الهضاب: 12%	%18	%70
	بقية المناطق: 15%	%15	%70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية www.anade.org تاريخ الاطلاع: 2022/12/26.

وتقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الدعم المالي للمؤسسات عن طريق الصيغ المذكورة؛ ومنذ إنشائها ساهمت في تمويل عدد معتبر من المشاريع.

الجدول (4-24): إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من الإنشاء إلى غاية 2019/12/31

السنة	عدد المشاريع الممولة	القيمة المالية	مناصب العمل المستحدثة
2019	385166	1244329836912	919397

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 36، الجزائر، 2019، ص 26.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومنذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2019 ساهمت في تمويل 385166 مؤسسة، بقيمة مالية قدرت 1244329836912 دينار جزائري، وهو ما أدى إلى استحداث ما عدده 919397 منصب عمل.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

كمحاولة لمحاربة الفقر والبطالة، وسعيا إلى تشجيع السكان المحرومين على استحداث أنشطتهم الخاصة التي توفر لهم المداخيل وتمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية، اعتمدت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 القرض المصغر، إلا أن نشاطه لم يرقى إلى المستوى المطلوب بسبب ضعف عملية مراقبة ومتابعة انجاز المشاريع، وهو ما استوجب -بعد خمس سنوات فقط- إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة، فتم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي الحجة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الغير المستفيدين من التمويلات البنكية، وتكليفها بمجموعة من المهام، أهمها:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريعات المعمول بها؛
- منح القروض؛
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم ومرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة حول كل ما يتعلق بتقنيات التمويل والتسيير؛
- الحفاظ على العلاقة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع ومتابعة إنجاز المشاريع والمشاركة في تحصيل الديون المستحقة.

وتمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر صيغتين للتمويل، تمويل ثنائي (الوكالة-المقاول) يخص تمويل شراء المواد الأولية، وتمويل ثلاثي (الوكالة-المقاول-البنك) يخص إنشاء المشاريع الجديدة[1].

[1] عن الموقع: www.angem.dz تاريخ الإطلاع: 2022/12/27.

الجدول (4-25): صيغ التمويل المتعددة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

صيغة التمويل	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
التمويل الثنائي:			
مناطق الجنوب: لا يتجاوز 250000 دج	%0	-	%100
بقية المناطق: لا يتجاوز 100000 دج	%0	-	%100
التمويل الثلاثي:			
لا يتجاوز 1000000	%1	%70	%29

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ الإطلاع: 2022/12/27.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة حسب كل صيغة فهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (4-26): القروض الممنوحة حسب الصيغة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 2019/12/31

نوع التمويل	عدد القروض	النسبة	عدد مناصب العمل المستحوذة
تمويل اقتناء المواد الأولية	832247	%90,46	1219080
تمويل ثلاثي	87738	%9,54	133090
المجموع	919985	%100	1352170

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 36، الجزائر، 2019، ص 22.

وحسب الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منحت حوالي 919985 قرض وساهمت في خلق 1352170 منصب عمل، وذلك منذ إنشائها وإلى 2019/12/31.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

هو مؤسسة عمومية موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق 6 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والمتمم والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ

في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 3 جانفي 2004، والمتمم والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 7 رجب 1431 الموافق ل 20 جوان 2010[1]؛ ويتكفل الصندوق بدعم الشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر ما بين 30-50 سنة ومساعدتهم لوضع مخطط العمل لمشاريعهم ومرافقتهم خلال جميع مراحل تجسيدها مع تقديم المساعدات المالية لهم[2].

الجدول (4-27): صيغ التمويل المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

صيغة التمويل	المساهمة الشخصية	قروض دون فائدة	القروض البنكية
التمويل الأحادي	%100	-	-
التمويل الثلاثي:			
الاستثمار أقل من 5000000 دج	%1	%29	%70
الاستثمار من 5000000 دج إلى 10000000 دج	%2	%28	%70

المصدر: بوساق أحمد، مرجع سابق، ص 138.

وقد ساهم الصندوق منذ إنشائه في دعم عدد معتبر من المشاريع مثل ما هو موضح في الجدول.

الجدول (4-28): إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية 2019/12/31

السنة	عدد المشاريع الممولة	القيمة المالية (بالمليون دج)	مناصب العمل المستحدثة
2019	150278	505241	317194

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 36، الجزائر، 2019، ص 27.

من خلال الجدول السابق يظهر أن عدد المشاريع التي استفادت من إعانات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ تأسيسه إلى غاية نهاية سنة 2019 وصل إلى 150278 مشروع، بقيمة مالية قدرت ب 505241مليون دينار جزائري، كما وصل عدد المناصب التي تم استحداثها من قبل الصندوق إلى 317194

[1] عن الموقع: www.cnac.dz تاريخ الإطلاع: 2022/10/10.

[2] بوساق أحمد، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) -حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020-2021، ص 138.

منصب، وذلك نتيجة الدعم المكثف من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والامتيازات التي يقدمها لأصحاب المشاريع.

الفرع الثالث: الشمول المالي في الجزائر وفق قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

تعتبر قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي الصادرة عن مجموعة البنك الدولي والمسماة Global Findex-Global Financial Inclusion Database أهم مصدر لتقييم جهود الدول فيما يخص تحسين مستويات الشمول المالي، حيث تقدم قاعدة Findex مجموعة من المؤشرات حول إمكانية حصول الأفراد –البالغين 15 سنة على الأقل– على الخدمات المالية واستخدامها في أكثر من 140 دولة؛ وتجدر الإشارة أن قاعدة البيانات صدرت في أربع نسخ، حيث صدرت نسختها الأولى سنة 2011، ونسختها الثانية سنة 2014، ونسختها الثالثة سنة 2017، في حين صدرت آخر نسخة لها سنة 2021؛ وفيما يلي سنعرض بعض المؤشرات الجزئية للشمول المالي الخاصة بالجزائر بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي.

الجدول (4–29): النسب المؤوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

المؤشرات	2011	2014	2017	2021
ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية	33	50	43	44
ملكية بطاقات السحب الآلي	14	22	20	23
ملكية البطاقات الائتمانية	1	6	3	3
الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	1	6	5	4
الاقتراض من الجهات غير الرسمية (العائلة والأصدقاء)	25	13	19	31
ادخار الأموال لدى المؤسسات المالية الرسمية	4	14	11	16
ادخار الأموال لدى الجهات غير الرسمية (العائلة والأصدقاء)	2	3	4	4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على World Bank, The Global Findex database, 2021 عن الموقع:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data تاريخ الإطلاع: 2022/12/06.

يظهر الجدول أعلاه النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزائية للشمول المالي في الجزائر خلال السنوات 2011، 2014، 2017 و2021، ويتضح من خلال معطياته أن:

– مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية رغم انخفاضه سنة 2017 إلاّ أنه يسجل مستوى جيد، ولكن إذا قمنا بتحليل هذا المؤشر من زاوية الإقصاء المالي نجد أن 56% من السكان البالغين في الجزائر لا يملكون حسابا، ويرجع ذلك – حسب المستجوبين من البالغين في الجزائر الذين لا يملكون حساب والذين شملهم المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي سنة 2021– إلى: البعد الجغرافي للمؤسسات المالية والمصرفية (10%)، ارتفاع تكاليف الخدمات المالية (22%)، عدم توفر العميل على أموال كافية لفتح الحساب (69%)، انعدام الثقة في المؤسسات المالية (19%)، امتلاك أحد أفراد الأسرة لحساب (33%)، بالإضافة إلى الأسباب الدينية (16%).

– مؤشر ملكية بطاقات السحب الآلي سجل ارتفاعا سنة 2021 مقارنة بنسبة 2011 بزيادة قدرها 9 نقاط مؤوية، إلّا أنه بالرغم من ذلك تبقى نسبته منخفضة إذ لم تتجاوز 23%، وهو ما يدل على عدم وصول شرائح كبيرة من المجتمع إلى الخدمات المالية التي توفرها هذه الأداة.

– نسبة الاقتراض من الجهات غير الرسمية في الجزائر–العائلة والأصدقاء– تفوق نسبة الاقتراض من الجهات الرسمية، فالاقتراض من هذه الأخيرة سجل نسب متدنية، وهي في تناقص، في حين سجل الاقتراض من العائلة والأصدقاء نسب مرتفعة نسبيا (31%)، ما يدل على عدم وجود تسهيلات من طرف المؤسسات المالية الرسمية في منح القروض للأفراد، فضلا عن عزوف هؤلاء عن التعامل مع الجهات الرسمية لعدة أسباب لعل أهمها: تفادي الإجراءات المعقدة للحصول على القروض، وارتفاع معدلات الفائدة عليها.

– نسب ادخار البالغين لدى المؤسسات المالية ورغم ارتفاعها سنة 2021 إلا أنها تضل ضعيفة إذ لم تتجاوز16%، وذلك لانعدام ثقة الأفراد في المؤسسات المالية أو نقص ثقافتهم الادخارية، فضلا عن تفضيل آخرين لبدائل أخرى لادخار أموالهم كاكتنازها في المنازل أو الإحتفاض بها لدى العائلة والأصدقاء.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في نسيج الاقتصاد الجزائري، ذلك نتيجة انتشارها الواسع عبر كامل التراب الوطني ونشاطها في مختلف المجالات، فضلا عن ما توفره هذه المؤسسات من فرص وميزات تساهم في النهوض بالاقتصاد؛ وفي هذا الصدد لا يوجد أحسن من الإحصائيات للوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تطورها بعدة مراحل، تميزت كل منها بمميزات خاصة ارتبطت أساسا بالنظام الاقتصادي والفكر السياسي السائد، ويمكن إيجاز هذه المراحل في الجدول الموالي:

الجدول (4-30): التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفترة	اسمها	أهم مميزاتها	أهم القوانين الصادرة	مكانة الم ص وم فيها
قبل 1962	مرحلة الاستعمار	- تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي؛ - ملكية المستوطنين الفرنسيين ل 98 بالمائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- القانون الفرنسي هو السائد؛ - صدور المخطط الاستعماري "مخطط قسنطينة" سنة 1958.	- كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفروع للشركات الكبرى الفرنسية وتعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر؛ - انخفاض تكلفة اليد العاملة؛ - محدودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعود للجزائريين.
1962 - 1982	مرحلة تهميش القطاع الخاص	- تبني النهج الاشتراكي؛ - هيمنة القطاع العام؛ - الاعتماد على سياسات الصناعات المصنعة؛ - توقف معظم المؤسسات عن الحركة الاقتصادية بعد الاستقلال نتيجة الهجرة الجماعية للفرنسيين.	- صدور القانون الأول للاستثمار سنة 1963 لمعالجة اضطرابات المحيط التي عقبت الاستقلال؛ - صدور قانون الاستثمار الثاني سنة 1966 والذي يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية.	- إسناد المؤسسات الصغيرة للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب وإدراجها ضمن أملاك الشركات الوطنية؛ - لم يكن للقانون الصادر أثر في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - لم تحظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام الدولة؛ - شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدوديته في القطاع الخاص؛ - شهدت هذه المرحلة صرامة في المراقبة الجبائية، وتشريعات

				متشددة وسد أبواب التجارة الخارجية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
1982 – 1988	وضع إطار تشريعي للاستثمار الوطني الخاص	انخفاض مداخيل الدولة؛ – انخفاض أسعار المحروقات؛ – تأثر استثمارات القطاع العام.	– صدور القانون 82-11 والمتعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية؛ – إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق لمتابعة الاستثمارات الخاصة.	– عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتبارها قطبا محركا وحيويا بإمكانه المساهمة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة؛ – تحصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية، وكذلك القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد.
1988 – 2000	الإصلاحات الاقتصادية	– تدارك أهمية القطاع الخاص؛ – إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد الموجه؛ – البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية؛ – تحرير التجارة الخارجية؛ – استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.	– صدور القانون 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، وأهم ما جاء به هذا القانون هو إلغاء الاعتماد وتحرير سقف الاستثمار الخاص والسماح للمستثمر الخوض في القطاعات ذات الأولوية للاستفادة من الامتيازات الجبائية والمالية دون المساس بالنشاطات الاقتصادية المحتكرة من قبل الدولة؛ – صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض؛ – صدور المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار؛ – صدور المرسوم التنفيذي رقم	– البروز التدريجي لمبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية، حيث أضحت المؤسسات العمومية والخاصة تعامل نفس المعاملة بعد إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية؛ – اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الاستثمار أساسا في الأنشطة التجارية (استيراد السلع الاستهلاكية النهائية)؛ – عرفت المناولة تطورا ضعيفا؛ – شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا ابتداء من سنة 2000.

			211-94 المتعلق بإنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
2001 – 2016	تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره	– القيام بالتعديلات الضرورية لإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمارات؛ – استرجاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانتها في الاقتصاد.	– صدور الأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار؛ – صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ – إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛ – إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	– وضع أول تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ – ضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة؛ – تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛ – تشجيع روح المقاولاتية والإبداع؛ – تحسين الأداء البنكي في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ –العمل على تسويق وتصدير السلع التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
بعد 2016	المرحلة الحالية	–	– صدور القانون 17-02 متأثرا بالتعديل الدستوري لسنة 2016 الذي يمجد مبدأ حرية التجارة والاستثمار.	– تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ – ترقية نشاط المناولة.

المصدر: علمي حسيبة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وآفاق اقتصادية واعدة، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص ص 117-118.

الفرع الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة نموا مطردا، ويعزى الفضل في ذلك إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية والجهود الجبارة التي بذلتها في سبيل تهيئة مناخ جاذب لاستثمارات هذا القطاع، فضلا عن البرامج التمويلية وهيئات الدعم التي سخرتها لخدمته.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب طبيعة الملكية

للوقوف على تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 نورد الجدول التالي:

الجدول (4-31): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	الم ص م الخاصة	الم ص م العامة	المجموع
2010	618515	557	619072
2011	658737	572	659309
2012	711259	557	711832
2013	777259	557	777818
2014	851511	542	852053
2015	934037	532	934569
2016	1022231	390	1022621
2017	1074236	267	1074503
2018	1141602	261	1141863
2019	1193096	243	1193339
2020	1230844	229	1231073

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ، السنوات: 2010-2020.

الشكل (4-6): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية خلال الفترة (2010-2020)

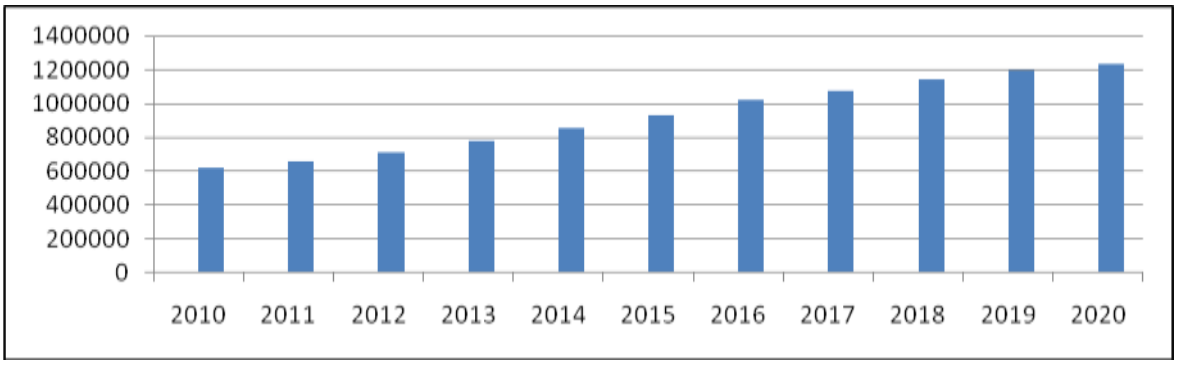

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (4-31)

من خلال الجدول (4-31) والشكل المرفق يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشهد سنويا تطورا في تعدادها، حيث بلغ عددها 1231073 مؤسسة عند نهاية سنة 2020، بعدما كان عددها سنة 2010 يقدر ب 619072 مؤسسة وهذا بتطور بلغ 612001 مؤسسة، كما يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يشهد ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى، حيث ارتفع عددها من 618515 مؤسسة خاصة سنة 2010 إلى 1230844 مؤسسة خاصة سنة 2020 لتمثل بذلك حصة الأسد من إجمالي المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة التي شهد تعدادها انخفاضا مستمرا، من 557 مؤسسة سنة 2010 إلى 229 مؤسسة في نهاية سنة 2020، ويمكن تفسير ذلك بتحول الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد الحر وتبني مسار الخوصصة ودعم الدولة لمؤسسات القطاع الخاص فضلا عن تطور ثقافة المقاولة لدى أفراد المجتمع.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

وفقا للقانون التوجيهي 17-02 في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووفقا لآخر نشرية للإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع هذه المؤسسات حسب الحجم كما يلي:

الجدول (4-32): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال سنة 2020

	نهاية سنة 2019	سنة 2020				نهاية سنة 2020
		مصغرة	صغيرة	متوسطة	إجمالي الم ص م	
العدد	1193339	36632	952	150	37734	1231073
النسبة (%)	-	97,08	2,52	0,40	100	-

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 38، الجزائر، 2020، ص 7.

من خلال الجدول أعلاه، تظهر جليا سيطرة المؤسسات المصغرة على النسيج الاقتصادي لقطاع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ تقدر ب 36632 مؤسسة أي بنسبة 97% من إجمالي مؤسسات القطاع في نهاية سنة 2020، وفي المقابل يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات حيث لم تتجاوز2,52% (952 مؤسسة صغيرة) و0,4% (150 مؤسسة متوسطة) على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك إلى سهولة إنشاء المؤسسات المصغرة من حيث التسيير وحجم التمويل مقارنة بالنوعين الآخرين.

ثالثا: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات مختلفة يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول (4-33): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2020

قطاع النشاط	الم ص وم الخاصة	%	الم ص وم العامة	%
الزراعة	7607	0,62	83	36,24
الطاقة والمناجم	3113	0,25	2	0,87
البناء والأشغال العمومية	193950	15,76	14	6,11
الصناعة	106049	8,62	72	31,44
الخدمات	631401	51,30	58	25,33
الصناعة التقليدية	288724	23,46	-	-
المجموع	1230844	100	229	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2020، ص 9.

تشير معطيات الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في ستة قطاعات أساسية، يأتي في مقدمتها قطاع الخدمات بتعداد يقدر ب 631401 مؤسسة بنسبة 51,30، يليه قطاع الصناعة التقليدية ب 288724 مؤسسة بنسبة 23,46، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من 190000 مؤسسة بنسبة 15,76 من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ثم الصناعة، الزراعة ثم الطاقة والمناجم، ويمكن تفسير إقبال المستثمرين الخواص على قطاع الخدمات والصناعة التقليدية لسهولة مزاولة هذه النشاطات بالإضافة إلى الأرباح المتأتية منها، وعزوف المستثمرين عن التوجه نحو المشاريع الصناعية نظرا للإمكانيات الكبيرة التي تتطلبها هذه الأخيرة، وبالتالي يستوجب على الحكومة الجزائرية وضع آليات لتعزيز وتدعيم هذه القطاعات لجذب المستثمرين نحوها لما لها من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فتنشط أساسا في الزراعة، الصناعة، والخدمات.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الجزائر في تطوير اقتصادها، ذلك لدورها الهام والحيوي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنابع من مساهمتها في الرفع من الناتج الداخلي الخام، وتحقيق القيمة المضافة، وتوفير مناصب العمل، فضلا عن قدرتها على المساهمة في التجارة الخارجية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج الداخلي الخام (PIB) كل ما تنتجه الدولة داخل حدودها الجغرافية من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة زمنية معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية أم الأجنبية[1]، وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهي تعتبر أهم مساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام –إذا ما تم استثناء قطاع المحروقات والذي لا يزال يمثل القطاع الأول دون منافس في تكوين الناتج الداخلي في الاقتصاد الوطني–، ولغرض تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام نورد الجدول التالي:

[1] فارس طارق، مرجع سابق، ص 228.

الجدول (4-34): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010- 2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام للم ص وم	إجمالي الناتج الداخلي الخام	نسبة المساهمة %
2010	5509,2	11991,56	45,94
2011	6060,8	14588,53	41,54
2012	6606,4	16208,69	40,76
2013	7634,4	16643,83	45,87
2014	8527	17205,10	49,56
2015	9237,8	16712,67	55,27
2016	9943,9	17514,63	56,77
2017	10106,8	18876,17	53,54
2018	10886,6	20452,32	53,3
2019	11450,6	20428,34	56,05
2020	10626,46	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنوات: 2010-2020.

الشكل (4-7): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010- 2020)

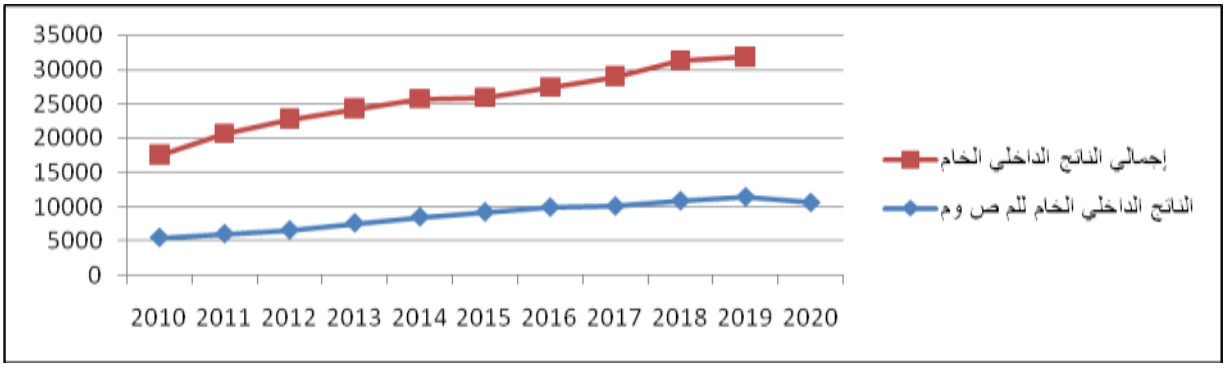

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (4-25)

تبرز نتائج الجدول أعلاه والشكل المرفق أن الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتخذ منحى تصاعدي سنويا، حيث انتقل من 5509,2 مليار دج سنة 2010 إلى 11450,6 مليار دج سنة

2019، لترتفع معه نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام الإجمالي من 45,94% سنة 2010 إلى 56,05 سنة 2019، وبالتالي فان تدعيم هذه المؤسسات يعتبر أمر أكثر من ضروري في إطار عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

من أهم المؤشرات الدالة على قوة أي اقتصاد "القيمة المضافة"، فهذه الأخيرة تظهر قدرة الاقتصاد الإنتاجية؛ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبحكم تطور تعدادها وتنوع قطاعات نشاطها فهي تؤدي دورا رياديا في خلق وتحقيق القيمة المضافة، ولتبيان هذا الدور يتم الاستعانة بمعطيات الجدول الموالي:

الجدول (4-35): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة الوحدة: مليار دج

السنوات	القيمة المضافة للم ص وم
2010	4791,32
2011	5424,15
2012	6141,76
2013	7138,21
2014	7327,22
2015	8491
2016	9130,32
2017	9416,8
2018	10162,45
2019	8224,45
2020	9869,82

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنوات: 2010-2020.

من خلال الجدول (4-35) نلاحظ أن القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تطورا من سنة لأخرى، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن النسبة الأكبر من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

خلق القيمة المضافة تعود إلى القطاع الخاص وذلك راجع بطبيعة الحال إلى تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة له نتيجة موجة التخصيص التي عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل

من بين مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على توفير مناصب العمل، وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة التي تعتبر من أكبر المشاكل التي تعترض مسيرة التنمية في الدول؛ وفي الجزائر، تشير الإحصائيات أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل تشهد تطورا من سنة لأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-36): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	التشغيل في الم ص وم	التشغيل الإجمالي	نسبة المساهمة%
2010	1625686	9735000	16,70
2011	1724197	9599000	17,96
2012	1848117	10170000	18,17
2013	2001892	10788000	18,56
2014	2157232	10566000	20,41
2015	2371020	10594000	22,38
2016	2540698	10845000	23,42
2017	2655470	10858000	24,45
2018	2724264	11048000	24,66
2019	2885651	11281000	25,58
2020	2989516	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنوات: 2010-2020.

الشكل (4-8): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل مقارنة بالتشغيل الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)

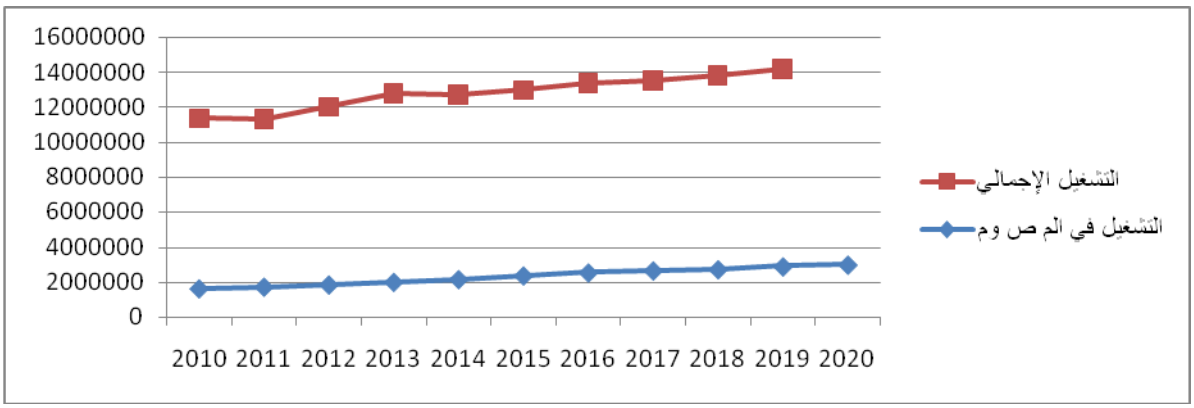

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (4-27).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والشكل المرفق أن هناك زيادة مستمرة في عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم خلال فترة الدراسة توفير 1363830 منصب عمل، وهي زيادة ناتجة عن الدعم الذي تتلقاه هذه المؤسسات من قبل مختلف الأجهزة والهيئات التي أنشأتها الحكومة بغية التخفيف من حدة البطالة، لكن بالرغم من ذلك تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي متدنية مقارنة مع غيرها من الدول العربية والدول المجاورة وعلى رأسها تونس والمغرب، ففي تونس تقدر نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل 32 % و49 % في المغرب[1].

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

بالإضافة إلى مساهمتها في الرفع من الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة وتوفير مناصب العمل، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا في التجارة الخارجية، فالتجارب الدولية أثبتت نجاعة هذه المؤسسات وقدرتها الكبيرة على المساهمة بفعالية في زيادة حجم الصادرات وتخفيض قيمة الواردات. والجدول الموالي يبين حصة التجارة الخارجية للجزائر من صادرات وواردات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020.

[1] هبة عبد المنعم وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

الجدول (4-37): تطور حصيلة التجارة الخارجية ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الصادرات من المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة المساهمة %	إجمالي الواردات
2010	1526	55527	57053	2,67	40472
2011	2062	71427	73489	2,81	47247
2012	2062	69804	71866	2,87	50376
2013	2014	62960	64974	3,09	55028
2014	2582	60304	62886	4,10	58580
2015	1969	32699	34668	5,68	51702
2016	1805	28221	30026	6,01	47089
2017	1930	35261	37191	5,19	46057
2018	2925,57	38871,75	41797,32	7	46330,21
2019	2580,37	33243,17	35823,54	7,20	41934,12
2020	-	-	23796,59	-	34391,64

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36، 38، الجزائر، السنوات: 2010- 2020.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية تشهد تذبذبا من سنة إلى أخرى بالزيادة والنقصان، هذا التذبذب ناتج عن التذبذب في قيمة الصادرات من المحروقات -نظرا للتقلبات التي تمس أسعارها- باعتبارها تسيطر على معظم مبيعات الجزائر نحو الخارج وذلك بنسب تفوق 90 % من إجمالي الصادرات. أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات والتي تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من قيمتها، فقد شهدت تطورا متزايدا خلال الفترة (2010- 2020) -هذا إذا ما استثنينا انخفاض هذه القيمة خلال السنوات 2015، 2016، 2019-، إلا أنه بالرغم من ذلك تبقى مساهمتها هامشية إذ لم تتجاوز 7 % من الصادرات الكلية وهو ما يدل على فشل هذه المؤسسات في اختراق حدودها الوطنية وإيصال منتجاتها إلى الأسواق الدولية رغم الاعتمادات المالية المخصصة لها والجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتشجيعها ودفعها على التصدير من أجل النهوض بالنسيج الصناعي الوطني وإيجاد بديل لقطاع المحروقات.

وفيما يتعلق بالواردات، فيتضح التطور المتزايد لقيمتها خلال الفترة (2010- 2014) حيث وصلت قيمتها إلى 58580 مليون دولار عند نهاية سنة 2014 بعدما كانت هذه القيمة سنة 2010 تقدر ب 40472 مليون دولار، لتنخفض سنة 2015 وتواصل الانخفاض إلى غاية سنة 2020 أين وصلت قيمتها إلى 34391,64 مليون دولار، ويمكن تفسير ذلك بكون معظم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوجه إلى التنمية المحلية ما يجعل هذه الأخيرة تخفض وترفع من قيمة وارداتها على حسب الطلب المحلي من سنة إلى أخرى.

وبالتالي يمكن القول أن بالرغم من الدور الإيجابي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن قدرتها على اكتساح الأسواق الدولية وتقديم منتجات بديلة للمنتجات المستوردة تبقى محدودة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة حول اثر الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ومن أجل ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث محاور تشمل تقديما مفصلا ومتسلسلا للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية، وذلك من خلال تحديد المنهج المعتمد ونموذج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى محتوى الاستبيان والاختبارات المتعلقة بصدقه وفي الأخير الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليله.

المطلب الأول: منهج ونموذج ومجتمع وعينة الدراسة

تتطلب أي دراسة ميدانية إتباع إجراءات منهجية حتى تخدم المسار العام للبحث الذي يحدده نموذج الدراسة من أجل بلوغ النتائج، وذلك بالتزامن مع تحديد مجتمع الدراسة والعينة المختارة.

أولا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لموضوع بحثنا.

ثانيا: نموذج الدراسة

قصد بلوغ تطلعات الدراسة، والمتمثلة أساسا في تحديد أثر المتغير المستقل (الشمول المالي) على المتغير التابع (نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وبعد الاطلاع على الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع البحث بشكل جزئي أو كلي، قمنا بتصميم نموذج للدراسة حسب الشكل التالي:

الشكل (4-9): نموذج الدراسة المفترض

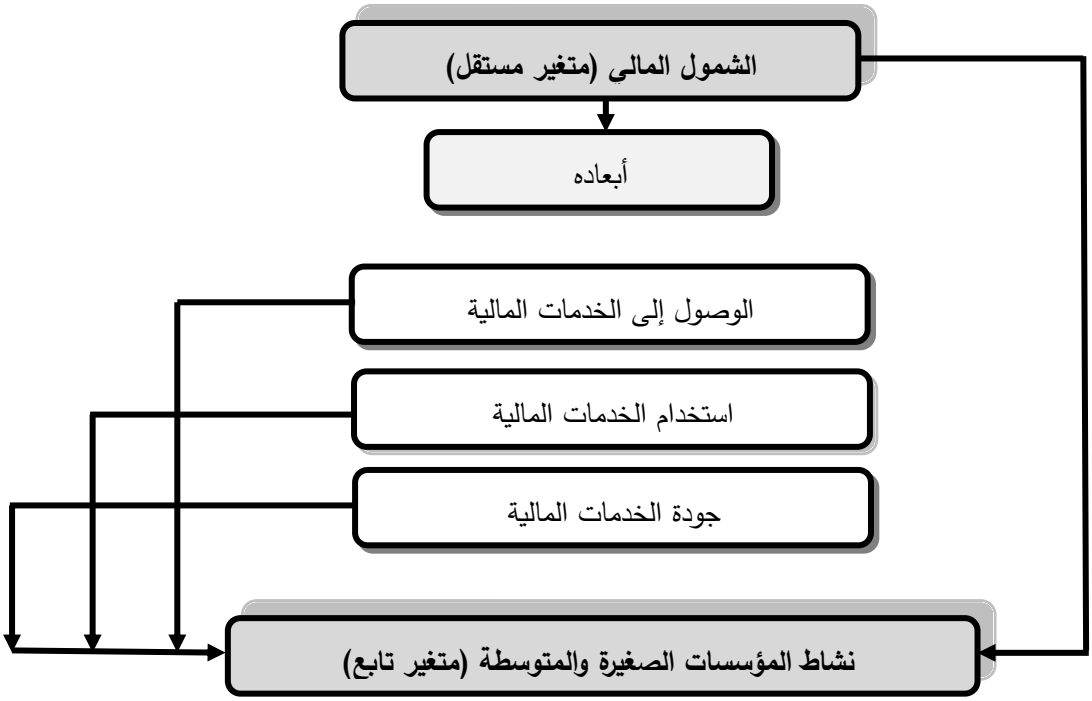

المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح الشكل أعلاه مخطط نموذج الدراسة، والمصمم بناء على أهم الدراسات السابقة، ويتكون من جزأين، يشمل الجزء الأول أبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية كمتغيرات مستقلة، أما الجزء الثاني فيشمل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع.

ثالثا: فرضيات الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع دراستنا تم صياغة الاشكالية والفرضيات الاحصائية التي نذكرها من خلال ما يلي:

1-الاشكالية الرئيسية

- هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؟

2- الأسئلة الفرعية

- هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؟

– هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؟

– هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؟

3- الفرضية الرئيسة

– يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

4- الفرضيات الفرعية

– يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

– يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

– يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

رابعا: مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة اللبنة الأساسية للدراسات التطبيقية، حيث يضم مجتمع الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الغرب الجزائري في مختلف القطاعات، وفي هذا الإطار سجلنا صعوبات كبيرة في تقبل الإجابة على الاستبيان لضرائع متعددة حالت دون تمكيننا من الوصول إلى أكبر عدد من المؤسسات لتكون الدراسة أكثر مصداقية.

خامسا: عينة الدراسة

تم توزيع الاستبيان على مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالغرب الجزائري (معسكر، وهران، تلمسان، عين تموشنت، غليزان، مستغانم، سيدي بلعباس)، حيث تم توزيع 120 نسخة، وتم استرجاع 91 منها أي حوالي 80% من الاستبيانات الموزعة، وهذا بعد صعوبات كبيرة في الحصول على الإجابات والتي شكلت لنا تحديا كبيرا في هذه الدراسة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

بغرض جمع البيانات المتعلقة بالدراسة تم الاستعانة بالاستبيان الذي يعد من أكثر أدوات البحث شيوعا في مجال الدراسات والبحوث المسحية، حيث قمنا بتصميمه في ضوء الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وللاشارة فقد مر الاستبيان على مراحل عدة قبل الوصول إلى شكله النهائي تمثلت في:

- الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع؛
- بناء عبارات الاستبيان واعداد المسودة الأولية؛
- عرض الاستبيان على المشرف لابداء رأيه؛
- اجراء التعديلات حسب توجيهات المشرف؛
- عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة لابداء ملاحظاتهم ومن ثم تعديل ما يلزم؛
- اعادة صياغة الاستبيان وفق ما تم اقتراحة من تعديلات؛
- الشروع في توزيع الاستبيان.

أولا: مضمون الاستبيان

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناء على أدبيات الدراسة، قامت الباحثة بتصميم الاستبيان طبقا للمحاور الأساسية والتي نعرضها كاللاتي:

- **الجزء الأول:** يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة (النوع الاجتماعي للمبحوث، المستوى التعليمي، نوع المؤسسة، قطاع نشاط المؤسسة، تصنيف المؤسسة، مدة نشاط المؤسسة والمؤسسات المالية التي تتعامل معها).
- **الجزء الثاني:** ينقسم إلى محورين:
- **المحور الأول:** متعلق بالشمول المالي (المتغير المستقل)، حيث اشتمل على (28) عبارة تتوزع على ثلاثة أبعاد؛
- **المحور الثاني:** متعلق بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى الغرب الجزائري (المتغير التابع) والذي اشتمل على (10) عبارات.

واشتمل الاستبيان ككل على (38) عبارة، كما تم تصميم استبيان تابع للموضوع يتعلق بالمعوقات التي تحول دون تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية الرسمية والذي اشتمل على (9) عبارات، حيث تم صياغة جميع عبارات الاستبيان بالأسلوب الثابت الايجابي، حتى يمكن معالجتها وفق الأساليب الإحصائية والسلم المستخدم، ويمكن توضيح توزيع عبارات الاستبيان على الأبعاد في محاور الدراسة كالأتي:

الجدول(4-38): توزيع عبارات الاستبيان على الأبعاد في محاور الدراسة

محاور الدراسة		العبارات
محور الشمول المالي	بعد الوصول إلى الخدمات المالية	1-2-3-4-5-6-7-8
	بعد استخدام الخدمات المالية	9-10-11-12-13-14-15
	بعد جودة الخدمات المالية	16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28
محور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		29-30-31-32-33-34-35-36-37-38
محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية		39-40-41-42-43-44-45-46-47

المصدر: من اعدد الباحثة

ثانيا: المقياس المستخدم

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة العينة على عبارات الاستبيان، ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس استخداما، ويتكون من خمس خيارات **أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة** كما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول(4-39): الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعدد الباحثة بناء على المعطيات السابقة

وحتى نتمكن من قياس اتجاهات أفراد العينة تم إعطاء نقاط لهذه الاختيارات، وتم تقسيم السلم إلى خمس مجالات لتحديد درجة الموافقة كما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول(4-40): قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة

الاتجاه	الوسط المرجح	درجة الموافقة
الاتجاه الأول	1 اقل 1.8	ضعيفة جدا
الاتجاه الثاني	1.8 اقل 2.6	ضعيفة
الاتجاه الثالث	2.6 اقل 3.4	متوسطة

الاتجاه الرابع	**3.4 اقل 4.2**	**عالية**
الاتجاه الخامس	**4.2 إلى 5**	**عالية جدا**

المصدر: من إعداد الباحثة

واعتبرت الباحثة المتوسطات في الجدول (4-40) هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في أداة الدراسة وذلك لمتوسط الاستجابة للبعد أو المحور.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) للقيام بعملية التحليل الإحصائي للبيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، كما تم اعتماد مستوى دلالة (0,05) الذي يقابله مستوى ثقة (0,95) لتفسير نتائج كل الاختبارات التي تم إجراؤها، كما اعتمدت الدراسة على الاختبارات الإحصائية الآتية:

1- معامل (Spearman): لقياس الاتساق الداخلي؛

2- معامل (Cronbach's Alpha Coefficient): لمعرفة ثبات مقاييس الدراسة؛

3- اختبار (Kolmogorov-Smirnov): لمعرفة اذا كانت البيانات الواردة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؛

4- التحليل الوصفي للبيانات الشخصية باستخدام (Descriptive statistics)؛

5- التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام (Descriptive statistics)؛

6- المتوسط الحسابي: للحصول على متوسط لاجابات المبحوثين عن أسئلة الاستبيان؛

7- الانحراف المعياري: وهو أحد أدوات قياس التشتت، يستخدم لمعرفة مدى التشتت المطلق للقيم حول أوساطها الحسابية، وتم الاعتماد عليه في دراستنا لمعرفة مدى تشتت الاجابات لدى أفراد العينة؛

8- التكرارات والنسب المئوية: بغية عرض خصائص العينة، فضلا عن تحديد وتبيان مواقف وآراء أفرادها حول عبارات الدراسة؛

9- الانحدار الخطي البسيط باستخدام اختبار (Regression): من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

استعانت الباحثة لاختبار صدق أداة الدراسة، وللتأكد من مدى مناسبتها لأغراض الدراسة بصدق الاتساق الداخلي وذلك بحساب معاملات الارتباط، أما للثبات فقد تم استخدام ألفا كرو نباخ.

أولا: الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد محور الشمول المالي

لتحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات وأبعاد محور الشمول المالي، اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (Spearman) لقياس قيمة الارتباط بين كل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه.

1- الاتساق الداخلي لبعد الوصول إلى الخدمات المالية

بالاعتماد على معامل الارتباط (Spearman) تم تحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات و بعد الوصول إلى الخدمات المالية، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-41): اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد الوصول إلى الخدمات المالية

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد الوصول إلى الخدمات المالية	**1**	-
01	هناك نقاط وصول مالية قريبة من موقع مؤسستكم، مما يسمح بالحصول على مختلف الخدمات المالية	**0,524****	**0,000**
02	تمتلك المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم وسائل الكترونية تسمح بالوصول إلى الخدمات المالية	**0,504****	**0,000**
03	توفر المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم خدماتها في المناطق البعيدة	**0,609****	**0,000**
04	توفر المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم خدماتها بسهولة ودون عوائق	**0,488****	**0,000**
05	تحرص المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم على تيسير الإجراءات المتعلقة بالحصول على الخدمات المالية	**0,607****	**0,000**
06	تمتلك المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم مواقع الكترونية سهلة التصفح مما يسهل الوصول لكافة المنشورات الخاصة بالخدمات المالية	**0,530****	**0,000**
07	تمتلك مؤسستكم أدوات دفع الكترونية تمكنها من الوصول إلى الخدمات المالية	**0,541****	**0,000**

08	سلوك الموظفين بالمؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم يسهل ويسرع الوصول وإنجاز المعاملات المالية	0,435**	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-41) أن قيمة معامل الارتباط بين العبارات والبعد محصورة بين **(0,435**) (0,609**)** وهي قيم موجبة ذات دلالة إحصائية اقل من (0,05) ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين كل عبارة وبعد الوصول إلى الخدمات المالية.

2- الاتساق الداخلي لبعد استخدام الخدمات المالية

بالاعتماد على معامل الارتباط (Spearman) تم تحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات وبعد استخدام الخدمات المالية، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-42): اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد استخدام الخدمات المالية

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد استخدام الخدمات المالية	**1**	-
9	يتم استخدام حساباتكم المالية بشكل نشط ومنتظم	**0,309****	**0,003**
10	كمؤسسة نعتقد أنه من المهم امتلاك حسابات مالية	**0,314****	**0,002**
11	حاليا، لمؤسستكم قرض قائم	**0,422****	**0,000**
12	تعاملكم مع الموردين يكون عبر حساباتهم المالية	**0,466****	**0,000**
13	الدفع من العملاء يكون عبر حسابات المؤسسة المالية	**0,744****	**0,000**
14	يتم صب أجور العمال في حساباتهم المالية	**0,683****	**0,000**
15	تستخدم مؤسستكم مختلف الخدمات المالية وبشكل دوري	**0,511****	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-42) أن قيمة معامل الارتباط بين العبارات والبعد محصورة بين **(0,309**) (0,744**)** وهي قيم موجبة ذات دلالة إحصائية اقل من (0,05) ما يدل على وجود ارتباط قوي بين كل عبارة وبعد استخدام الخدمات المالية.

3- الاتساق الداخلي لبعد جودة الخدمات المالية

بالاعتماد على معامل الارتباط (Spearman) تم تحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات وبعد جودة الخدمات المالية، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-43): اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد جودة الخدمات المالية

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	بعد جودة الخدمات المالية	**1**	-
16	الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم تعتبر جيدة	**0,791****	**0,000**
17	توصف تكاليف (الرسوم-العمولات-نسبة الفوائد) الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بالمقبولة	**0,479****	**0,000**
18	تتلقى معلومات واضحة وكافية من قبل موظفي المؤسسات المالية حول الخدمات المالية المقدمة، وبلُغَة واضحة وأسلوب مناسب	**0,721****	**0,000**
19	يتم الحصول على الخدمات المالية في الوقت المناسب	**0,770****	**0,000**
20	يعتبر متوسط الوقت الذي تقضيه في طوابير الانتظار في المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم للقيام بعملية مالية مقبول	**0,666****	**0,000**
21	تقدم المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم خدماتها المالية من خلال وسائل الكترونية مما يوفر الوقت والجهد في الحصول على الخدمة	**0,441****	**0,000**
22	تشعر بالرضا اتجاه المؤسسة المالية وموظفيها والخدمات المقدمة	**0,789****	**0,000**
23	تتميز التعاملات مع المؤسسات المالية بدرجة عالية من السرية	**0,645****	**0,000**
24	تتوفر المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم على الأجهزة الأمنية الكافية لحماية العملاء	**0,491****	**0,000**

25	تستطيع تقديم شكاوى للمؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بسبب أي معاملة غير قانونية من قبل الموظفين	0,676**	0,000
26	تهتم المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بتطوير وتحسين جودة خدماتها	0,701**	0,000
27	تهتم المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بابتكار خدمات مالية جديدة	0,402**	0,000
28	تقوم المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بنشر الثقافة المالية	0,572**	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-43) أن قيمة معامل الارتباط بين العبارات والبعد محصورة بين **(0,402**)** و**(0,791**)** وهي قيم موجبة ذات دلالة إحصائية اقل من (0,05) ما يدل على وجود ارتباط قوي بين كل عبارة وبعد جودة الخدمات المالية.

ثانيا: الاتساق الداخلي لمحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (Spearman)، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-44): اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**1**	-
29	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى زيادة جودة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها مؤسستكم	0,692**	0,000
30	أدى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى زيادة عدد الوحدات التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها مؤسستكم	0,734**	0,000
31	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها في الرفع من رقم أعمال مؤسستكم وزيادة أرباحها	0,781**	0,000
32	أدى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى	0,572**	0,000

	الاستثمار في التقنيات الجديدة		
33	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها في الاستثمار في تطوير الموارد البشرية في مؤسستكم	**0,519****	**0,000**
34	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى امتلاك مؤسستكم المزيد من الأصول (مباني/ معدات)	**0,640****	**0,000**
35	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها في وصول مؤسستكم إلى أسواق جديدة	**0,680****	**0,000**
36	أدى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها إلى ارتفاع عدد عمال مؤسستكم	**0,702****	**0,000**
37	عزز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها، خلق ميزة تنافسية لمؤسستكم	**0,677****	**0,000**
38	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى استمرار نشاط مؤسستكم	**0,430****	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-44) أن قيمة معامل الارتباط بين العبارات والمحور محصورة بين **(0,430**)** **(0,781**)** وهي قيم موجبة ذات دلالة إحصائية اقل من (0,05) ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين كل عبارة ومحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الاتساق الداخلي لمحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية.

لتحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية، اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (Spearman)، حيث تم حذف العبارتين (39-44) بعد إجراء اختبارات الاتساق الداخلي، انظر الملحق رقم (6)، وتم الاحتفاظ بالعبارات المرتبطة بالمحور، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-45): اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية	**1**	-
40	يعتبر نقص البنية التحتية عائق للوصول إلى الخدمات المالية	**0,407****	**0,000**
41	يمثل بعد المسافة عائقا أمام الوصول إلى الخدمات المالية	**0,628****	**0,000**
42	صغر حجم المؤسسة وعمرها يعيق حصولها على الخدمات من المؤسسات المالية	**0,577****	**0,000**
43	يعتبر نوع الصناعة من الأسباب الرئيسية التي تسمح للمؤسسة المالية بمنحك التمويل	**0,627****	**0,000**
45	تعتبر أن استخدام اللغة الأجنبية في مختلف وثائق المؤسسات المالية من الأسباب التي تعيق تعاملكم معها	**0,444****	**0,000**
46	سلوك الموظفين وسوء معاملتهم يعيق التعامل مع المؤسسات المالية	**0,561****	**0,000**
47	يعتبر عدم امتلاك الثقافة المالية اللازمة عقبة أمام وصول مؤسستكم إلى الخدمات المالية	**0,741****	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-45) أن قيمة معامل الارتباط بين العبارات والمحور محصورة بين **(0,407**)** **(0,741**)** وهي قيم موجبة ذات دلالة إحصائية اقل من (0,05) ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين كل عبارة ومحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية.

رابعا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الدراسة الاستقرار في نتائجها، أي أن يعطي الاستبيان نفس النتائج (نسبيا) اذا أعيد تطبيقه على نفس العينة وخلال فترات زمنية مختلفة، أو اذا تم توزيعه أكثر من مرة في ظل نفس الشروط والظروف.

ومن أشهر مقاييس الثبات الداخلي مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) الذي يستخدم في حالة وجود أكثر من بديلين للإجابة، وهذا لمعاجلة عبارات استبيان الدراسة للتأكد من ثباتها، ويأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، ويكون الثبات مرتفعا كلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد ويكون منخفضا كلما اقتربت من الصفر، والجدول الموالي يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة:

الجدول(4-46): اختبار ثبات استبيان الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات
محور الشمول المالي	**28**	**0,839**
محور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**	**0,856**
محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية	**7**	**0,684**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج (spss)

يشير الجدول (4-46) أن معامل ثبات محور الشمول المالي بلغ قيمة **(0,839)** كما بلغ معامل ثبات محور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيمة **(0,856)** وبلغ معامل ثبات محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية قيمة **(0,684)** ومنه فان جميع القيم المتحصل عليها تفوق الحد الأدنى لتحقق شرط الثبات **0,6** ما يشير للثبات وصدق عبارات استبيان الدراسة لقياس المقصود من قياسه، وإمكانية تطبيق الاستبيان في الظروف المماثلة.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

بعد التحقق من صدق وثبات الاستبيان لجأت الباحثة إلى التحليل الوصفي لخصائص العينة ووصف المتغيرات الرئيسية في الدراسة والتحقق من الفرضيات بالكشف عن مستويات الشمول المالي ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستوى المعوقات التي تحول بينها وبين المؤسسات المالية والكشف عن أثر الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية

أولا: الخصائص الشخصية

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية الذي يشكل الجزء الأول من الاستبيان على التكرارات والنسب.

1- متغير الصنف

الجدول (4-47): توزيع أفراد العينة حسب متغير الصنف

الصنف	التكرار	النسبة
ذكر	75	82,4%
أنثى	16	17,6%
المجموع	**91**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-47) أن **75** من المسؤولين في المؤسسات ذكور يمثلون ما نسبته **82,4%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة وهم الفئة الأغلب، في المقابل يوجد **16** منهم يمثلون ما نسبته **17,6%** من المسؤولين إناث.

2- متغير المستوى العلمي

الجدول (4-48): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي أو أقل	13	14,3%
ليسانس	31	34,1%
ماستر	39	42,9%
دراسات عليا، (ماجستير /دكتوراه)	8	8,8%
المجموع	**91**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-48) أن **39** من المسؤولين في المؤسسات مستواهم التعليمي ماستر يمثلون ما نسبته **42,9%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة وهم الفئة الأغلب ويوجد **31** من المسؤولين يمثلون ما نسبته **34,1%**

مستواهم التعليمي ليسانس، يليها **13** من المسؤولين يمثلون ما نسبته **14,3 %** مستواهم التعليمي ثانوي أو أقل، يليها **8** من المسؤولين يمثلون ما نسبته **8,8 %** في الدراسات العليا.

3- متغير نوع المؤسسة

الجدول (4-49): توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة
خاصة	78	85,7%
عامة	13	14,3%
المجموع	**91**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-49) أن عدد المؤسسات الخاصة بلغ **78** يمثلون نسبة **85,7 %** من عينة الدراسة، في المقابل يوجد **13** من المؤسسات العامة يمثلون ما نسبته **14,3%** من العينة.

4- متغير قطاع نشاط المؤسسة

الجدول (4-50): توزيع أفراد العينة حسب متغير قطاع نشاط المؤسسة

قطاع نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة
التجارة	30	33%
الصناعة	2	2,2%
الخدمات	20	22%
الزراعة	1	1,1%
التجارة والصناعة	33	36,3%
التجارة والخدمات	1	1,1%
التجارة والزراعة	1	1,1%
الصناعة والخدمات	3	3,3%
المجموع	**91**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-50) أن **33** من المؤسسات تنشط في مجال التجارة والصناعة بنسبته **36,3%** من عينة الدراسة وهي الفئة الأغلب، ويوجد **30** من المؤسسات تنشط في مجال التجارة بنسبته **33%** يليها **20** من المؤسسات تنشط في مجال الخدمات بنسبته **22%** في المقابل يوجد ثلاثة مؤسسات تنشط في مجال الصناعة والخدمات بنسبة **3,3 %** يليها مؤسستين تنشط في مجال الصناعة بنسبة **2,2%** يليها مؤسسة واحدة تنشط في مجال الزراعة التي تمثل نسبة **1,1 %** ومؤسسة واحدة تنشط في مجال التجارة والخدمات التي تمثل نسبة **1,1 %** ومؤسسة واحدة تنشط في مجال التجارة والزراعة التي تمثل نسبة **1,1 %.**

5- متغير تصنيف المؤسسة

الجدول (4-51): توزيع أفراد العينة حسب متغير تصنيف المؤسسة

تصنيف المؤسسة	التكرار	النسبة
مصغرة (أقل من 9 عمال)	23	25,3%
صغيرة (من 10 إلى 49 عامل)	30	33%
متوسطة (من 50 إلى 249 عامل)	38	41,8%
المجموع	**91**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول أن **38** من المؤسسات مصنفة متوسطة (من 50 إلى 249 عامل) تمثل ما نسبته **41,8%** من عينة الدراسة وهي الفئة الأغلب، يليها **30** من المؤسسات مصنفة صغيرة (من 10 إلى 49 عامل) تمثل ما نسبته **41,8%** يليها **23** من المؤسسات مصنفة مصغرة (أقل من 9 عمال) تمثل ما نسبته **25,3%.**

6- متغير مدة نشاط المؤسسة

الجدول (4-52): توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة نشاط المؤسسة

مدة نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة
أقل من سنة	4	4,4%
من 1 سنة إلى 5 سنوات	18	19,8%
من 6 إلى 10 سنوات	20	22%
أكثر من 10 سنوات	49	53,8%
المجموع	91	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-52) أن **49** من المؤسسات مدة نشاطها أكثر من 10 سنوات تمثل ما نسبته **58,8%** من عينة الدراسة وهي الفئة الأغلب، يليها **20** من المؤسسات مدة نشاطها من 6 إلى 10 سنوات تمثل ما نسبته **22%**، يليها **18** من المؤسسات مدة نشاطها من سنة إلى 5 سنوات تمثل ما نسبته **19,8%** يليها **4** من المؤسسات مدة نشاطها أقل من سنة تمثل ما نسبته **4,4%** وهي الفئة الأقل مقارنة بمدة نشاط المؤسسات محل الدراسة.

7- متغير التعامل مع المؤسسات المالية

الجدول (4-53): توزيع أفراد العينة حسب متغير التعامل مع المؤسسات المالية

التعامل مع المؤسسات المالية	التكرار	النسبة
البنوك	90	43,5%
مؤسسة البريد	26	12,6%
شركات التأمين	63	30,4%
ANADE	19	9,2%
ANGEM	8	3,9%
CNAC	1	0,5%
المجموع	91	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-53) أن **90** من المؤسسات محل الدراسة تتعامل مع البنوك بنسبة **43,5%**، يليها **63** من المؤسسات تتعامل مع شركات التأمين بنسبة **30,4%** يليها **26** من المؤسسات تتعامل مع مؤسسة البريد بنسبة **12,6%** يليها **19** من المؤسسات تتعامل مع ANADE بنسبة **9,2%** يليها **8** من المؤسسات تتعامل مع ANGEM بنسبة **3,9%** يليها **1** من المؤسسات تتعامل مع CNAC بنسبة **0,5%** وهي اقل مؤسسة مالية متعامل معها من طرف المؤسسات محل الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

أولا: التحليل الوصفي لأبعاد محور الشمول المالي

اعتمدت الدراسة في وصف أبعاد محور الشمول المالي، الذي اشتمل على ثلاثة أبعاد، على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-54): المؤشرات الإحصائية لوصف أبعاد محور الشمول المالي

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	الوصول إلى الخدمات المالية	3,37	0,673	2	**متوسطة**
2	استخدام الخدمات المالية	3,73	0,585	1	**عالية**
3	جودة الخدمات المالية	3,21	0,822	3	**متوسطة**
	محور الشمول المالي	**3,44**	**0,560**	-	**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-54) أن تقديرات المسؤولين لمحور الشمول المالي، بلغت درجات موافقة عالية ومتوسطة، حيث تم ترتيبها وفقا المتوسط الحسابي ودرجات الموافقة المعتمدة كالأتي:

1- بلغ المتوسط الحسابي لبعد استخدام الخدمات المالية **3,73** بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى وجود مستوى عالي في استخدام الخدمات المالية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، كما بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد **0,585** ما يشير إلى عدم تشتت تقديرات مسؤولي المؤسسات.

2- بلغ المتوسط الحسابي لبعد الوصول إلى الخدمات المالية **3,37** بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى وجود مستوى عالي في الوصول إلى الخدمات المالية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، كما بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد **0,673** ما يشير إلى عدم تشتت تقديرات مسؤولي المؤسسات.

3- بلغ المتوسط الحسابي لبعد جودة الخدمات المالية **3,21** بدرجة موافقة متوسطة، ما يشير إلى وجود مستوى متوسط في جودة الخدمات المالية حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، كما بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد **0,822** ما يشير إلى عدم تشتت تقديرات مسؤولي المؤسسات.

4- كما بلغ المتوسط الحسابي لمحور الشمول المالي **3,45** بدرجة موافقة عالية، ما يدل على وجود مستوى عالي في الشمول المالي حسب مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، حيث بلغ الانحراف المعياري **0,560** ما يشير لعدم تشتت تقديرات مسؤولي المؤسسات.

ثانيا: التحليل الوصفي لمحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت الدراسة في وصف محور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-55): المؤشرات الإحصائية لوصف محور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**2,87**	**0,736**	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-55) أن تقديرات المسؤولين لمحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بلغ متوسط حسابي بقيمة **2,87** بدرجة موافقة متوسطة، ما يدل على وجود مستوى متوسط في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، حيث بلغ الانحراف المعياري **0,736** ما يشير لعدم تشتت تقديرات مسؤولي المؤسسات.

ثالثا: التحليل الوصفي لمحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية

اعتمدت الدراسة في وصف محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية، على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-56): المؤشرات الإحصائية لوصف محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافق
محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية	**2,97**	**0,763**	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-56) أن تقديرات المسئولين لمحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية، بلغ متوسط حسابي بقيمة **2,97** بدرجة موافقة متوسطة، ما يدل على وجود مستوى متوسط في معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري مع المؤسسات المالية، حيث بلغ الانحراف المعياري **0,763** ما يشير لعدم تشتت تقديرات مسؤولي المؤسسات.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، حيث سيتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل اختبار الفرضيات الاحصائية يجب فحص اعتدالية البيانات، ومن أجل ذلك تم اجراء اختبار كولموغوروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول (4-57): اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الدراسة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
محور الشمول المالي	**0,079**	**0,161**
محور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**0,083**	**0,155**
محور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية	**0,067**	**0,200***

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول (4-57) أن اختبار التوزيع الطبيعي كولموغوروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) للمحاور بلغ قيمة احتمالية اكبر من 0,05 وعلية فعينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح بإجراء باقي الاختبارات.

ثانيا: اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

اعتمدت الباحثة على الانحدار الخطي البسيط للتحقق من هذه الفرضية، بصياغة الفرضية الصفرية والبديلة كالآتي:

- **الفرضية الصفرية (H0):** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

- **الفرضية البديلة (H1):** يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

بعد اختبار الفرضية، باستخدام اختبار (Simple linear regression) توصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الأتي:

الجدول (4-58): اختبار الانحدار البسيط للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري

البيان	المتغير المستقل الفرعي: الوصول إلى الخدمات المالية				
المتغير التابع: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0,129a	0,017	0,142	1,232	0,221
	F المحسوبة		دلالة F		
	1,517		0,221b		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss)

يبين الجدول (4-58) أثر الوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي ما يلي:

- أن قيمة معامل الارتباط بلغت **R = 0,129a** بين الوصول إلى الخدمات المالية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ومنه يتضح وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين بالارتباط ضعيف جدا؛

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0,142** بمستوى معنوية **0,221** وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0,05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

اعتمدت الباحثة على الانحدار الخطي البسيط للتحقق من هذه الفرضية، بصياغة الفرضية الصفرية والبديلة كالآتي:

- **الفرضية الصفرية (H0):** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

- **الفرضية البديلة (H1):** يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

بعد اختبار الفرضية، باستخدام اختبار (Simple linear regression) توصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الأتي:

الجدول (4-59): اختبار الانحدار البسيط لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري

البيان	المتغير المستقل الفرعي: استخدام الخدمات المالية				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
المتغير التابع: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,395a	0,156	0,497	4,054	0,000
	F المحسوبة		دلالة F		
	16,435		0,000b		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss)

يبين الجدول (4-59) أثر استخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي ما يلي:

- أن قيمة معامل الارتباط بلغت **R= 0,395a** بين استخدام الخدمات المالية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ومنه يتضح وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين بالارتباط ضعيف؛

- وبلغ معامل التحديد R^2= **0,156** أي أن ما قيمة **15,6%** من التغيرات في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ناتجة عن استخدام الخدمات المالية؛

- كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0,497** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في استخدام الخدمات المالية يزيد من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، بقيمة **0,497** وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05 حيث بلغت قيمة T المحسوبة **4,054** عند مستوى معنوية **0,000**؛

– كما بلغت قيمة F المحسوبة **16,435** عند مستوى معنوية **0,000b** وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05 ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

اعتمدت الباحثة على الانحدار الخطي البسيط للتحقق من هذه الفرضية، بصياغة الفرضية الصفرية والبديلة كالآتي:

– **الفرضية الصفرية (H0):** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

– **الفرضية البديلة (H1):** يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

بعد اختبار الفرضية، باستخدام اختبار (Simple linear regression) توصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الأتي:

الجدول (4-60): اختبار الانحدار البسيط لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري

البيان	المتغير المستقل الفرعي: جودة الخدمات المالية				
المتغير التابع: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0,157a	0,025	0,141	1,499	0,137
	F المحسوبة		دلالة F		
	2,247		0,137b		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss)

يبين الجدول (4-60) أثر جودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي ما يلي:

– أن قيمة معامل الارتباط بلغت **R= 0,157a** بين جودة الخدمات المالية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ومنه يتضح وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين بالارتباط الضعيف جدا؛

– كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0,141** بمستوى معنوية **0,137** وهي غير دالة عند مستوى معنوية 0,05 ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

4- اختبار الفرضية الرئيسية

اعتمدت الباحثة على الانحدار الخطي البسيط للتحقق من هذه الفرضية، بصياغة الفرضية الصفرية والبديلة كالآتي:

– **الفرضية الصفرية (H0):** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

– **الفرضية البديلة (H1):** يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

بعد اختبار الفرضية، باستخدام اختبار (Simple linear regression) توصلت إلى النتائج المبينة في الجدول الأتي:

الجدول (4-61): اختبار الانحدار البسيط للشمول المالي على تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري

البيان	المتغير المستقل: الشمول المالي				
المتغير التابع: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	دلالة T
	0,266a	0,071	0,349	2,602	0,011
	F المحسوبة		دلالة F		
	6,770		0,011b		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss)

يبين الجدول (4-61) أثر الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي ما يلي:

– أن قيمة معامل الارتباط بلغت **R= 0,266a** بين الشمول المالي ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ومنه يتضح وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين بالارتباط الضعيف جدا؛

– وبلغ معامل التحديد R^2= **0,071** أي أن ما قيمة **7.1 %** من التغيرات في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ناتجة عن الشمول المالي؛

– كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B = 0,349** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في الشمول المالي يزيد من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، بقيمة **0,350** وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05؛

– حيث بلغت قيمة T المحسوبة **2,602** عند مستوى معنوية **0,011**؛

– كما بلغت قيمة F المحسوبة **6,770** عند مستوى معنوية **0,011b** وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05 ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

بعد معالجة الجانب التطبيقي، سنقوم فيما يلي بتحليل نتائج وصف متغيرات الدراسة ومناقشة فرضيات الدراسة.

ثالثا: نتائج وصف متغيرات الدراسة

- وجود مستوى عالي في استخدام الخدمات المالية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؛
- وجود مستوى متوسط في الوصول إلى الخدمات المالية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؛
- وجود مستوى متوسط في جودة الخدمات المالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؛
- وجود مستوى عالي في الشمول المالي حسب مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؛
- وجود مستوى متوسط في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؛
- وجود مستوى متوسط في معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري مع المؤسسات المالية.

رابعا: نتائج التحقق من فرضيات الدراسة

- عدم تحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، بمعنى أن مستوى الوصول إلى الخدمات المالية لا يساهم في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بعدم الانتشار بالشكل الكافي للفروع ونقاط الوصول الخاصة بالمؤسسات المالية في المناطق البعيدة حسب خصوصية كل منطقة اذ تتركز في المدن والتجمعات الكبرى، يضاف إلى ذلك تعقد الإجراءات والبيروقراطية المرتبطة بالحصول على الخدمات المالية والتي تشكل تكلفة وعبئا ماديا ووقتيا مما قد يضيع الاستفادة من الفرص البديلة، ناهيك عن الشح الكبير في المعلومات وصعوبة الحصول عليها حيث تفتقر المواقع الالكترونية للمؤسسات المالية إلى المعلومات الأساسية التي يحتاج اليها العملاء.

- تحقق الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ويمكن تفسير ذلك في أن امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحسابات المالية واستخدامها في انجاز الأعمال اليومية من دفع وتحويل وايداع..، وحصولها على التمويل اللازم –والذي يعتبر الحجر الأساس لنشاطها–، واقبال هذه المؤسسات على التعامل مع شركات التأمين وما توفره من خدمات، سينعكس حتما على نشاطها.

- عدم تحقق الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لجودة الخدمات المالية على تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم شعور مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرضا تجاه الخدمات المالية المقدمة لهم، خاصة من حيث التكاليف، سواء تلك المتعلقة بفتح الحساب أو العمولات على الخدمات المقدمة أو معدلات الفائدة على القروض غير المناسبة، فضلا عن عدم تطوير أو ابتكار خدمات مالية مخصصة لهذا النوع من المؤسسات أو عدم قدرتها على الحصول على الخدمات التي تحتاجها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى افتقار بعض هذه المؤسسات إلى الثقافة المالية والقدرة على اتخاذ القرارات المالية، وبالتالي فان الحصول على الخدمات المالية دون الجودة المطلوبة، لايساهم في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

- تحقق الفرضية الرئيسية التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، إلا أن نسبة التأثير كانت منخفضة نوعا ما، ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل:

1- رغم سعي المؤسسات المالية إلى تبني مفهوم الشمول المالي إلا أن الإجراءات المتخذة في هذا المجال لازالت مرتبطة بمجموعة من العوائق منها: تعقد الإجراءات، صعوبة الوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى صعوبات متعددة الجوانب متعلقة بتبني الرقمنة واستخدام الوسائل الرقمية؛

2- عدم تخصيص المؤسسات المالية لخدمات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتناسب مع خصوصيتها؛

3- مفهوم الشمول المالي في الوقت الراهن يرتبط بشكل كبير باستخدام الوسائل الرقمية، إلا أن القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديهم هاجس وتخوف وعزوف من استعمال تلك الوسائل الالكترونية لأسباب عدة منها: الثقافة، الثقة، ضعف مستوى الانترنت الذي قد يخلق مشاكل متعددة مرتبطة باستعمال تلك الوسائل؛

4- اقتصار اهتمام القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل واهمالهم الاستفادة من الخدمات المالية الأخرى التي قد توفر عليهم الوقت والتكلفة ويكون لها أثر مالي واضح.

خلاصة الفصل الرابع:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أثر الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، وذلك من خلال تصميم استبيان يضم عناصر كلا من المتغير المستقل والتابع، وقدر عدد المبحوثين ب: 91 من مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى الغرب الجزائري وفي مختلف القطاعات، ومن أجل تحليل بيانات الاستبيان تم استخدام برنامج SPSS، ومن أجل القيام بالتحليل الإحصائي تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في التكرارات والنسب لمعرفة خصائص العينة المدروسة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، كما تم الاستعانة بأسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك من أجل تحديد أثر المتغير المستقل (الشمول المالي بأبعاده) في المتغير التابع (نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ومن خلال استعراض نتائج الدراسة اتضح أنه يوجد تأثير للشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مستوى هذا التأثير ضعيف، وهو ما أكدناه من خلال معاملات الارتباط والانحدار.

خاتمة عامة

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث دراسه أثر الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن أجل ذلك تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول.

تم تخصيص الفصل الأول من البحث للتعرض إلى الإطار المفاهيمي للشمولي المالي، إذ تم التطرق إلى كل من تعريفه، نظرياته، أبعاده، والمؤشرات المعتمدة في قياسه والتي تندرج أساسا ضمن ثلاثة أبعاد ألا وهي: الوصول، الإستخدام، وجودة الخدمات المالية، كما تم التعرض إلى الأهمية المتأتية من توسيع المشاركة في النظام المالي أو تحقيق الشمول المالي والغاية التي يسعى صانعو السياسات بلوغها من خلال هذا الأخير، كما تطرقنا إلى بعض المعوقات التي تحول دون بلوغ الشمول المالي المستويات المطلوبة رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول، وأخيرا وبحكم أن تطبيق الشمول المالي والإرتقاء بمستوياته يتطلب تضافر جهود مختلف الهيئات والمؤسسات المالية فتم التعرض لبعض الجهود المبذولة في هذا الشأن.

أما الفصل الثاني، فتم فيه التطرق إلى عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدءا بتحديد العوامل التي تعترض محاولات إيجاد صيغة مضبوطة يتحدد من خلالها مفهوم موحد لهذه المؤسسات، ليتم بعدها عرض بعض التعاريف المقدمة لهذه المؤسسات من قبل الدول والمنظمات، ثم تم الإشارة إلى جملة من الخصائص المميزة لها، والمصادر التمويلية المتاحة أمام أصحابها، كما شملت دراسة هذا الفصل على إعطاء رؤية شاملة حول أبرز المعوقات التي تقف حاجزا أمام إنطلاق ونمو ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشكل تهديدا أمام بقائها وإستمرارها، مع عرض بعض العوامل التي تساعدها على تجاوز هذه العقبات وممارسة دورها الريادي في الحياة الإقتصادية.

في حين تم التطرق في الفصل الثالث إلى تجليات علاقة الشمول المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنطلاقا من عرض فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليلي ذلك التعرض لسبل التعامل مع الفجوة والخيارات المتاحة لتحسين فرص حصول هذه المؤسسات على الخدمات المالية، بالإضافة إلى ذلك قمنا بعرض المنافع التي تعود على إقتصاديات الدول من جراء تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل والخدمات المالية الرسمية وإدخالها تحت مظلة الرعاية والدعم المالي، مع تسليط الضوء على بعض المبادرات الدولية والعربية المعتمدة في سبيل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي لها.

وفي الأخير تم تخصيص الفصل الرابع لإسقاط الجانب النظري على الحالة الجزائرية، حيث تم التطرق إلى دراسة تأثير الشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال اجراء دراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الغرب الجزائري، وتم التعرض في بداية هذا الفصل إلى واقع كلا من الشمول المالي–من خلال تحليل مؤشرات المؤسسات المالية حول مدى قدرتها على تحسين وصول فئات المجتمع المختلفة إلى الخدمات والمنتجات المالية وإستخدامها بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الصادرة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي– والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –من خلال عرض تطورها العددي ومساهمتها في بعض المؤشرات الإقتصادية–، ليلي ذلك تصميم إستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة التطبيقية وتوزيعه على عينة من مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالغرب الجزائري، ثم معالجة بياناته بالإعتماد على برنامج SPSS.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة التي انصبت حول دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج بعضها خاصة بالجانب النظري والبعض الآخر خاص بالجانب التطبيقي.

1- النتائج المستمدة من الجانب النظري

من خلال الفصول النظرية الثلاث والتي حاولنا من خلالها وباستخدام المنهج الوصفي في البحث عن متغيرات الدراسة المتمثلة في الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر الشمول المالي مفهموم حديث وواحد من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية، يشير إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية من ائتمان، تأمين، ادخار، تحويلات وغيرها بجودة عالية وأسعار مقبولة وفي الوقت المناسب؛
- يشير الاستبعاد المالي أو الاقصاء المالي إلى مفهوم معاكس تماما للشمول المالي، ويكون اما قصريا يتجلى في وجود قوانين وتشريعات وإجراءات معقدة أو أزمات وحروب وصراعات أو نتيجة لتركز الأفراد في مناطق نائية، أو يكون طوعيا ويتجلى ذلك في عدم تناسب الخدمات والمنتجات المقدمة مع متطلبات وحاجات الفئات المستهدفة من الشمول المالي؛

- يندرج الشمول المالي ضمن ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في: الوصول، الاستخدام وجودة الخدمات المالية، ولكل مؤشرات لقياسها؛

- يساهم الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تطوير القطاع المالي وتعزيز استقراره وسلامته؛

- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، ذلك لدورها المتعاظم في تنشيط الاقتصاد، لكن بالرغم من ذلك تواجه عدة عراقيل تعرقل نموها وتطورها، بل وتؤدي في بعض الأحيان إلى تعثرها وزوالها؛

- يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة وقنوات التمويل البديلة من أهم السبل لتحسين فرص وصول المؤسات الصغيرة المتوسطة إلى التمويل والخدمات المالية؛

- يترتب على الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافع جمة تعود على اقتصاديات الدول، ما جعل هذا المستهدف من أولوياتها؛

2- النتائج المستمدة من الجانب التطبيقي

أسفرت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج تمثلت في:

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري؛
- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة بالغرب الجزائري؛

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري.

3- التوصيات:

ويكن تقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

- العمل على اطلاق استراتيجية وطنية للشمول المالي على مستوى الجمهورية، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في وضع وصياغة تلك الاسراتيجية؛

- ضرورة دعم التثقيف ونشر الوعي المالي داخل المجتمع سواء من خلال دمج الثقافة المالية داخل المناهج الدراسية أو من خلال الدورات التدريبية واللقاءات العلمية لتكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل من خلال القطاع المالي الرسمي، فضلا عن ضرورة تنظيم برامج توعية وتثقيف مالي لتحسين مستوى المام مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشأن المالي؛

- على الإدارة العليا بمؤسسات القطاع المالي تصميم نماذج لقياس جودة الخدمات المقدمة إلى عملائها وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تحقيق تواصل دائم معهم للاستماع لاقتراحاتهم فيما يخص الخدمات المالية؛

- ضرورة التخلص من إجراءات العمل الروتينية المعقدة والابتعاد عن البيروقراطية في انجاز المعاملات المالية؛

- تحفيز المؤسسات المالية على تصميم خدمات ومنتجات مالية تراعي احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها المالية؛

- تحسين البنية التحتية الرقمية لا سيما جودة الانترنت بما يحفز على توسيع استخدام الخدمات الرقمية؛

- توسيع دور الصيرفة الإسلامية لاعطاء دفع للشمول المالي عبر جذب رواد الأعمال ومسؤولي المؤسسات الذين لا يحبذون المعاملات الربوية.

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إبراهيم ميلاوي، نور الدين براي، التأمينات والبنوك، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016.
- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.
- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- أسماء برهوم، البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تجارب أجنبية –، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016.
- إسماعيل عرباجي، اقتصاد وتسيير المؤسسة "أهمية التنظيم – ديناميكية الهياكل"، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013.
- أمال يوب، إدارة واقتصاد المؤسسات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة "مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- خوني رابح، حساني رقية، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2010.
- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

- رامي زيدان، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
- سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- سيد سالم عرفه، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية "دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2013.
- صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- صلاح حسن، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية "دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.
- ضياء الناروز، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية "دراسة مقارنة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- عامر خربوطلي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
- عبد الرحمن كساب عامر، جسور التنمية...المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار كتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.
- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.
- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.
- عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- عزت خيرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "تصميم مشروعات التنمية – جدوى المشروع"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.
- علاء عباس، محمد السلامى، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة "إستراتيجية المبادرة – العناقيد الصناعية – حضانات الأعمال –خطة الأعمال – تحليل الفرص المحلية و الدولية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر، 2007.
- غربي حمزة، براق محمد، نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان –الجزائر، 2018.
- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، 2009.
- محمد علي عثمان الفقي، فقه المعاملات "دراسة مقارنة"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت.
- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- مرتضى ناصر نصر الله، الشركات التجارية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1969.
- مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020.
- مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014.

- مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون –الجزائر، 2008.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2007.
- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

المقالات والمداخلات:

- أحمد سلامي، عبد الحق بن تفات، استقطاب الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي الجزائري بين التحديات وفرص النجاح، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 4، 2017.
- أحمد عايش عطية، تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال استخدام الحوسبة السحابية وتأثير ذلك محاسبيا، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة حول: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 20–21 ديسمبر 2018.
- آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب–، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، 2018.
- أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 2، العدد 2، 2021.

- الأغا تغريد، حشماوي محمد، أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة المدبر، العدد 3، 2016.
- أمير علي المرسي شوشة، دور الكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 02، 2019.
- إيهاب أبو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006.
- إيهاب مقابلة، بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (المعهد العربي للتخطيط)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2015.
- بربار نور الدين، مشري مريم، مساهمة التكنولوجيا المعلومات في تحديد الخدمات المالية –دراسة حالة بريد الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد1 ، العدد1، 2016.
- بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول"، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.
- بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان، أربيل العلمية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الإدارية والمالية، 2018.
- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 18، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018.
- بوخاري فاطنة، التكنولوجيا البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد8 ، العدد3 ، 2021.
- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي- تجربة كينيا نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد1، العدد 6، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الافتراضي حول: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)، جامعة الزاوية، ليبيا، 2020.

- بوزكري يمينة، أهمية تطوير خدمات أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– إشارة إلى تجارب دول عربية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2021.
- ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، Journal of economics and Administrative sciences، المجلد 26، العدد 119، 2020.
- حدة بوتبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية –بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول حول: التنمية والإبداع المحاسبي دعامة أساسية للتنمية المستدامة، 2018.
- حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 1، 2020.
- خالد صبيح الهادي تهامي، دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأداء المنظمة "دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئي، المجلد 13، العدد 2، 2022.
- خليل أحمد فؤاد، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد 3، 2015.
- دعبوز سعاد، فرحي كريمة، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، 2021.
- ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5، العدد 1، 2020.
- راشدة عزيرو، بن علي بلعزوز، تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، الجزائر، 2017.
- رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 1، 2020.
- سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2011.

- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
- طارق محمد إبراهيم لاشين، تطور أنشطة بنك ناصر الاجتماعي بما يعكس الشمول المالي، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة حول: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 20-21 ديسمبر 2018.
- عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019.
- عبد الحليم عمار غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، العدد 10، قطر، 2019.
- عبد الله بن سليمان الباحوث، دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2017.
- عدوان علي، بن سماعين حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة (1990- 2020)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، 2022.
- عزة عبد المتعال، دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي في إطار رؤية مصر المستقبلية 2030 "دراسة تحليلية"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة حول: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 20-21 ديسمبر 2018.
- علمي حسيبة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وآفاق اقتصادية واعدة، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2022.
- عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، الشمول المالي كإستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والمعيقات، مجلة التواصل، المجلد 27، عدد خاص، 2021.
- فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد4، 2019.
- كبيري فتيحة، سماحي أحمد، تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الرقمي،les cahiers du MECAS، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2017 .

- كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، 2019.
- كعواش جمال الدين، كعواش أمين، كعواش محمد، أهمية العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سد فجوة تمويل هذه المؤسسات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، 2018.
- كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010– 2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 63، جامعة كربلاء، العراق، 2020.
- مالك الأخضر، بعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل "2" وتحديات تطبيق بازل "3"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد3، 2008.
- محمد زيدان إبراهيم، شريف سعد الصعيدي، دور الشمول المالي في تنشيط سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المصرية)، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة حول: التنمية المستدامة والشمول المالي (الرؤى والآثار والتداعيات)، جامعة طنطا، 15 أبريل 2019.
- محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2019.
- محمد موسى علي شحاتة، نموذج محاسبي مقترح لقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي –دراسة تطبيقية–، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 1، 2019.
- مشتاق محمود السبعاوي، سلام أنور أحمد، يالجين فاتح سليمان، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي –دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، مجلة جامعة كركور للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، العدد 2، 2012.
- مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، 2016.
- مصيطفى عبد اللّطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي–حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 4، 2006.

- مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية حول الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، 28-29 نوفمبر، 2018.
- هناء محمد هلال الحنيطي، استثمار المصارف الإسلامية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 4، العدد 2، 2019.
- ياسر أحمد شاهين، دور الشمول المالي في توفير الحماية للمستفيدين من الخدمات المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني –الفترة (2013-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 3، العدد 6، غزة، فلسطين، 2019.
- ياسر عبد طه الشرفا، حنين بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة –البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، Global Journal of Economics and Business ، المجلد 6، العدد 1، 2019.
- ياسمين مجدى رجب عثمان، محمد أحمد محمد صالح، تأثير تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي: دراسة تطبيقية، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة حول: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 20-21 ديسمبر، 2018.

الرسائل والأطروحات:

- آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة – حالة البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2010-2011.
- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005- 2006.
- بعلي حسين مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة، الجزائر، 2012.

- بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012– 2013.
- بوساق أحمد، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) –حالة الجزائر –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020–2021.
- حنان جودي، إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2016–2017.
- حنين عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.
- دغنوش العطرة، استخدام شبكة الإنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي –حالة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2016–2017.
- زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، الجزائر، 2016–2017.
- سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامية–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2016–2017.
- شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية "دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000–2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019– 2020.
- عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2014–2015.

- عواطف محسن، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2008.
- فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية –دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ،2017–2018.
- كربوش محمد، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2013– 2014.
- ماجد محمود محمد أبودية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر–غزة، 2016.
- معوش محمد الأمين، متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس– سطيف 1، الجزائر، 2019–2020.
- مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية –حالة ولايتي قالمة وتبسة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945 –قالمة، الجزائر، 2014–2015.
- نصير مهدي صكب العزاوي، الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي، تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق، 2022.
- هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004–2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، الجزائر، 2016 –2017.

المراسيم والقوانين:

- المادة 01، المرسوم التنفيذي رقم 20–329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 70، 2020.
- المادة 05 من القانون رقم 17 – 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02.

- المادة 08 من القانون رقم 17- 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02.
- المادة 09 من القانون رقم 17- 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02.
- المادة 10 من القانون رقم 17- 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02.
- المقرر رقم 22-01 المؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 2 جانفي سنة 2022، المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 04، 2022.

التقارير:

- اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، العدد 458.
- أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر.
- التقارير السنوية لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية.
- تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع، 2019.
- تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019.
- جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2020.
- الديوان الوطني للإحصاء.
- رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2019.

- سمير عبد الله، حبيب حن، علي جبارين، محمد حتاوي، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، 2016.
- صندوق النقد العربي، الإصدار الأول لتقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- صندوق النقد العربي، الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، 2012.
- صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.
- صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، 2013.
- صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
- صندوق النقد العربي، مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2011.
- صندوق النقد العربي، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.
- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي –الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- طارق إسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "الوضع الراهن والتحديات"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي –الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية "تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية"، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1995.
- محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 2012.
- معهد الدراسات المصرفية، الخدمات المصرفية الإلكترونية، العدد12، الكويت، 2013.

- مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009.
- نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- هبة عبد المنعم، كريم زايدي، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- يسر برنية، رامي عبيد، حبيب اعطيه، الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب–، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

المراجع باللغات الأجنبية:

Ouvrages:

- Oliver Torrès, Les PME- Diversité et Spécificité, DOMINOS Flammarion, Paris, 1999.

Articles et rapports:

- Adegbeni B.O Onakoya, Ismail O.Fasanya and Hadiza D.Abdulrahman, Small and medium scale enterprises financing and Economic Growth in Nigeria, European Journal of Business and Management, Volume 5, N° 4, 2013.
- Alfred Hanning, Stefan Jansen, Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, ADBI Working Paper N° 259, Tokyo, 2010.
- Alina B.Hyz, Small and medium enterprises (SMEs) in Greece – Barriers in access to banking services. An empirical investigation, International journal of business and social science, Volume 2, Issue 2, 2011.
- Allan Riding, Barbara Orser, Les Petites et Moyennes entreprises du Québec, Programme de recherche sue le financement des PME, Gouvernement du Canada, 2007.
- Alliance for Financial Inclusion AFI, Mesurer L'inclusion Financière Pour les Organismes régulateurs: Conception et Réalisation d'Enquêtes, Bangkok, Thaïlande, 2010.

- Amra Babajic, Jasmina Okicic and Meldina Jukan, Identification of Barriers to Financial Inclusion Among Youth, International Business Research, Vol 11, N° 7, 2018.
- Armand Fouejieu, Anta Ndoye and Tetyana Sydorenko, Unlocking Access to Finance for SMEs: Across – country Analysis, IMF working Paper, WP/20/55, 2020.
- Banque Centrale Européenne, Rapport annuel, 2012.
- Bassey Ina Ibor, Amenao Ikpa Offiong and Enyeokpon Samuel Mendie, Financial inclusion and performance of micro, small and medium scale enterprises in Nigeria, International journal of research – Granthaalayah, Volume 5, Issue 3, 2017.
- Bedman Narteh, SME bank selection and patronage behaviour in the Ghanaian banking industry, Management Research Review, Vol 36, Iss 11, 2013.
- Bulama Garba Dandibi, Wurim Ben Pam and Oki Emmanuel Umaru, Effect of financial inclusion and financial literacy on performance of Agro-based SMEs in Yobe state, Nigeria, Nigerian journal of management sciences, Vol 7, N° 1, 2019.
- CGAP & Arab monetary fund, Financial Inclusion Measuring in The Arab World, Working paper, 2017.
- CGAP, Financial Inclusion and The linkage to Stability, Integrity and protection: Insight from The South African Experience, Working Paper, 2012.
- CGAP, Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the poor (Toword proportionate Standards and Guidance), White Paper, 2011.
- Corti Paul Lakuma, Robert Marty and Fred Muhumuza, Financial inclusion and micro, small, and medium enterprises (MSMEs) growth in Uganda, Journal of innovation and entrepreneurship, Vol 8, N° 15, 2019.
- Daniel Staib, Caroline De Souza Rodrigues Cabral, Daniel Kubli, Jurgen Dornigg, World insurance riding out the 2020 pandemic storm, Swiss Re institute, N°4/2020, 2020.
- Demirguç-kunt Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, Jake Hess, The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the Fintech revolution, Word Bank, Washington D.C, 2018.
- Economic and Social commission for Asia and The Pacific (ESCAP), Globalization of Production and the competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises in Asia and the Pacific: Trends and Prospects, United Nations, New York, 2009.
- Ene Ene Edet, Amoke Chukwunonso Valentine, Archibong Ita Archibong, Eduno Ededet Bassey, Ogwumu Isaiah, Financial inclusion and growth of small and

medium enterprises in Cross River state, Nigeria, Asian journal of economics, finance and management, Volume 7, Issue 1, 2022.

- European commission, Financial Services Provision and Prevention of Financial Exclusion, The Directorate-General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities, 2008.
- Fadi Shihadeh, A conceptual framework of financial inclusionM The links with individuals, SMEs, and banks, Studies in computational intelligence, volume 974, 2021.
- G20/ OECD High – level principles on SME Financing, Antalya, Turkey, 2015.
- General Assembly, Access to credit for micro, small and medium – sized enterprises (MSMEs), United Nations Commission on international trade law, Working Group 1: (MSMEs), Thirty – seventh session, New York, 9-13 May 2022.
- H.R.khan, Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coins?, Address by Shri H.R.Khan, Deputy Governor, Reserve Bank of India at BANCON, Organized by Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai, India, November 2011.
- Hikmah, The effect of bookkeeping literacy, Budgeting literacy, and Financial inclusion of SMEs financial performance in Semarang, International journal of economics and management studies, Volume 7, Issue 6, 2020.
- Inessa Love, Maria Soledad Martinez Peria, How bank competition affects firms' access to finance, The World Bank Economic Review, volume 29, Issue 3, 2014.
- International Association of Deposit Insurers (IADI), IADI Core Principles For effective Deposit Insurance Systems, 2014.
- International Association of Deposit Insurers (IADI), IADI Core Principles For effective Deposit Insurance Systems, 2014.
- International Monetary Fund, Enhancing the role of SME's in the Arab World - some key considerations, IMF Policy Paper, Washington D.C, 2019.
- Jean Bosco Harelimana, Role of access to finance for the performance of small and medium enterprises in Muhoza sector, Rwanda, Business and Economics journal, Volume 8, Issue 1, 2017.
- Karim Si Lekhal, La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information: Cas des PME Algériennes, Revue Performance des Entreprises Algériennes, Université Ouargla, N° 3, 2013.
- Klaus Lober, The International Agenda for Payment and Settlement Systems, CPSS Secretariat, Bank for International Settlements, Cartagena, Colombia, 2013.

- Lerong Lu, Promoting SMEs finance in the context of the Fintech revolusion: A case study of the UK’s practice and regulation, Banking and finance law review, Volume 33, Issue 3, 2018.
- Liliana Rojas-Suarez, Financial Inclusion in Latin America "Facts, Obstacles and central Bank's "Policy Issue, Discussion paper N IDB-DP-464, Inter-American Development Bank, Washington D.C, 2016.
- Marus Eton, Fabian Mwosi, Constant Okello-Obura, Abanis Turyehebwa, Gilbert Uwonda, Financial inclusion and the growth of small medium enterprises in Uganda: Empirical evidence from selected districts in Lango sub–region, Journal of Innovation and Entrepreneurship, Volume 10, N° 1, 2021.
- Md. Nur Alam Siddik, Sajal Kabiraj, Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 12, Issue 1, 2018.
- Mishel Ghassibe, Maximiliano Appendino and Samir Elsadek Mahmoudi, SME financial inclusion for sustained Growth in the Middle East and central Asia, International Monetary Fund, IMF Working paper, WP/19/209, 2019.
- Mohammad O.Al-Smadi, The Role of Financial Inclusion in Financial stability: Lesson from Jordan, Banks and Bank Systems, Volume 13, Issue 04, 2018.
- Monir Suliaman Al-Hakim, Abd Al-Salam Al-Hamad and Majdi Ali Ghaith, The role of financial inclusion in bridging SMEs financial gap – The viewpoint of credit employees at Jordanian Islamic banks, Turkish journal of computer and mathematics education, Vol 12, N° 14, 2021.
- Nader Albert, Financial Inclusion, Stability, Integrity and Protection (I-SIP), Stabilitty, Integrity and Protaction (I-SIP), 2019.
- Nicolas Blancher, Maximiliano Appendino, Aidyn Bibolov, Armand P Fouejieu, Jiawei Li, Anta Ndoye, Alexandra Panagiotakopoulou, Wei Shi, Tetyana Sydorenko, Financial Inclusion of small and medium - sized enterprises in the Middle East and central Asia, International Monetary Fund, Washington D.C, 2019.
- OECD: Financing SME and Entrepreneurs 2016, Edition OECD, 2016.
- Peter J. Morgan, Yan Zhang and Dossym Kydyrbayev, Overview of Financial Inclusion, Regulation, Financial Literacy, and Education in Central Asia and South Caucasus, ADBI Working Paper N 878, Tokyo, 2018.
- Peterson K. Ozili, Theories of financial inclusion, Uncertainty and challenges in contemporary economic behaviour, Emerald publishing limited, 2020.
- Rakhrour Youssef, Daham Said Redouane, Financial Inclusion in Algeria : Reality and outlook, Strategy and development review, Volume 11, N° 4, 2021.

- Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2019, collections statistiques N° 221/ 2021, série E : Statistiques économiques N° 108, ONS, Aout 2021.
- Sara De Vido, Soft Organizations, Hard Powers: The FATF and the FSB as Standard-Setting Bodies, Global Jurist, Volume 19, Issue 02, 2018.
- Shallu Aggarwal, Barriers of Financial Inclusion with Reference to Literature, Think India Journal ,Vol 22, Issue 14, 2019.
- The World Bank, Global Financial Development: Financial Inclusion, Washington DC, 2014.
- Thiruma Valavana, Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion –an Empirical Study with Special Reférence to Canara Bank, Indian Journal of research, Volume 4, Issue 9, 2015.
- World Bank ,financial inclusion ,Global Financial Development Report, Washington DC, 2014.
- World Bank Group, Capital Markets and SMEs in Emerging Markets and Developing Economies: Can they go the distance?, Washington D.C, USA, 2020.
- World Bank Group, SME Finance, International Finance Corporation, MSME Finance Gap "Assessment of the shortfalls and opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets", Washington D.C, 2017.
- Zawadi Mdasha, Duncan Irungu and Muturi Wachira, Effect of financial inclusion strategy on performance of small and medium enterprises: A case of selected SMEs in Dar es Salam, Tanzania, Journal of strategic management, volume 2, Issue 1, 2018.
- Zhiqiang Lu, Junjie Wu and Jia Liu, Bank concentration and SME financing availability: The impact of promotion of financial inclusion in China, International journal of bank marketing, Volume 38, Issue 6, 2020.

Thèses :

- SAM Hocine, Analyse du niveau d'inclusion financière en Algérie, étude empirique sur les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou: Etat des lieux et perspectives, Thèse de doctorat en sciences Economique, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2019.

Sites Internet :

- https://giemonetique,dz/activite-retrait-sur-atm
- https://giemonetique,dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/
- https://giemonetique,dz/ar/activite-retrait-sur-atm/
- https://giemonetique,dz/ar/activite-retrait-sur-tpe/
- https://indiacsr.in/a-brief-history-of-financial-inclusion/

- https://www.anti-moneylaundering.org/FATF.aspx
- https://www.bankbazaar.com/personal-loan/financial-inclusion.html
- https://www.cbj.gov.jo/pagrs/viewpage.aspx?pageID=135
- https://www.Fatf-gafi.org/about/whatwedo
- https://www.gpfi.org/about-gpfi
- https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20
- https://www.iadi.org/en/
- https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data
- https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance
- www.anade.org
- www.angem.dz
- www.aps.dz
- www.bdcs.dz
- www.cna.dz
- www.cnas.dz
- www.poste.dz

الملاحق

الملحق رقم (1): استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص مالية المؤسسة

سيدي، سيدتي:

في إطار إعداد أطروحة دكتوراه حول دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان، ونرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة الواردة فيه وذلك بوضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية، علما أن إجابتكم ستكون موضع سرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض علمية لا غير. وفي الأخير تقبلوا منا خالص الشكر على تعاونكم معنا.

الباحثة/ ولدعوالي أمينة

- بيانات خاصة بالمؤسسة

1- النوع الاجتماعي للمبحوث : ذكر ☐ أنثى ☐

2- المستوى التعليمي:

ثانوي أو أقل ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا (ماجستير/ دكتوراه) ☐

3- نوع المؤسسة: خاصة ☐ عامة ☐

4- قطاع نشاط المؤسسة:

التجارة ☐ الصناعة ☐ الخدمات ☐ الزراعة ☐

5- تصنيف المؤسسة:

مصغرة (أقل من 9 عمال) ☐ صغيرة (من 10 إلى 49 عامل) ☐ متوسطة (من 50 إلى 249 عامل) ☐

6- مدة نشاط المؤسسة (سنة بداية النشاط):

أقل من سنة ☐ من 1 سنة إلى 5 سنوات ☐

من 6 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

7- المؤسسات المالية التي تتعامل معها:

البنوك ☐

مؤسسة البريد ☐

شركات التأمين ☐

هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ANADE ☐

ANGEM ☐

CNAC ☐

المحور الأول: الخاص بالشمول المالي

الشمول المالي: هو تمتع الأفراد والمؤسسات بإمكانية الوصول إلى، واستخدام مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الرسمية من مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، وتأمين... بجودة عالية وأسعار معقولة، وذلك من خلال القنوات الرسمية.

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: الوصول إلى الخدمات المالية						
1	هناك نقاط وصول مالية قريبة من موقع مؤسستكم، مما يسمح بالحصول على مختلف الخدمات المالية					
2	تمتلك المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم وسائل الكترونية تسمح بالوصول إلى الخدمات المالية					
3	توفر المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم خدماتها في المناطق البعيدة					
4	توفر المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم خدماتها بسهولة ودون عوائق					
5	تحرص المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم على تيسير الإجراءات المتعلقة بالحصول على الخدمات المالية					
6	تمتلك المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم مواقع الكترونية سهلة التصفح مما يسهل الوصول لكافة المنشورات الخاصة بالخدمات المالية					
7	تمتلك مؤسستكم أدوات دفع الكترونية تمكنها من الوصول إلى الخدمات المالية					
8	سلوك الموظفين بالمؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم يسهل ويسرع الوصول وإنجاز المعاملات المالية					
البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية						
9	يتم استخدام حساباتكم المالية بشكل نشط ومنتظم					
10	كمؤسسة نعتقد أنه من المهم امتلاك حسابات مالية					
11	حاليا، لمؤسستكم قرض قائم					
12	تعاملكم مع الموردين يكون عبر حساباتهم المالية					
13	الدفع من العملاء يكون عبر حسابات المؤسسة المالية					
14	يتم صب أجور العمال في حساباتهم المالية					
15	تستخدم مؤسستكم مختلف الخدمات المالية وبشكل دوري					
البعد الثالث: جودة الخدمات المالية						
16	الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم تعتبر جيدة					
17	توصف تكاليف (الرسوم-العمولات-نسبة الفوائد) الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بالمقبولة					
18	تتلقى معلومات واضحة وكافية من قبل موظفي المؤسسات المالية حول الخدمات المالية المقدمة، وبلُغَة واضحة وأسلوب مناسب					
19	يتم الحصول على الخدمات المالية في الوقت المناسب					
20	يعتبر متوسط الوقت الذي تقضيه في طوابير الانتظار في المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم للقيام بعملية مالية مقبول					

21	تقدم المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم خدماتها المالية من خلال وسائل الكترونية مما يوفر الوقت والجهد في الحصول على الخدمة					
22	تشعر بالرضا اتجاه المؤسسة المالية وموظفيها والخدمات المقدمة					
23	تتميز التعاملات مع المؤسسات المالية بدرجة عالية من السرية					
24	تتوفر المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم على الأجهزة الأمنية الكافية لحماية العملاء					
25	تستطيع تقديم شكاوى للمؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بسبب أي معاملة غير قانونية من قبل الموظفين					
26	تهتم المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بتطوير وتحسين جودة خدماتها					
27	تهتم المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بابتكار خدمات مالية جديدة					
28	تقوم المؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسستكم بنشر الثقافة المالية					

المحور الثاني: تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
29	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى زيادة جودة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها مؤسستكم					
30	أدى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى زيادة عدد الوحدات التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها مؤسستكم					
31	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها في الرفع من رقم أعمال مؤسستكم وزيادة أرباحها					
32	أدى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى الاستثمار في التقنيات الجديدة					
33	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها في الاستثمار في تطوير الموارد البشرية في مؤسستكم					
34	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى امتلاك مؤسستكم المزيد من الأصول (مباني/ معدات)					
35	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها في وصول مؤسستكم إلى أسواق جديدة					
36	أدى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها إلى ارتفاع عدد عمال مؤسستكم					
37	عزز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها، خلق ميزة تنافسية لمؤسستكم					
38	ساهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها إلى استمرار نشاط مؤسستكم					

المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية الرسمية

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
39	تعتبر أن التكاليف (الرسوم-العمولات-نسبة الفوائد) تعيق استخدام الخدمات المالية المتاحة					
40	يعتبر نقص البنية التحتية عائق للوصول إلى الخدمات المالية					
41	يمثل بعد المسافة عائقا أمام الوصول إلى الخدمات المالية					
42	صغر حجم المؤسسة وعمرها يعيق حصولها على الخدمات من المؤسسات المالية					
43	يعتبر نوع الصناعة من الأسباب الرئيسية التي تسمح للمؤسسة المالية بمنحك التمويل					
44	تعتبر أن الوثائق الرسمية التي تطلبها المؤسسات المالية تعيق تعاملكم معها					
45	تعتبر أن استخدام اللغة الأجنبية في مختلف وثائق المؤسسات المالية من الأسباب التي تعيق تعاملكم معها					
46	سلوك الموظفين وسوء معاملتهم يعيق التعامل مع المؤسسات المالية					
47	يعتبر عدم امتلاك الثقافة المالية اللازمة عقبة أمام وصول مؤسستكم إلى الخدمات المالية					

- رجاءا كتابة أي فكرة تعتبر من المعوقات التي تحول دون تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية الرسمية:

.....

. - رجاءا اقتراح بعض الحلول الممكنة لزيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

.....

.

شكرا على تعاونكم.

ملحق رقم (2): نتائج اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد الوصول إلى الخدمات المالية

Correlations

			العبارة1	العبارة2	العبارة3	العبارة4	العبارة5	العبارة6	العبارة7	العبارة8	الوصول إلى الخدمات المالية
Spearman's rho	العبارة1	Correlation Coefficient	1,000	,268*	,431**	-,016	,067	,096	,263*	,150	,524**
		Sig. (2-tailed)	.	,010	,000	,882	,527	,364	,012	,155	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة2	Correlation Coefficient	,268*	1,000	,462**	,016	,008	,225*	,177	,124	,504**
		Sig. (2-tailed)	,010	.	,000	,877	,942	,032	,093	,243	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة3	Correlation Coefficient	,431**	,462**	1,000	,091	,142	,113	,209*	,130	,609**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,390	,180	,287	,047	,219	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة4	Correlation Coefficient	-,016	,016	,091	1,000	,695**	,062	,054	,406**	,488**
		Sig. (2-tailed)	,882	,877	,390	.	,000	,560	,608	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة5	Correlation Coefficient	,067	,008	,142	,695**	1,000	,282**	,283**	,280**	,607**
		Sig. (2-tailed)	,527	,942	,180	,000	.	,007	,007	,007	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة6	Correlation Coefficient	,096	,225*	,113	,062	,282**	1,000	,477**	,175	,530**
		Sig. (2-tailed)	,364	,032	,287	,560	,007	.	,000	,098	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة7	Correlation Coefficient	,263*	,177	,209*	,054	,283**	,477**	1,000	,093	,541**
		Sig. (2-tailed)	,012	,093	,047	,608	,007	,000	.	,382	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة8	Correlation Coefficient	,150	,124	,130	,406**	,280**	,175	,093	1,000	,435**
		Sig. (2-tailed)	,155	,243	,219	,000	,007	,098	,382	.	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	الوصول إلى الخدمات المالية	Correlation Coefficient	,524**	,504**	,609**	,488**	,607**	,530**	,541**	,435**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (3): نتائج اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد استخدام الخدمات المالية

Correlations

			العبارة9	العبارة10	العبارة11	العبارة12	العبارة13	العبارة14	العبارة15	البعد2
Spearman's rho	العبارة9	Correlation Coefficient	1,000	,448**	,156	,120	-,032	,056	,250*	,309**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,139	,258	,761	,599	,017	,003
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 10	Correlation Coefficient	,448**	1,000	,181	,015	,092	,138	-,001	,314**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,087	,889	,386	,191	,993	,002
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 11	Correlation Coefficient	,156	,181	1,000	-,043	,118	,003	,091	,422**
		Sig. (2-tailed)	,139	,087	.	,686	,263	,980	,392	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 12	Correlation Coefficient	,120	,015	-,043	1,000	,502**	,204	,356**	,466**
		Sig. (2-tailed)	,258	,889	,686	.	,000	,052	,001	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 13	Correlation Coefficient	-,032	,092	,118	,502**	1,000	,545**	,412**	,744**
		Sig. (2-tailed)	,761	,386	,263	,000	.	,000	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 14	Correlation Coefficient	,056	,138	,003	,204	,545**	1,000	,205	,683**
		Sig. (2-tailed)	,599	,191	,980	,052	,000	.	,051	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 15	Correlation Coefficient	,250*	-,001	,091	,356**	,412**	,205	1,000	,511**
		Sig. (2-tailed)	,017	,993	,392	,001	,000	,051	.	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	البعد2	Correlation Coefficient	,309**	,314**	,422**	,466**	,744**	,683**	,511**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,003	,002	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	91	91	91	91	91	91	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (4): نتائج اختبار الاتساق الداخلي للعبارات وبعد جودة الخدمات المالية

Correlations

			العبارة 16	العبارة 17	العبارة 18	العبارة 19	العبارة 20	العبارة 21	العبارة 22	العبارة 23	العبارة 24	العبارة 25	العبارة 26	العبارة 27	العبارة 28	البعد3
Spearman's rho	العبارة 16	Correlation Coefficient	1,000	,345**	,602**	,650**	,474**	,357**	,731**	,404**	,430**	,492**	,502**	,384**	,393**	,791**
		Sig. (2-tailed)	.	,001	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 17	Correlation Coefficient	,345**	1,000	,328**	,316**	,198	,068	,278**	,231*	,152	,122	,294**	,290**	,409**	,479**
		Sig. (2-tailed)	,001	.	,001	,002	,060	,520	,008	,027	,149	,248	,005	,005	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 18	Correlation Coefficient	,602**	,328**	1,000	,658**	,433**	,424**	,668**	,486**	,183	,400**	,418**	,273**	,341**	,721**
		Sig. (2-tailed)	,000	,001	.	,000	,000	,000	,000	,000	,082	,000	,000	,009	,001	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 19	Correlation Coefficient	,650**	,316**	,658**	1,000	,492**	,415**	,733**	,470**	,290**	,382**	,497**	,206	,273**	,770**
		Sig. (2-tailed)	,000	,002	,000	.	,000	,000	,000	,000	,005	,000	,000	,050	,009	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 20	Correlation Coefficient	,474**	,198	,433**	,492**	1,000	,381**	,607**	,458**	,201	,453**	,390**	,040	,362**	,666**
		Sig. (2-tailed)	,000	,060	,000	,000	.	,000	,000	,000	,056	,000	,000	,704	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 21	Correlation Coefficient	,357**	,068	,424**	,415**	,381**	1,000	,386**	,409**	,125	,308**	,155	-,133	,072	,441**
		Sig. (2-tailed)	,001	,520	,000	,000	,000	.	,000	,000	,238	,003	,141	,209	,498	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 22	Correlation Coefficient	,731**	,278**	,668**	,733**	,607**	,386**	1,000	,465**	,326**	,509**	,493**	,255*	,351**	,789**
		Sig. (2-tailed)	,000	,008	,000	,000	,000	,000	.	,000	,002	,000	,000	,015	,001	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 23	Correlation Coefficient	,404**	,231*	,486**	,470**	,458**	,409**	,465**	1,000	,411**	,477**	,370**	,024	,189	,645**

	23	Sig. (2-tailed)	,000	,027	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,821	,072	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 24	Correlation Coefficient	,430**	,152	,183	,290**	,201	,125	,326**	,411**	1,000	,527**	,351**	,117	,217*	,491**
		Sig. (2-tailed)	,000	,149	,082	,005	,056	,238	,002	,000	.	,000	,001	,268	,039	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 25	Correlation Coefficient	,492**	,122	,400**	,382**	,453**	,308**	,509**	,477**	,527**	1,000	,534**	,192	,316**	,676**
		Sig. (2-tailed)	,000	,248	,000	,000	,000	,003	,000	,000	,000	.	,000	,068	,002	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 26	Correlation Coefficient	,502**	,294**	,418**	,497**	,390**	,155	,493**	,370**	,351**	,534**	1,000	,505**	,434**	,701**
		Sig. (2-tailed)	,000	,005	,000	,000	,000	,141	,000	,000	,001	,000	.	,000	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 27	Correlation Coefficient	,384**	,290**	,273**	,206	,040	-,133	,255*	,024	,117	,192	,505**	1,000	,315**	,402**
		Sig. (2-tailed)	,000	,005	,009	,050	,704	,209	,015	,821	,268	,068	,000	.	,002	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 28	Correlation Coefficient	,393**	,409**	,341**	,273**	,362**	,072	,351**	,189	,217*	,316**	,434**	,315**	1,000	,572**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,001	,009	,000	,498	,001	,072	,039	,002	,000	,002	.	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	البعد 3	Correlation Coefficient	,791**	,479**	,721**	,770**	,666**	,441**	,789**	,645**	,491**	,676**	,701**	,402**	,572**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (5): نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العبارات ومحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسط

Correlations

			العبارة 29	العبارة 30	العبارة 31	العبارة 32	العبارة 33	العبارة 34	العبارة 35	العبارة 36	العبارة 37	العبارة 38	المحور2
Spearman's rho	العبارة29	Correlation Coefficient	1,000	,276**	,387**	,165	,456**	,273**	,949**	,262*	,601**	,199	,692**
		Sig. (2-tailed)	.	,008	,000	,118	,000	,009	,000	,012	,000	,058	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة30	Correlation Coefficient	,276**	1,000	,709**	,405**	,235*	,473**	,307**	,943**	,332**	,256*	,734**
		Sig. (2-tailed)	,008	.	,000	,000	,025	,000	,003	,000	,001	,014	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة31	Correlation Coefficient	,387**	,709**	1,000	,560**	,278**	,466**	,403**	,670**	,433**	,226*	,781**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,008	,000	,000	,000	,000	,031	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة32	Correlation Coefficient	,165	,405**	,560**	1,000	,215*	,327**	,151	,390**	,297**	,277**	,572**
		Sig. (2-tailed)	,118	,000	,000	.	,041	,002	,154	,000	,004	,008	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة33	Correlation Coefficient	,456**	,235*	,278**	,215*	1,000	,492**	,458**	,225*	,274**	-,050	,519**
		Sig. (2-tailed)	,000	,025	,008	,041	.	,000	,000	,032	,008	,636	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة34	Correlation Coefficient	,273**	,473**	,466**	,327**	,492**	1,000	,289**	,432**	,345**	,199	,640**
		Sig. (2-tailed)	,009	,000	,000	,002	,000	.	,005	,000	,001	,059	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة35	Correlation Coefficient	,949**	,307**	,403**	,151	,458**	,289**	1,000	,280**	,523**	,160	,680**
		Sig. (2-tailed)	,000	,003	,000	,154	,000	,005	.	,007	,000	,130	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة36	Correlation Coefficient	,262*	,943**	,670**	,390**	,225*	,432**	,280**	1,000	,301**	,254*	,702**

		Sig. (2-tailed)	,012	,000	,000	,000	,032	,000	,007	.	,004	,015	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
		Correlation Coefficient	,601**	,332**	,433**	,297**	,274**	,345**	,523**	,301**	1,000	,300**	,677**
	العبارة37	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,000	,004	,008	,001	,000	,004	.	,004	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
		Correlation Coefficient	,199	,256*	,226*	,277**	-,050	,199	,160	,254*	,300**	1,000	,430**
	العبارة38	Sig. (2-tailed)	,058	,014	,031	,008	,636	,059	,130	,015	,004	.	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
		Correlation Coefficient	,692**	,734**	,781**	,572**	,519**	,640**	,680**	,702**	,677**	,430**	1,000
	المحور2	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (6): العبارات المحذوفة من نتائج اختبار الاتساق الداخلي لمحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية

Correlations

			العبارة 39	العبارة 40	العبارة 41	العبارة 42	العبارة 43	العبارة 44	العبارة 45	العبارة 46	العبارة 47	المحور3
Spearman's rho	العبارة 39	Correlation Coefficient	1,000	,170	,136	-,122	-,152	-,028	-,240*	,083	,071	,209*
		Sig. (2-tailed)	.	,108	,200	,248	,149	,791	,022	,434	,501	,047
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 40	Correlation Coefficient	,170	1,000	,524**	-,045	-,032	-,008	-,098	,267*	,249*	,420**
		Sig. (2-tailed)	,108	.	,000	,669	,767	,943	,353	,011	,017	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 41	Correlation Coefficient	,136	,524**	1,000	,308**	,154	-,084	,126	,162	,367**	,622**
		Sig. (2-tailed)	,200	,000	.	,003	,145	,429	,235	,125	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 42	Correlation Coefficient	-,122	-,045	,308**	1,000	,531**	,030	,212*	,067	,424**	,561**

	Sig. (2-tailed)	,248	,669	,003	.	,000	,781	,044	,529	,000	,000
	N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
العبارة 43	Correlation Coefficient	-,152	-,032	,154	,531**	1,000	-,055	,340**	,235*	,378**	,554**
	Sig. (2-tailed)	,149	,767	,145	,000	.	,607	,001	,025	,000	,000
	N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
العبارة 44	Correlation Coefficient	-,028	-,008	-,084	,030	-,055	1,000	,019	-,076	-,078	,173
	Sig. (2-tailed)	,791	,943	,429	,781	,607	.	,861	,475	,465	,101
	N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
العبارة 45	Correlation Coefficient	-,240*	-,098	,126	,212*	,340**	,019	1,000	,181	,179	,388**
	Sig. (2-tailed)	,022	,353	,235	,044	,001	,861	.	,087	,090	,000
	N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
العبارة 46	Correlation Coefficient	,083	,267*	,162	,067	,235*	-,076	,181	1,000	,316**	,525**
	Sig. (2-tailed)	,434	,011	,125	,529	,025	,475	,087	.	,002	,000
	N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
العبارة 47	Correlation Coefficient	,071	,249*	,367**	,424**	,378**	-,078	,179	,316**	1,000	,712**
	Sig. (2-tailed)	,501	,017	,000	,000	,000	,465	,090	,002	.	,000
	N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
المحور 3	Correlation Coefficient	,209*	,420**	,622**	,561**	,554**	,173	,388**	,525**	,712**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,047	,000	,000	,000	,000	,101	,000	,000	,000	.
	N	91	91	91	91	91	91	91	91	91	91

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (7): نتائج اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية

Correlations

			العبارة40	العبارة41	العبارة42	العبارة43	العبارة45	العبارة46	العبارة47	المحور3
Spearman's rho	العبارة 40	Correlation Coefficient	1,000	,524**	-,045	-,032	-,098	,267*	,249*	,407**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,669	,767	,353	,011	,017	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 41	Correlation Coefficient	,524**	1,000	,308**	,154	,126	,162	,367**	,628**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,003	,145	,235	,125	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 42	Correlation Coefficient	-,045	,308**	1,000	,531**	,212*	,067	,424**	,577**
		Sig. (2-tailed)	,669	,003	.	,000	,044	,529	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 43	Correlation Coefficient	-,032	,154	,531**	1,000	,340**	,235*	,378**	,627**
		Sig. (2-tailed)	,767	,145	,000	.	,001	,025	,000	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 45	Correlation Coefficient	-,098	,126	,212*	,340**	1,000	,181	,179	,444**
		Sig. (2-tailed)	,353	,235	,044	,001	.	,087	,090	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 46	Correlation Coefficient	,267*	,162	,067	,235*	,181	1,000	,316**	,561**
		Sig. (2-tailed)	,011	,125	,529	,025	,087	.	,002	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	العبارة 47	Correlation Coefficient	,249*	,367**	,424**	,378**	,179	,316**	1,000	,741**
		Sig. (2-tailed)	,017	,000	,000	,000	,090	,002	.	,000
		N	91	91	91	91	91	91	91	91
	المحور3	Correlation Coefficient	,407**	,628**	,577**	,627**	,444**	,561**	,741**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	91	91	91	91	91	91	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (8): نتائج اختبار ثبات الاستبيان

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,839	28

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,856	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,684	7

ملحق رقم (9): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الشمول المالي	,079	91	,161	,980	91	,223
تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	,083	91	,155	,978	91	,123
المعوقات التي تحول دون تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية الرسمية	,067	91	,200*	,985	91	,405

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (10): نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية

النوع الاجتماعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	75	82,4	82,4	82,4
	أنثى	16	17,6	17,6	100,0
	Total	91	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي أو أقل	13	14,3	14,3	14,3
	ليسانس	31	34,1	34,1	48,4
	أماستر	39	42,9	42,9	91,2
	دراسات عليا) ماجستير /دكتوراه(	8	8,8	8,8	100,0
	Total	91	100,0	100,0	

نوع المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	خاصة	78	85,7	85,7	85,7
	عامة	13	14,3	14,3	100,0
	Total	91	100,0	100,0	

قطاع نشاط المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	التجارة	30	33,0	33,0	33,0
	الصناعة	2	2,2	2,2	35,2
	الخدمات	20	22,0	22,0	57,1
	الزراعة	1	1,1	1,1	58,2
	التجارة والصناعة	33	36,3	36,3	94,5
	التجارة والخدمات	1	1,1	1,1	95,6
	التجارة والزراعة	1	1,1	1,1	96,7
	الصناعة والخدمات	3	3,3	3,3	100,0
	Total	91	100,0	100,0	

تصنيف المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مصغرة) أقل من 9 عمال(	23	25,3	25,3	25,3
	صغيرة) من 10 إلى 49 عامل(	30	33,0	33,0	58,2
	متوسطة) من 50 إلى 249 عامل(	38	41,8	41,8	100,0
	Total	91	100,0	100,0	

مدة نشاط المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من سنة	4	4,4	4,4	4,4
	من 1 سنة إلى 5 سنوات	18	19,8	19,8	24,2
	من 6 إلى 10 سنوات	20	22,0	22,0	46,2
	أكثر من 10 سنوات	49	53,8	53,8	100,0
	Total	91	100,0	100,0	

Frequencies التعامل

		Responses	
		N	Percent
$التعامل[a]2	البنوك	90	43,5%
	مؤسسة_البريد	26	12,6%
	شركات_التأمين	63	30,4%
	ANADE	19	9,2%
	ANGEM	8	3,9%
	CNAC	1	0,5%
Total		91	100 %

a. Dichotomy group tabulated at value 1.

ملحق رقم (11): نتائج التحليل الوصفي لأبعاد محور الشمول المالي

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الوصول إلى الخدمات المالية	91	3,3764	,67327	,07058
استخدام الخدمات المالية	91	3,7394	,58500	,06132
جودة الخدمات المالية	91	3,2105	,82234	,08620
الشمول المالي	91	3,4421	,56059	,05877

ملحق رقم (12): نتائج التحليل الوصفي لمحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	91	2,8681	,73679	,07724

ملحق رقم (13): نتائج التحليل الوصفي لمحور معوقات تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المعوقات التي تحول دون تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية الرسمية	91	2,9608	,76311	,08000

ملحق رقم (14): نتائج اختبار الانحدار البسيط للوصول إلى الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,129[a]	,017	,006	,73469

a. Predictors: (Constant), الوصول إلى الخدمات المالية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,819	1	,819	1,517	,221[b]
	Residual	48,039	89	,540		
	Total	48,858	90			

a. Dependent Variable: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

b. Predictors: (Constant), الوصول إلى الخدمات المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,390	,396		6,036	,000
	الوصول إلى الخدمات المالية	,142	,115	,129	1,232	,221

a. Dependent Variable: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ملحق رقم (15): نتائج اختبار الانحدار البسيط لاستخدام الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,395[a]	,156	,146	,68073

a. Predictors: (Constant), استخدام الخدمات المالية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7,616	1	7,616	16,435	,000[b]
	Residual	41,242	89	,463		
	Total	48,858	90			

a. Dependent Variable: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

b. Predictors: (Constant), استخدام الخدمات المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,009	,464		2,173	,032
	استخدام الخدمات المالية	,497	,123	,395	4,054	,000

a. Dependent Variable: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ملحق رقم (16): نتائج اختبار الانحدار البسيط لجودة الخدمات المالية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,157[a]	,025	,014	,73174

a. Predictors: (Constant), جودة الخدمات المالية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,203	1	1,203	2,247	,137[b]
	Residual	47,655	89	,535		
	Total	48,858	90			

a. Dependent Variable: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

b. Predictors: (Constant), جودة الخدمات المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,417	,311		7,777	,000
	جودة الخدمات المالية	,141	,094	,157	1,499	,137

a. Dependent Variable: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ملحق رقم (17): نتائج اختبار الانحدار البسيط للشمول المالي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,266[a]	,071	,060	,71425

a. Predictors: (Constant), الشمول المالى

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,454	1	3,454	6,770	,011[b]
	Residual	45,404	89	,510		
	Total	48,858	90			

a. Dependent Variable: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

b. Predictors: (Constant), الشمول المالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,665	,468		3,556	,001
	الشمول المالي	,349	,134	,266	2,602	,011

a. Dependent Variable: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير مستوى الشمول المالي على تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالاعتماد على برنامج االتحليل الاحصائي للبيانات باستحدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات المجمعة عن طريق الاستبيان الموجه إلى مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير وعلاقة إيجابية بين مستوى الشمول المالي ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالغرب الجزائري، إلا أن مستوى هذا التأثير كان ضعيفا.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات والمنتجات المالية، الجزائر

Abstract :

This study aimed to measure the impact of the level of financial inclusion on promoting the activity of small and medium enterprises (SMEs). Using statistical data analysis program, SPSS, the study analyzed the collected data from a questionnaire directed to SMEs' officials. The study found a positive relationship and impact between the level of financial inclusion and the activity of active SMEs in western Algeria. However, the level of this impact was weak.

Keywords: Financial Inclusion, Small and Medium Enterprises (SMEs), Financial Products and Services, Algeria.

Résumé:

Cette étude visait à mesurer l'impact du niveau d'inclusion financière sur la promotion de l'activité des petites et moyennes entreprises (PME). En utilisant le programme d'analyse statistique des données SPSS, l'étude a analysé les données recueillies à partir d'un questionnaire adressé aux responsables des PME. L'étude a trouvé une relation et un impact positifs entre le niveau d'inclusion financière et l'activité des PME actives dans l'ouest de l'Algérie. Cependant, le niveau de cet impact était faible.

Mots clés: Inclusion financière, Petites et Moyennes Entreprises (PME), Produits et services financiers, Algérie.